

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في تحليل السياسة الخارجية و العلاقات الدبلوماسية

مجموعة محاضرات مقدمة لطلاب السنة الأولى ماستر-
تخصّص/تعاون دولي

إعداد الدكتور: صويلح مولود

السنة الجامعية/2018-2019

المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية

مقدمة

في كتابه " داخل البيت الأبيض. بلورة السياسة الخارجية للولايات المتحدة *Au sein de la Maison-Blanche, la formulation de la politique étrangère des Etats-Unis* "، يشير شارل-فيليب دافيد *Charles-Philippe David* إلى وجود طريقتين لشرح المسار القراري في العلاقات الدولية، و كلتاها تشمل النظريات التي مجوزتنا¹.

و على ذلك فهو يعتبر أنه بالإمكان تحليل سلوك الدولة إما في إطار النظام الدولي أو من خلال الارتكاز على العناصر الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة المعنية². غير أن شارل-فيليب دافيد يعتبر أنه يجب التوصل إلى توازن بين النموذجين من أجل تجنب الوقوع في التشدد الذي يمكن أن يقودنا إليه كل نموذج. فمن خلال تحليل المسار القراري مع الأخذ بعين الاعتبار للمظهر المتعدد الأبعاد لاتخاذ القرار، يمكن التوصل إلى تحقيق هذا التوازن. فالمسار القراري يُدمج مختلف الإسهامات التي تجد مصدرها في صاحب القرار (رئيس الدولة) مثلما تجدها في البنية الحكومية و المجتمع في مجمله و البيئة الدولية³.

كما يقدم شارل-فيليب دافيد عرضا لمختلف المقاربات حسب نظريات تحليل السياسة الخارجية لدولة ما و مساره القراري: المقاربة النفعية *Approche Utilitariste*، المقاربة الإدراكية *Approche Perceptuelle*، المقاربة البيروقراطية *Approche Bureaucratique*، المقاربة المجتمعية *Approche Sociétale* و المقاربة النسقية *Approche Systémique*.

من أجل عرض منهجي للدراسات القرارية في السياسة الخارجية، سنحاول اعتماد هذه المقاربات الأربعة الأساسية التي نعتقد أنها تغطّي هذا الحقل الدراسي المتضمن في دراسة السياسة الخارجية للدول، بالإضافة إلى المقاربة التنظيمية لتمييزها عن البيروقراطية. لكن قبل ذلك، يجب البدء بمدخل مفاهيمي يرصد و يحدّد المفاهيم المفتاحية في حقل الدراسات القرارية في السياسة الخارجية.

¹ Charles-Philippe DAVID, *Au sein de la Maison-Blanche, la formulation de la politique étrangère des États-Unis*, Québec, Presses de l'Université Laval, 2e édition, 2004, p. 14.

² Ibid. pp. 14-15.

³ Ibid. p. 15.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي

المبحث الأول: السياسة الخارجية و اتخاذ القرار

المطلب الأول: تعريف القرار و اتخاذ القرار⁴: ما نقصده بـ "القرار" في العلوم السياسية (و حتى في التخصصات الأخرى) يرتبط بظواهر جدّ متميزة. فبالنسبة لأغلبية المدارس العقلانية- التحليلية *écoles rationalistes-analytiques* فالقرار يعرّف على أنه خيار من بين عدة بدائل. و بالنسبة لآخرين، فالقرار يهتم أيضا بمسار اختيار الأهداف و البدائل. و أخيرا فإن المقاربات المعيارية تتناول القرار كمحصلة لمسار عام قائم على حل المشاكل.

إن النمذجة التي تريد معرفة كيف يتخذ صاحب القرار (أكان فردا أو جماعة) قراره، يجب أن تهتم بالطريقة التي من خلالها يقوم صاحب القرار بنمذجة العالم و المؤهلات الذاتية التي تسمح بمعالجة هذه المعلومة. و بالنسبة للكثير من الباحثين، فإن القرار ما هو إلا خيار. لكن عند البعض الآخر و الأقل تشدّدا، نجد معنى القرار يشير إلى مفهوم المسار الذي نجده في مصطلح حل المشاكل في العلوم المعيارية. و بالتالي ندخل عنصري الزمن و التغيّر بالإضافة إلى عنصر الخيار. فأحد الباحثين *Scott* يعطي لكل مسار اتخاذ القرار العناصر الخطية التالية:

- مسار بحث لاكتشاف الأهداف.- بلورة أهداف محدّدة.*- اختيار بدائل (إستراتيجية) لتحقيق الأهداف المحدّدة.*- تقييم النتائج.

و كل باحث له تجربة في البحث الأمبريقي التطبيقي يشاطر فكرة أن هذه القائمة من العناصر لا تعكس الواقع إلا بشكل نسبي و جزئي. فمسار اتخاذ القرار لا يقود بشكل خطي من اختيار الأهداف إلى النتائج. فكما أشار كل من *Bardach Pressan et Wildavski* بأن اكتشاف أهداف القرار لا يتم اكتشافها في الغالب إلا خلال مسار وضع القرار نفسه. بالفعل، توضح الأبحاث

⁴ حول هذا التعريف، أنظر الفصل الثالث من:

- Daniel K. Schneider, « Modélisation de la démarche du décideur politique dans la perspective de l'intelligence artificielle », Thèse présentée pour l'obtention du doctorat ès sciences économiques et sociales, mention science politique, Université de Genève Faculté des Sciences économiques et sociales, Département de science politique, Septembre 1994.

الأمبريقية حول اتخاذ القرارات السياسية المعقدة، بأنه لا يمكن القيام بأية مرحلة من هذه المراحل و بطريقة قصوى في لحظة محددة من القرار.

فالقرار هو مسار لحل مشكلة معينة، حيث يتم خلال هذا المسار توظيف معارف من طبيعة متعددة، أو هو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها. و لكن ذلك لا يعني أن صانع القرار يضع أمامه سلسلة من البدائل و يبدأ في دراسة آثار كل منها طبقا لمقياس محدد.

إذ أنه في السياسة الخارجية، ربما أكثر منه في السياسة الداخلية، يكون عدد البدائل محدودا، بل و ربما لا يكون هناك بدائل. ثم إن البدائل و الخلاف عليها مرتبط بالواقع الذي أفرزها و بمدى الآثار المترتبة عليها. ثم إن هناك مشكلة تحديد المعيار أو القيمة التي على أساسها نعتبر أن خيارا معينا يمثل القرار الأفضل.

و نقول بوجود مشكلة إذا:

- *- أدرك صاحب القرار وضع داخلي أو خارجي أ غير مرغوب؛
- *- وضع البداية أ غير المرغوب يجب أن يتحوّل إلى الوضع-الهدف ب؛
- *- في البداية صاحب القرار لا يعرف كيف سيتم قطع المسافة الممتدة من نقطة البداية أ إلى نقطة الحل ب.
- و يمكن الانتقال من هذا التعريف البسيط للمشكلة لتوسيعه ليصبح يشير إلى " وصفة من الأفعال " أو القرار المعقد:
- *- يجب على صاحب القرار أن يقوم بتحويل الإدراك الغير محدّد الخاص بالمشكلة إلى مشكلة أكثر تحديدا و أكثر هيكلية.
- *- يجب أن تكون أهداف القرار محدّدة بشكل واضح.
- *- يجب تحويل المشكلة إلى مشاكل فرعية *Sous problèmes* قابلة للتناول و الدراسة.

*- يمكن تلخيص كل مشكلة فرعية في هدف يجب بلوغه. و كل هدف فرعي يرتبط بضرورة إيجاد منفذين يسمحون بحله.

*- يجب تنسيق عملية تحقيق الأهداف الفرعية بطريقة إستراتيجية. كما أن الأمر يتعلق بحل الصراع و التناقض بين الأهداف الفرعية.

*- بمجرد تحقيق كل الأهداف الفرعية يجب التأكد أو التقييم بأن الهدف العام قد تحقق.

لا ترتبط عملية إدراك صاحب القرار في العلوم السياسية بالتوجيهات النظرية الأساسية فقط. ف نماذج صاحب القرار مستوحاة أيضا من نمط صاحب القرار محل الدراسة و التحليل. فمثلا، بعض المتخصصين في العلوم الإدارية يميلون إلى النظر لصاحب القرار على أنه عنصر يبحث عن تعظيم ربحه بالنسبة للمنظمة، و البعض الآخر يراه كمتبع للقواعد الإدارية.

أما في العلاقات الدولية، و بفضل الأهمية النسبية للأفراد، يتم الاهتمام أكثر فأكثر بالعناصر أو المحددات السياسية و الإيديولوجية للإدراك و التي تسبق الفعل، أو كذلك الاهتمام بالطبيعة الصراعية للخيارات. البعض الآخر يصل إلى حد استبعاد صاحب القرار عن القرار و يركز على بيئته أو على العوامل التي تؤثر على القرار. فالقرار يمكننا دراسته من خلال عدة مستويات تجريدية و من زوايا مختلفة.

نأتي الآن و نعود إلى مراحل اتخاذ القرار (هذه المراحل التي تكتسب معنى منطقي أكثر منه زمني). فالمراحل الأكثر اعتمادا من قبل الباحثين هي: الإدراك *la perception* . الإعداد *la préparation* . القرار *la décision* . التنفيذ *l'exécution* . و تختلف وجهات نظرهم بشكل كبير حول الأهمية التي تعطى لهذه المراحل. فالعناصر الأنطولوجية التي بواسطتها يمكن تعريف أنماط للقرار تبرز بذاتها غنى و ثروة هذا المفهوم. و هي:

➤ موضوع القرار: هل هو هدف، برنامج، عملية، وسيلة، ...

➤ هيئة اتخاذ القرار: هل هي منظمة، جماعة، فرد، ...

➤ نمط اتخاذ القرار: روتيني، خلاق أو مبتكر، تطبيق برنامج ما، ...

➤ المدى القراري: هل هو استراتيجي أو تكتيكي أو عملي، ...

📌 مراقبة العناصر القرارية: جيّدة، متوسطة،...⁵

و لفهم عملية صنع السياسة الخارجية فقد تم استعمال العديد من النماذج الإرشادية، كتلك التي تستخدم النموذج الذي وضعه دافيد إستون، أو نموذج بلومفيلد الذي يبرز الطبيعة التركيبية لعملية صنع السياسة الخارجية. و يقوم هذا النموذج على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية في نسق يتألف من ثلاثة مراحل أو أبعاد:

➤ المرحلة الأولى: المدخلات: و تشمل جمع المعلومات و الملاحظة، و نقل

المعلومات، عمل المخابرات، تدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

➤ المرحلة الثانية: القرارات: و تشمل استعمال المعلومات، عملية التخطيط، و

عملية التحليل التي تركز على الأهداف و الاستراتيجيات البديلة، المناقشة، الحث و المساومة، النصيح و التوصيات.

➤ المرحلة الثالثة: المخرجات: و تشمل الخيارات السياسية، التنفيذ و المتابعة،

الإعلام و المفاوضة، التعلم من خبرة التطبيق.

عموما يمكن الإشارة إلى المراحل الآتية:

- 1/ - نشأة الحافز: تبدأ عملية اتخاذ القرار بوجود حافز معيّن في البيئة الخارجية. و قد يتخذ

هذا الحافز عدة أشكال (كوارث طبيعية، أزمات اقتصادية، قرارات سياسية). فالحافز ظاهرة موضوعية مستقلة عن إدراك صانع القرار، و لكنه يشكل نقطة البداية لعملية اتخاذ القرار.

- 2/ - إدراك صاحب القرار للحافز: لن يكون للحافز أية أهمية أو تأثير ما لم تتم عملية

إدراكه من قبل صاحب القرار. و إذا كان الحافز مستقلا و موضوعيا، فإن عملية إدراكه هي عملية ذاتية تنتج من بعدين هما: علمه عن نشأة الحافز، و رؤيته لطبيعة هذا الحافز. و في عملية الإدراك لابد من مراعاة عدة مسائل (ضمان وصول المعلومات، وصول المعلومات بشكل صحيح و دقيق بل و موضوعي تجنباً للقرارات الخاطئة).

و يقصد برؤية صانع القرار للحافز وعي صانع القرار بالقضايا المرتبطة بالحافز، بما في ذلك وعيه بتأثير الحافز على إمكانية تحقيق أهدافه، و الفرص التي يخلقها الحافز لتحقيق الأهداف،

⁵ Ibidem ;

أو التهديدات التي يشكّلها الحافز على تلك الأهداف. و بطبيعة الحال فإن إدراك الحافز يختلف من شخص لآخر. و يطلق دارسو صنع القرار على إدراك الحافز "مناسبة صنع القرار *Occasion of Decision*"⁶.

3- تجميع المعلومات عن الحافز: عندما تنشأ مناسبة صنع القرار، تبدأ عملية البحث عن المعلومات المرتبطة بهذا الحافز. و الهدف هو استكشاف أبعاد الفرص أو التهديدات التي يخلقها هذا الحافز. و تأتي أهمية هذه المرحلة من طبيعة عملية صنع السياسة الخارجية التي تتسم بعدم اليقين الهيكلي، و ما يرتبط بها من نقص و غموض المعلومات، و خاصة إذا أضفنا عملية نقل المعلومات بين المستويات المتعددة لأجهزة جمعها و أجهزة اتخاذ القرار، و ما يصاحب ذلك من تصفية المعلومات قد يصل إلى حد التشويه.

4- تفسير المعلومات: و يقصد بذلك رفض أو قبول صدق المعلومات، و ربطها ببعضها البعض و إعطائها معنى معيناً يتعلق بالموقف الذي ترتبط به المعلومات، و هنا يبرز دور عقائد صانع القرار. ففي هذه المرحلة تحدث عملية تصفية أخرى للمعلومات بحيث لا تدخل عملية صنع القرار إلا المعلومات المتسقة مع النسق العقيدي لصانع القرار. و كلما زادت الفجوة بين المعلومات الصحيحة الآتية من البيئة و بين المعلومات المقبولة، كان القرار الناشئ خاطئاً. و يسمّى هذا بـ تعريف الموقف أو الحالة *Definition of Situation*.

5- مرحلة البحث عن البدائل و اتخاذ القرار: بمجرد تعريف الموقف، يبدأ صانع القرار في البحث عن البدائل المتاحة، و اختيار واحد للتعامل مع الحافز. و قد تأخذ عملية البحث عن البدائل و اختيار أحدها عدة أساليب هي: الأسلوب التحليلي (العقلاني)، الأسلوب المعرفي، و الأسلوب التنظيمي،...

6- التنفيذ: و هنا يتم تطبيق البديل الذي وقع عليه الاختيار.

7- التقييم: يتم تقييم أداء السياسة الخارجية من خلال مقارنتها بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة سلفاً (أو ما يسمّى بالفعالية) و بأقل قدر من الموارد الاجتماعية (أو ما يسمّى بالكفاءة). و يضيف بعض الدارسين إلى ذلك معايير أخرى لتقويم السياسة الخارجية هي:

⁶ Ibidem ;.

➤ الوضوح: و ينصرف هذا العنصر إلى تحديد درجة تكامل و انسجام كافة أبعاد برنامج السياسة الخارجية (التوجهات، الأهداف، الأدوار، الاستراتيجيات، و غيرها).

➤ الاستمرارية: و يعنى وجود منظور استراتيجي بعيد المدى للسياسة الخارجية، سواء على مستوى الصياغة أو التنفيذ.

➤ التوافق: و يقصد به توافق السياسة الخارجية مع الظروف الدولية و الداخلية و مع مقدرات الدولة بصفة عامة.

➤ التكيف: و يعنى القدرة على التأقلم و تعديل السياسة طبقا لتغير الظروف.

المطلب الثاني: اتخاذ القرار و السياسة الخارجية: صعوبات التعريف: يتميز حقل دراسة السياسة الخارجية عن غيره من ميادين دراسة العلوم السياسية بهذا التركيز على القرارات. يكفي استحضار و تذكّر أهمية أعمال سنايدر و أتباعه سواء النظرية منها أو التطبيقية، و أعمال مايكل بريشر و فريق بحثه، و أبحاث تشارلز هيرمن و أوول هولستي حول الأزمات الدولية أو كتابات غراهام أليسون⁷.

فإذا كان القرار هو " فعل أو سلوك خاص " هل سيكون من الشرعي أن نعتبر و نتفق مع جانيس شتاين على أن السياسة لا تعدو أن تكون سوى " مجموعة من القرارات التي عندما تؤخذ مجتمعة تكشف عن خط سلوكي "؟ [...] و عليه لا تعدو السياسة الخارجية سوى أنها مجموعا من القرارات.

كما أوضحه فارن ميلر *Fern Miller* أننا عندما نركّز على مجموع من القرارات أو مثل تركيزنا على قرار واحد، فإن نفقد الانتباه حيال خصائص سياسة خارجية ما، سواء كانت سياسة إمبريالية أو نيوكولونيالية أو انغزالية [...]. كما يشير كال هولستي *K.J. Holsti* كذلك إلى أن الأبحاث قد تركزت بشكل عام على القرارات لحظة الأزمات و أن " القيمة النهائية لهذه " المجاميع السلوكية " تشير أو ترتبط بالتهديدات، الإنذارات الجدية، الاحتجاجات و التعبير عن مختلف السلوكيات التعاونية، و لنقل تتم على مدار خمس سنوات، لا تُترجم بشكل مناسب الانشغالات الرئيسية

⁷ André DONNEUR, Onnig BEYLERIAN, « La politique étrangère: états des travaux scientifiques », *Etudes Internationales*, vol. 15, n°4, 1984, pp. 817-818.

الخاصة بأولئك الذي يصنعون السياسة الخارجية ". إن الأمر يتعلق بمفهوم بذاته و الذي يجب العمل عليه و البحث حوله ⁸.

لقد لاحظ جيمس روزنو كذلك أن مفهوم القرار، و بسبب أنه يرتبط بلحظة واحدة من الزمن، لا يمكن أن يستخدم لوصف السياسة الخارجية التي تتميز بمجموعة من الأحداث. هذا العجز المفاهيمي يُفسّر حسب روزنو حقيقة أن المقاربات المتمركزة حول اتخاذ القرار لم تنتج تراكما معرفيا هاما. من أجل إيجاد حل لهذا المشكل و توضيح و تحديد طبيعة السياسة الخارجية، يُدخل أو يقترح جيمس روزنو مفهوم " المؤسسة *Entreprise* " التي يعرفها كما يلي: " هو خط السلوك الذي يتّبعه المسؤولون الرسميون في مجتمع وطني بهدف تقديم و عرض أو تغيير وضع ما في النظام الدولي بشكل يصبح معه ملائما و متوافقا مع الهدف أو الأهداف التي يسطّرونها بأنفسهم أو من سبقهم ". من أجل الهدف نفسه، يقترح كال هولستي إدخال مفهوم " الدور الوطني *Le Role National* " الذي يتميز " بالتوجهات و الالتزامات " و أفعال و وظائف السياسة الخارجية.⁹

غير أن جانيس شتاين *Janice Stein* تستبعد بجرة قلم هذه المفاهيم المقترحة من طرف روزنو و هولستي بذريعة أنها مفاهيم تتضمن محفّزات أو مواقف سابقة عن السلوك، في حين و بالنسبة إليها فإن " السياسة الخارجية يجب أن تتحدّد بشكل حصري فقط في سلوك ما "¹⁰.

⁸Ibid. p. 218.

⁹ Ibidem ;

¹⁰ Ibidem ;

المبحث الثاني: النظام القراري *Le Système Décisionnel* ونظرية اتخاذ القرار

المطلب الأول: النظام القراري: يتضمن النظام القراري أساسا أربعة متغيرات رئيسية: المحيط أو السياق، الفواعل، البنى (بالمعنى الواسع للكلمة و الذي يشمل المؤسسات و الأدوار و الوظائف) و المسارات (أي التابع الكرونولوجي للوظائف و الأدوار في حالة حركة). يتضمن تفسير قرار ما، الإجابة على أربعة تساؤلات كبرى:

- ❖ أين يقع القرار، أي المحيط العملي *Le Milieu Opérationnel* ؛
- ❖ من يتخذ القرار، أي النخبة القائدة؛
- ❖ لماذا تم اتخاذ القرار، أي المحيط البسيكولوجي *Le Milieu Psychologique*؛
- ❖ ما هي طبيعة القرار، أي كيف يتم صنع القرار.

يبيّن الجدول رقم (1) هذه المستويات التحليلية الأربعة. حيث يتناسب المجموع الوارد في هذا المخطط مع ما يمكن تسميته نظاما للقرار حيث أن الديناميكية الخاصة به هي ما ترمز له الخطوط المتقطعة الخاصة " بالتفاعلات " حيال صياغة و صنع القرار داخل النظام. في إطار النموذج القراري، يمكن تصوّر رد الفعل (المخرجات) كسلسلة من الإشارات أو المؤثرات على العوائق القائمة.

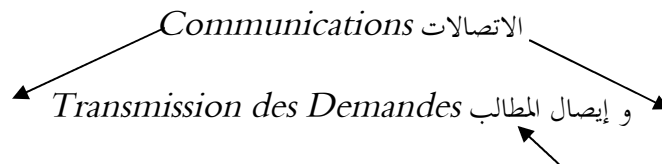
فمن خلال إدراك (و لو بشكل جزئي) رد فعل الجماعات أو الفصائل السياسية، الخارجية و الداخلية، مع الأخذ بعين الاعتبار لما ينوون القيام به، يمكن للقائد تقييم الحدود المسموحة لتحركه أو سلوكه. كما كتب كارل دويتش¹¹ *K. Deutsch*: " في السياسة، يعود هذا إلى الحفاظ على نهاية إستراتيجية بواسطة أهداف تكتيكية و التي يتم تغييرها و تكييفها بشكل مكثف ".

¹¹ حول نموذج دويتش في تحليل القرار، أنظر:

- K. W. DEUTSCH, « communication models and decision systems », in: J. C. CHARLSWORTH, *contemporary political analysis*, Free Press, New York, 1967.

الجدول رقم (1) نظام القرار

المحيط العملي		أين
الداخلي	الخارجي	
<ul style="list-style-type: none"> • القدرة <ul style="list-style-type: none"> - السياسية - العسكرية - الاقتصادية-الديمقراطية • القوى و الضغوط السياسية <ul style="list-style-type: none"> - الأحزاب - النخب المتنافسة - جماعات المصالح - وسائل الإعلام و الرأي العام 	<p><i>Système Global</i> النظام الكلي</p> <ul style="list-style-type: none"> النظام (النظم) التابع النظم الثنائية المهيمنة النظام الثنائي 	أين



من	النخبة القائدة <i>Elite Dirigeante</i>
	<p>*-التحويل المؤسسي للمطالب</p> <p>- أدوار و فواعل التحويل</p>

المحيط البسيكولوجي		لماذا
عدسة المواقف <i>Prisme d'Attitudes</i> التاريخ الإيديولوجيا الشخصية		
<hr/> <div> <div>المحيط</div> <div>عن</div> <div>صور</div> </div>		
الداخلي	الخارجي	
<ul style="list-style-type: none"> القدرة القوى و الضغوط السياسية 	<ul style="list-style-type: none"> النظام الكلي النظام التابع النظم الثنائية المهيمنة النظام الثنائي 	

ماذا، كيف	صياغة و صنع السياسة الخارجية الميدان و التنفيذ
-----------	---

يسمح هذا المفهوم الخاص برد الفعل عندما يُؤخذ مع مبادئ الاتصالات بالتمييز بين حجم المعلومات و المعلومات التي يتم إدراكها أو التي يتم إيصالها. هكذا يسمح التحليل بالتأكد و لو جزئياً من التوافق و الانسجام بين المحيط العملي و المحيط البسيكولوجي من خلال الإشارة إلى المعلومات المدركة و المدججة في القرار من دون أن تكون بالضرورة مرتبطة بالسياسة المتبعة أو من دون الحاجة إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار أو في الحسبان¹².

المطلب الثاني: نظرية اتخاذ القرار: قبل الخوض في مفهوم نظرية اتخاذ القرار، لابد من الإشارة إلى الانتقادات و الاعتراضات التي قدّمها ريتشارد سنايدر و فريق بحثه للتصورات و النظريات التي هيمنت على دراسة العلاقات الدولية بشكل عام، و السياسة الخارجية بشكل خاص في تلك الفترة.

يرتبط الرواج و الانتشار الذي عرفه كتاب ريتشارد سنايدر بحقيقة أنه كان يتناول، بشكل واضح، عدد معيّن من المشاكل المرتبطة بمنهجية و فلسفة العلم التي كانت سائدة آنذاك بالنسبة لعلوم السياسة الأمريكية أي في سنوات الخمسينيات. فقد كان يناقش و يشير إلى بعض الصعوبات المهمة التي كانت تصطدم بها كل الأعمال البحثية حول العلاقات الدولية، مثل:

- غياب نظام مرجعي مشترك يسمح بربط مختلف مظاهر المسألة ببعضها البعض؛
- الطابع العشوائي للتفسيرات التي تتمحور حول عامل واحد فقط كالقوة مثلاً؛
- و كنتيجة لما سبق، نقص الوضوح في تعريف و تحديد الأهداف و الميل نحو الخلط، و من دون تمييز، بين المشاكل السياسية و التطبيقية و إكسيولوجيا (علم القيم *Axiologie*) و العلمية؛
- عدم توضيح و شرح المسلّمات و المفاهيم المستعملة خلال البحث؛
- الاعتقاد على خلط البنى التحليلية بالبنى الملموسة؛
- و أخيراً، حقيقة الارتباط بمشاكل لا يسمح عرض أفكارها بالقيام بدراسة مقبولة¹³.

¹² Ferry DE KERCKHOVE, « La nature de l'analyse décisionnelle et sa place dans la théorie des relations internationales », *Etudes Internationales*, vol. 3, n°4, 1972, p. 505.

¹³ Bahgat KORANY, « Les modèles de politique étrangère et leur pertinence empirique pour les acteurs du tiers monde : critique et contre-proposition », *Revue Internationale des Sciences Sociales*, UNESCO Paris, vol. XXVI, n°1, 1974, p. 79.

ماذا تعني "نظرية" اتخاذ القرار؟ إنها تعني الدراسة المتفحّصة و الشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تُؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة. أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى لتحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات، و لكنها لا تضع . بالضرورة . فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها [إذا فإن]، أي أنها تتجنب التنبؤ بأن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا... و لكننا لا نعني بذلك كلّ التقليل من دور نظرية اتخاذ القرار، فهي تلعب دورا هاما في كشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة كما أنها تفيد في البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد . صناع القرار . بشكل أفضل كثيرا من النظريات الأخرى، و لذا لا يجوز للطالب أن يدرس قرارا معيناً دون أن يكون ملماً بنظرية اتخاذ القرار¹⁴.

و ربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من النظريات الجزئية بدلا من اعتبارها نظرية كلية، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل و بالتحديد على وحدات معينة معنية باتخاذ القرار. [...] فبعد أن كانت العلاقات الدولية تدرس على أساس الدول أصبحت تدرس على أساس "تشخيص" الدول [...] فبدلاً أن نتحدث عن مصر أو فرنسا أو عن تشاور بريطاني أمريكي متأثرين بالنظرة التقليدية للدولة القومية أو النظرة الهيغلية المغالية للدولة، فإن نظرية اتخاذ القرار تنقل البحث من البعد التجريدي ممثلاً في الدولة أو حتى في مؤسسات معينة غامضة الدلالة بعض الأحيان . كالقول بالسلطة التنفيذية . إلى الأشخاص الذين يرسمون سياسة الدولة. و هذا ما يقوله أحد دعاة هذه النظرية و هو ريتشارد سنايدر: "إننا نحدّد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثّل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة [...] و لذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها"¹⁵.

بالفعل، يعتبر رواد المقاربات القرارية في تحليل السياسة الخارجية أن "زبدة و خبز العلاقات الدولية هم البشر أصحاب القرارات" كما تذكّرنا به فاليري هودسون *Valérie Hudson*. فالعلاقات ما بين الدول و العلاقات فوق-قومية هي في الأخير ثمرة القرارات التي يتخذها الأفراد

¹⁴ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة: د. وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع/المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ديسمبر 1985، ص. 307.

¹⁵ المرجع نفسه، ص ص. 307-308.

بشكل فردي أو جماعي. يرتبط الرهان الخاص الذي تحاول التحليلات القرارية للسياسة الخارجية الإجابة عليه بإعادة تحديد و رسم العوامل التي تؤثر في القرارات المتخذة من طرف الأفراد¹⁶.

من أجل ذلك، تسعى نظرية اتخاذ القرار من خلال تضيق البحث من الدولة المجردة إلى أشخاص معدودين إلى جعل التحليل السياسي أكثر ترابطاً و دقة، و بالتالي أكثر إمكانية لاستخدام المنهج العلمي. [...] و يعتبر سنايدر و مدرسته أن الأساس في تحديد الموقف الذي على أساسه يتخذ القرار هو الموقف كما يراه صانع القرار فقط. و لكن الباحث البريطاني جوزيف فرانكل يرى ضرورة أخذ البيئة الموضوعية في الاعتبار، إذ صحيح أن الموضوعات التي لا ترد في ذهن صاحب القرار لا تؤثر في طبيعة القرار، إلا أنها تؤثر في نتيجة القرار لأنها هي التي تحدّد ما الذي يستطيع صانع القرار أن يفعله حقيقة لأن القرار بعد صدوره ينفصل عن صانع القرار و يصبح محكوماً بالبيئة الموضوعية¹⁷.

¹⁶ Sébastien BARTHE, Charles-Philippe DAVID, « La théorie générale de la politique étrangère. L'impossible mission d'objectivation », in : Charlie MBALLA, Nelson MICHAUD (sous.dir), *Nouvelle politique étrangère*, Canada, Presses de L'Université du Québec, 2016, pp. 23-24.

¹⁷ جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 309-308.

المبحث الثالث: أنماط الإدارة القرارية و قضية الملائمة

المطلب الأول: تعريف أنماط الإدارة القرارية¹⁸: من أجل غايات التحليل، يمكن تقسيم نمط إدارة القائد إلى أربعة متغيرات رئيسية:

❖ المتغير الأول: تقليص أو توسيع دائرة المستشارين: و يتعلق بالمدى أو حجم دائرة

المستشارين الذين يستشيرهم صاحب القرار قبل اتخاذ القرار. فبعض القادة يلجؤون إلى إحاطة أنفسهم بحرس من المقرّبين يتشكّلون من الحلفاء الأوفياء الذين يثقون فيهم بشكل لا يتزعزع. عندئذ يمكن لهذا الحرس المقرّب ممارسة دور مصفاة بين القائد و باقي الجهاز الحكومي. على العكس من هذا، يفضل البعض الآخر من القادة توسيع دائرة المستشارين من أجل امتلاك القدرة على الوصول المباشر للمعلومات كما هي و إلى الخبراء الموجودون على أرض الواقع؛

❖ المتغير الثاني: بنية التفاعل بين المستشارين: اعتمادا على تصنيف كلاسيكي طوّره كل

من ريتشارد جونسون *Richard Johnson* (1974) و ألكسندر جورج *Alexander George* (1980)، يمكن التمييز بين:

أ. البنى الرسمية *Les Structures Formelles*: تهدف هذه البنى إلى إنتاج حلول عقلانية و ذات فعالية قدر الإمكان من خلال توظيف قواعد إجرائية واضحة و هرمية.

ب. البنى الجماعية *Les Structures Collégiales*: تتأسس بالأحرى على عمل الفريق و تخضع في عملها لقواعد مرنة و غير رسمية تُسهّل التوصل إلى التوافق.

ج. البنى التنافسية *Les Structures Compétitives*: تُشجّع هذه البنى المواجهة بين مختلف المستشارين الذين يقع عليهم مواجهة بعضهم بعضا من أجل ممارسة نفوذ و تأثير متفوّق.

في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد في العموم اعتراف أن الرئيس ريغان كان يفضل البنى الرسمية، أما كلينتون فكان يميل إلى تفضيل البنى الجماعية في حين أن روزفلت يفضل البنى التنافسية.

¹⁸ Jean-Frédéric MORIN, op.cit, pp. 208-209.

❖ المتغير الثالث: درجة مركزية مسار اتخاذ القرار: في استقلالية عن عدد المستشارين و

البنى الخاصة بتفاعلاتهم، يمكن لرئيس الدولة أن يحتفظ لنفسه بالقرار النهائي أو تفويضه إلى جماعة ما.

فمنط اتخاذ قرار لا مركزي في إطار بنية تنافسية مثلاً، سيترك الكثير من المجال للمنافسات البيروقراطية. و عليه تصبح السياسة الخارجية هي انعكاس لتوزيع السلطة بين مختلف اللاعبين المعنيين.

لكن، و في نفس البنية التنافسية أين سيفضل القائد نمط متركز لاتخاذ القرار، فإنه سيترك في البداية مستشاريه في مواجهة حتى يخرج من هذه المواجهة أقصى قدر ممكن من المعلومات و الأفكار ليتخذ قراره لاحقاً وفقاً لتفضيلاته و إدراكاته هو، من دون أن يميل بالضرورة للمستشار الذي يحوز و يتحكم في موارد أكبر.

❖ المتغير الرابع: مهارة إدارة العلاقات ما بين الأشخاص: فإذا كان القائد بليغاً و كاريزمياً،

يمكن أن يتوصل إلى إقناع مستشاريه و إعطاء دافع مشترك لمجمل فريقه. كما يمكنه اللجوء إلى العديد من إستراتيجيات التلاعب من أجل تغيير ديناميكية الجماعة. فمثلاً، يستطيع بلورة مقترحات جديدة بهدف تقسيم الأغلبية، تغيير جدول أعمال اجتماع ما من أجل أن يؤدى قرار أول إلى هيكلة قرار ثاني إستراتيجياً، أو إشراك موضوعين بهدف خلق تحالفات جديدة داخل إدارته نفسها.

المطلب الثاني: نمط الإدارة القرارية الأكثر ملائمة¹⁹: من خلال اعتماد متغير واحد أو العديد

من هذه المتغيرات، حاولت بعض الدراسات استخراج نمط الإدارة القرارية الذي يمكن أن يكون الأكثر ملائمة من أجل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

خلصت أغلب هذه الدراسات أنه من المستحسن عموماً تجنّب التشدد: فلا يجب أن تكون الجماعة القرارية محدودة جداً و لا موسّعة جداً كذلك؛ يجب أن يكون المشاركون قادرين على تمثيل مختلف وجهات النظر، و لكن تقاسم قيم مشتركة كذلك؛ و اتخاذ القرار يجب أن يكون في منتصف الطريق بين التسلطية المركزية و التعددية المتعددة. فالتوجهات المتشددة في إطار إدارة أو في أخرى، تعيق القدرات التحليلية و التكيفية و التعلمية.

¹⁹ Ibid. pp. 209-211.

يمكن أن يؤدي التشدد في احترام الرسميات و التشدد في احترام الأطر غير الرسمية إلى أخطاء متشابهة. مثلاً، في الولايات المتحدة الأمريكية كان الرئيس ليندون جونسون يفضل نمط غير رسمي بشكل خاص. فجماعة فطور الثلاثاء *Le groupe du mardi midi* التي أقامها من أجل مناقشة السياسة الخارجية لم تكن تضم أو تجمع دائماً نفس المستشارين، و لم يكن لديها جدول أعمال يتم تحضيره مسبقاً، و لم تكن مهيكلة وفقاً لاتخاذ قرار ما.

من الممكن أن هذه الجوانب غير الرسمية قد شكّلت عائقاً أمام الأخذ بعين الاعتبار لكل العناصر المعلوماتية، و ساهمت ربما في الأخطاء التي ارتكبها الرئيس جونسون الذي غرق في تورط بقوة في حرب فيتنام من دون توقع وضع خطة حقيقية للانسحاب.

الرئيس بوش الابن من جانبه اعتمد نمطاً على نفس درجة الرسمية التي نجدها في مجالس إدارة كبرى الشركات، و إلى جانب ذلك اعتمد كذلك على فريق أساسي يشكّل الحرس المقرب للرئيس و المتجانس نسبياً.

منعت هذه البنية الجامدة و المغلقة بإحكام لاتخاذ القرار حدوث مواجهة حقيقية في الأفكار و إعادة النظر في الافتراضات المقبولة لدى الرئيس. ساهم هذا التشدد في احترام الجوانب الشكلية في الأخطاء التحليلية التي وقعت فيها إدارة بوش الابن التي انخرطت في احتلال العراق من دون التفكير بما فيه الكفاية حول الوضع الأمني الذي سينتج بعد سقوط صدام حسين. هكذا، ساهم التشدد في تبني الأطر غير الرسمية من جانب جونسون، و احترام الرسميات من جانب بوش الابن في أخطاء متشابهة؛ في فيتنام بالنسبة للأول و في العراق بالنسبة للثاني.

البنية القرارية			
أفقي	عمودي		
خطر فكر الجماعة	خطر الشخصية التسلّطية	فعال/نشط <i>Actif</i>	رئيس
خطر التلاعبات البيروقراطية	خطر الحوكمة بواسطة <i>Le POP</i>	غير فعال/غير نشط <i>Passif</i>	الحكومة

الأخطار المرتبطة بأنماط الإدارة القرارية

إلا أن بعض أنماط إدارة القرار في السياسة الخارجية يمكن أن تتسبب في بعض النقائص الخاصة. فبنية تفاعل رسمية مقرونة بلا مركزية قوية في اتخاذ القرار يمكنها تشجيع حوكمة بواسطة *Les POP*، مثل تلك التي قام غراهام أليسون ببلورتها مفاهيمياً من خلال النموذج التنظيمي. هو نمط

قراري يسمح بردود فعل سريعة و فعّالة بخصوص المسائل الروتينية، و لكن يمكن أن تبدو كارثية في حالات الأزمة.

أما بنية تنافسية و لا مركزية، يمكن من جهتها أن تشجّع المنافسات البيروقراطية. يمكن للمنافسة أن تكون مخلصّة على أساس السماح لمختلف وجهات النظر بالتعبير عن نفسها، غير أنها كنمط قراري يمكن أن تقود لسياسات غير متجانسة.

أخيراً، فإن البنية الجماعية و غير ممرّزة تكون منكشفة بشكل خاص لمرض فكر الجماعة الذي حدّده إرفينغ جانيس. عندئذ يجب على رئيس الدولة اللجوء إلى مختلف الإستراتيجيات لإدارة الجماعة مثلما قام به الرئيس كينيدي بمناسبة أزمة الصواريخ في كوبا بهدف تجنّب فح فكر الجماعة. [...]

نمط الإدارة القرارية الذي يتم تبنيّه، يجب أولاً أن يتناسب مع القدرات المعرفية للقائد و مستواه من التجربة و المعرفة، و مع درجة تحمّله للقلق و حاجاته للمراقبة و التحكّم. فقادة مختلفون و حالات مختلفة تستدعي أنماط إدارة قرارية مختلفة.

المبحث الرابع: مفاهيم معرفية أساسية

المطلب الأول: مفهوم *Le Code Opérationnel*: بهدف الإحاطة بنظام المعتقدات *Le Système de Croyances* لدى القادة السياسيين، يعتمد محلّلو السياسة الخارجية على *Le Code Opérationnel* باعتباره أحد المناهج الأكثر استخداماً. لقد تم تطوير هذه المنهجية من طرف ألكسندر جورج *Alexander George* سنة 1969، و هو نفسه استوحاها من أعمال ناثان لايتس *Nathan Leites* حول معتقدات القادة السوفييت (1951).

بالفعل، يعتبر ألكسندر جورج *Alexander George* كاتباً لا يمكن تحجّبه عندما يتعلق الأمر بتعميق معارفنا حول السياسة الخارجية التي قادها الرؤساء المعاصرون [في الولايات المتحدة بشكل خاص]. فبمشاركة زوجته جوليت *Juliette*، أنتج ألكسندر جورج منتصف خمسينيات القرن العشرين، دراسة رائعة حول الديناميكيات التي حدّدت و شكّلت ملامح السياسة الخارجية تحت رئاسة وودرو ويلسن حيث تمثّل العنصر المميّز لهذه الدراسة في التركيز على نفسية و شخصية هذا الرئيس و العلاقة التي أقامها مع مستشاره الرئيسي²⁰ في مجال السياسة الخارجية، الكولونيل إدوارد هاوس *Edward House*²¹.

مع بداية الثمانينات، كان ألكسندر جورج هو من قام بالمزج بين أعمال غراهام أليسون *Graham Allison* حول مخاطر انفجار السياسة الخارجية بسبب الصراعات البيروقراطية؛ و أعمال إرفينغ جانيس *Irving Janis* حول فكر الجماعة الذي يؤثّر على الجماعات القرارية الصغيرة و أعمال ريتشارد تانر جونسون *Richard Tanner Johnson* و الذي كان قد قدّم فكرة النماذج الثلاثة لإدارة المسار القراري.

هكذا قدّم ألكسندر جورج فرضية المرافعة المتعددة *La Plaidoirie Multiple* كميكانيزم للإدارة يسمح بمعالجة الانحرافات المدمّرة الممكنة للمسار القراري. بين سنة 1956 و سنة 1980، ساهم ألكسندر جورج، على الأقل بطريقة مهمة أخرى، في دراسة الرئاسة الأمريكية من خلال اقتراح انطلاقاً من سنة 1969 " نفّذ الغبار " عن مفهوم *Le Code Opérationnel* الخاص

²⁰ حول هذه الدراسة أنظر:

- Alexander et Juliette GEORGE, *Woodrow Wilson and colonel House : A personality Study*, New York, John Day, 1956.

²¹ Sébastien BARTHE, « Le leadership et le style présidentiel », in : Charles-Philippe DAVID, *Théories de la politique étrangère américaine. Auteurs, concepts et approches*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, 2012, p. 404.

بأصحاب القرار في السياسة الخارجية؛ و هو المفهوم الذي تم استعماله سنة 1953 من طرف باحث في مؤسسة راند و هو ناثان ليتس²² *Nathan Leites*، و ذلك من أجل إنتاج تحليل حول السياسة الخارجية السوفيتية.²³

تتمحور منهجية استخدام *Le Code Opérationnel* حول تحديد معتقدات كل قائد سياسي حيال عشر أسئلة أساسية. لقد تم تنظيم هذه الأسئلة العشرة بشكل هيراركي من السؤال الأكثر أساسية و جمودا إلى الأكثر هامشية و تغيراً²⁴:

■ الأسئلة الخمسة الأولى: هي أسئلة من طبيعة فلسفية و هي كما يلي:

✓ السؤال الأول: هل الحياة السياسية هي حياة نزاعية/صراعية أو متناسقة و متناغمة؟

✓ السؤال الثاني: ما هي الطبيعة الأساسية للمنافسين السياسيين؟

✓ السؤال الثالث: هل يمكن أن نكون متفائلين بخصوص تطلّعاتنا و أهدافنا السياسية؟

✓ السؤال الرابع: هل يمكن توقّع المستقبل السياسي؟

✓ السؤال الخامس: هل بالإمكان التأثير في مسيرة التاريخ؟

■ الأسئلة الخمسة الثانية: هي أسئلة من طبيعة نفعية و هي كما يلي:

✓ السؤال السادس: ما هي أحسن طريقة لتحديد و تعريف الأهداف السياسية؟

✓ السؤال السابع: كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف بالشكل الأكثر فعالية؟

✓ السؤال الثامن: كيف يتم حساب و مراقبة و قبول مخاطر السلوك السياسي؟

✓ السؤال التاسع: ما هو التوقيت الملائم من أجل التحرك لتحقيق الأهداف؟

✓ السؤال العاشر: ما هي قيمة مختلف وسائل العمل المتوفرة؟

²² قام ناثان ليتس ببلورة هذا المفهوم من خلال استيحائه انطلاقاً من الفرضيات التي قدّمها روبرت مورتون Robert Merton في مقال بعنوان "البنى البيروقراطية و الشخصية" الصادر في مجلة *Social Forces* في المجلد 18، العدد 4 (1940) ص 560-568. فعندما استعاد ألكسندر جورج هذا المفهوم، عمل على ربطه بالنظريات حول الشخصية و نظم المعتقدات التي كانت رائجة آنذاك في مجال البسيكولوجيا الإدراكية، و استبعاد أي مرجعية أو ارتباط بالتحليل النفسي و تبسيطه من خلال الاكتفاء بعشرة 10 معتقدات فقط. يجب الإشارة إلى أن ألكسندر جورج كان يكتب مقاله و هو يعمل في مؤسسة راند سنة 1967. أنظر:

- Sébastien BARTHE, « Le leadership et le style présidentiel », in : Charles-Philippe DAVID, *Théories de la politique étrangère américaine. Auteurs, concepts et approches*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, 2012, p. 405.

²³ Ibid. pp. 404-405.

²⁴ Jean Frédéric MORIN, *La politique étrangère. Théories, méthodes et références*, Paris, Armand Colin, 2013, p. 221.

بالرغم من أن مقارنة *Le Code Opérationnel* قد تم تطويرها في البداية داخل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل فهم أحسن للقادة السوفييت، إلا أنه سرعان ما حوّل الباحثون أضواءهم باتجاه واشنطن.

بالفعل، فقد وُجّهت و قادت هذه المقارنة أعمال الباحثين بخصوص العديد من الرؤساء الأمريكيين و وزراء خارجية و مستشاري الأمن القومي، مثل وودرو ويلسون، دين أشيون، جون فوستر دالس، جون كينيدي، ليندون جونسون، هنري كيسنجر، جيمي كارتر و جورج بوش، بيل كلينتون و جورج بوش الابن.

كما أن دراسات معاصرة قامت بتعبئة و توظيف الأسئلة العشرة التي وضعها ألكسندر جورج من أجل دراسة قادة العديد من الدول، مثل رؤساء الحكومات الإسرائيلية، المستشارين الألمان و الرؤساء الروس. بالمجمل، سمحت هذه المقارنة بتناول و دراسة نظام المعتقدات لأكثر من مائة قائد سياسي²⁵. لقد تم تسهيل عملية المقارنة بين دراسات الحالة الأكثر معاصرة بفضل تعميم تقنية التفسير المشترك *encodage commun* التي اقترحها كل من ستيفان وولكر، مارك شايفر و ميكائيل يونغ *Stephen Walker, Mark Shafer, Michael Young* (1998). فبدلاً من إيجاد الإجابات على الأسئلة العشرة الخاصة بـ *Le Code Opérationnel* من خلال مقارنة نوعية تدمج بين البحث في الأرشيف، المقابلات مع الشخصيات المفتاحية و تحليل المضمون؛ طوّر هؤلاء الباحثين الثلاثة تقنية كمية لتحليل الخطاب.

هذه التقنية التي سُمّيت "أفعال في السياق *Verbes en Contexte*"، تتلخّص في التحليل المنسق و المنظّم للأفعال *Verbes corpus* (بالمعنى اللغوي) في إطار مدوّنة واسعة للخطابات و ذلك باستعمال برنامج معلوماتي متخصص *Un Logiciel*. مثلاً، نسبة الأفعال المستعملة المبنية للمعلوم و التي لها مفعولاً به يمثل المنافس السياسي المباشر، تعكس شيئاً من الثقة في القدرة على التحكم في الأحداث و التأثير في مسيرة التاريخ و معناه، و هو ما يستجيب للسؤال الخامس الخاص بـ *Le Code Opérationnel*. تسمح قاعدة البيانات الإحصائية المشتركة هته بإقامة مقارنات بين نظم المعتقدات لمختلف القادة السياسيين²⁶.

²⁵ Ibid. pp. 221-222.

²⁶ Ibid. p. 222.

المطلب الثاني: النسق العقائدي و الإدراك عند صاحب القرار

الفرع الأول: النسق العقائدي: إن العقيدة *Belief* هي حكم احتمالي ذاتي نص عليه صراحة أو ضمنا في شكل تأكيد أو مقولة، و هذا الحكم يصف أو يُقوّم ظاهرة أو أسلوبا للعمل بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب و بين صفة محددة. و العقائد ذات طابع احتمالي كما أنها تُوجّه الفرد نحو سلوك معين و هي بذلك تختلف عن الأفكار التي تطرأ على ذهن الفرد دون أن تكون لها وظيفة سلوكية، و حين تنظم تلك العقائد بشكل مترابط في ذهن الفرد فإنها تشكل نسقا عقائديا²⁷.

من أجل التمكن من التعامل مع البيئة المعقّدة بقدراته المحدودة، يعمل الفرد على تطوير صور محدّدة عن تلك البيئة لنفسه، و يقوم بتبويب المعلومات الآتية من هذه البيئة إلى فئات معرفية (عقائد) يمكن من خلالها تفسير تلك المعلومات. فمن خلال تلك العملية العقائدية يستطيع الفرد أن يفهم البيئة و يحدّد موقعه منها. [...] غير أن هذا الفرد لا يطرّوّر لنفسه مجموعة عشوائية من العقائد، و لكنه ينشئ كلا متكاملا يتسم بالترباط ليشكّل " نسقا عقائديا ".

يلعب النسق العقائدي للفرد دورا في مساعدته على استيعاب المعلومات المشتتة و ربطها بعضها ببعض، و خلق منطق ذاتي للظاهرة محل الدراسة. كما يلعب النسق العقائدي دورا حاسما في ضبط حجم المعلومات الممكن قبولها و استيعابها من البيئة الخارجية. [...] كما يقدّم النسق العقائدي للفرد منهجا للاختيار بين البدائل لاتخاذ القرار. فعملية الاختيار هي أساسا نتيجة لتفسير المعلومات المتاحة في ضوء النسق العقائدي لصانع القرار²⁸.

يقوم النسق العقائدي لصاحب القرار بوظيفتين مهمتين في التأثير على السياسة الخارجية:

- **الوظيفة الأولى:** أنه يحدّد نمط إدراكاته للموقف. فالعقائد السياسي يدرك الموقف من خلال عقائده. فإذا كانت المعلومات متناقضة مع العقائد، فإن القائد السياسي يرفض أو يقلّل من أهمية تلك المعلومات. أما إذا كانت المعلومات متوافقة مع العقائد، فإنها تدخل في عملية حساب الموقف. و بهذا الشكل يستطيع القائد السياسي أن يخلق لنفسه " معنى " معيّنا للمعلومات، [...] و هذا هو الأثر غير المباشر للنسق العقائدي، أو ما يمكن أن نعبر عنه

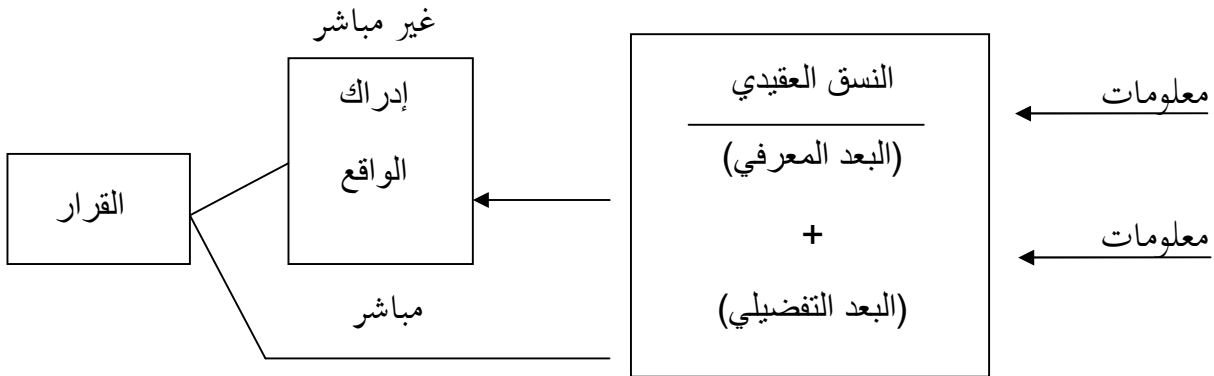
²⁷ Ole HOLSTI, *Making American Foreign Policy*, New York, Rutledge Taylor and Francis Group, 2006, p. 23.

²⁸ السيّد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص ص، 406-405.

بالبعد المعرفي للنسق العقائدي *The Cognitive element of the Belief System*.

■ **الوظيفة الثانية:** يلعب كذلك النسق العقائدي وظيفة ثانية في تحديد أولويات و أهداف القائد السياسي، و بالتالي البدائل المفضلة في موقف معين. فالنسق العقائدي يتضمن عقائد محددة عن طبيعة العالم السياسي و النسق الدولي، و طبيعة الأعداء السياسيين و العلاقة بينهم و إستراتيجياتهم، و الأساليب المثلى لاختيار الأهداف، و الإستراتيجيات المثلى لتحقيق الأهداف، و إمكانية اتخاذ المخاطرة السياسية و دور القوة العسكرية في تحقيق الأهداف. و يقوم القائد السياسي بتوظيف هذه العقائد كمعيار للاختيار أو كقاعدة لاتخاذ القرار حينما يواجه موقفا محددا. و هذا هو الأثر المباشر للنسق العقائدي و الذي يمكن التعبير عنه بالبعد التفضيلي للنسق العقائدي *The Affective Element of the Belief System*²⁹.

يوضح هولستي *Holsti* أثر هذين البعدين للنسق العقائدي في الشكل رقم (2) :



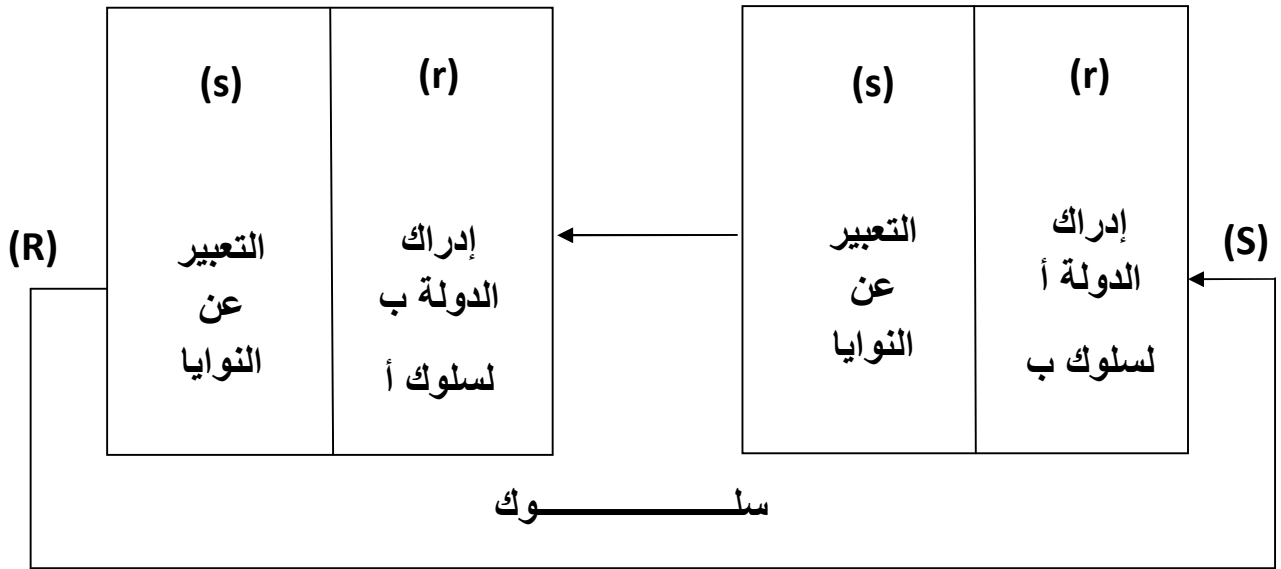
الشكل رقم (2) العلاقة بين النسق العقائدي و السياسة الخارجية

الفرع الثاني: الإدراك و التصورات: يقدم " روبرت جيرفيس *Robert Jervis* " تعريفا للإدراك في السياسة الدولية، حيث يعتبر أنه العملية النفسية الأساسية التي تؤدي إلى تحديد الموقف جميع الإدراكات في صنع القرار هي افتراضات أو استنتاجات مشروطة بشأن شخص أو أشخاص آخرين

²⁹ المرجع نفسه، ص. 407.

و هذه الاستنتاجات تعزو بعض النوايا للآخرين و على هذا الأساس يتم بناء التصرف بشكل معين³⁰.

يعتبر النموذج الإدراكي الذي قدّمته مجموعة البحث في جامعة ستانفورد تحت إشراف الأساتذة، هولستي و نورث و برودي باسم النموذج الوسيط للحافز-و الاستجابة *The Mediated Stimulus Response Model* من أشهر النماذج التي أوضحت أثر الإدراك على السياسة الخارجية. و يمكن توضيح هذا النموذج من خلال الشكل رقم (3)³¹:



الشكل رقم (3) نموذج ستانفورد للحافز و الاستجابة (النموذج التفاعلي)

S= Stimulus

حافز

r= perception

إدراك

s= expression

تعبير

R= Behavior (Response)

سلوك (استجابة)

في هذا النموذج فإن الحافز (S) هو واقعة (مادية أو تصرفاً لفظياً) تحدث في البيئة الخارجية. أما الاستجابة (R) فإنها سلوك تقوم به الدولة. و كلا من الحافز و الاستجابة هما سلوكان أو واقعتان

³⁰ Robert JERVIS, *Perception and Misperception in International Politics*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1976, p. 145.

³¹ السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 414.

موضوعيتان يؤثر كل منهما في الآخر. [...] بعد أن يدرك صانع السياسة الخارجية الحافز فإنه يعبر عن نواياه و خططه و اتجاهاته (S) إزاء الحافز تعبيرا معينا. و يؤدي هذا التعبير إلى سلوك معين (R) يدخل بدوره كحافز (S) للدولة الأخرى. و من ثم فإن عملية الإدراك هي عملية وسيطة بين الحافز و الاستجابة، و تختلف الاستجابة للحافز طبقا لاختلاف أشخاص صانعي السياسة الخارجية و اختلاف إدراكاتهم.

كان المجال الرئيسي لدراسات و اختبارات فريق ستانفورد للنموذج الوسيط هو حالة الحرب العالمية الأولى أولا، ثم حالة أزمة الصواريخ الكوبية ثانيا. الحالة الأولى تمثل حالة أزمة دولية تصاعدت لحد الحرب، بينما الحالة الثانية هي حالة أزمة دولية لم تصل لحد الحرب. و قد بدأ فريق ستانفورد دراساته بتحليل أثر الإدراك على السلوك من واقع حالة الحرب العالمية الأولى. و في هذه الدراسة الأولى، تم اختبار فرضية أن إدراك العداء يؤدي إلى التعبير عن عداء مماثل تجاه الدولة الأخيرة.

في الدراسة الثانية تم اختبار فرضية العلاقة بين الإدراك و السلوك، فتم تحليل العلاقات الارتباطية بين إدراك يادة الدول و بين السلوكيات العسكرية لتلك الدول. و وجدت الدراسة أن هناك اختلافا في العلاقة بين الحافز و الاستجابة و بين الإدراك و السلوك بالنسبة لكل من دول التحالف الثنائي (ألمانيا و النمسا-المجر) و دول الوفاق الثلاثي (بريطانيا، فرنسا، روسيا)³².

تثير قضية الإدراك تحديد عناصره المؤثرة في السياسة الخارجية. [...] يحدّد بعض الدارسين عناصر أساسية لإدراك الموقف هي:

- إدراك القائد السياسي لأهمية الحافز الخارجي؛
- إدراك القائد السياسي لأثر الحافز الخارجي؛
- إدراك القائد السياسي لعنصر الزمن في الموقف؛
- سوء الإدراك لدى صاحب القرار³³.

التصورات: يقصد بالتصور *Imagery* الانطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون تعمق في تحليل ماهية هذا الموضوع. فصانع القرار يطور انطباعات أولية عن الظواهر المحيطة به

³² المرجع نفسه، ص ص. 415-416.

³³ المرجع نفسه، ص. 418.

والتي تؤثر في قدرته على تحقيق أهدافه و أساس هذه الانطباعات هو الصورة *Image* و التي هي تقييم ذاتي يقوم به فرد أو جماعة لوسطهما الطبيعي أو الاجتماعي فالصورة تركيب سيكولوجي مزيج من عمليات معرفية و عاطفية و تتضمن الصورة عناصر من الحاضر و الماضي و المستقبل³⁴.

ففي الوقت الذي نجد فيه المؤرخ يدرس و يحلل الأحداث و الوقائع فإن عالم السياسة يهتم من جانبه بالظواهر السلوكية. إذ ترتبط طبيعة تفسيره و تحليله لظاهرة أو حدث ما بفرضية السلوك السياسي. مثلاً: الاغتيال الذي وقع في مدينة سراييفو و الذي نعترف له في بعض الأحيان بتأثير حاسم في اندلاع الحرب العالمية الأولى، لا يبدو لعالم السياسة أن له علاقة سببية كافية [...] و لا يفسر له مسار العوامل و لا سلوك مختلف الفواعل. لذلك يجب على عالم السياسة الذهاب بعيداً و يحاول أن يفهم المعنى الذي يكتسبه هذا الحدث بالنسبة للفاعلين و القوى الكبرى في تلك المرحلة التاريخية.

غير أن معنى و دلالة حدث ما أو مقطع من الوقائع بالنسبة لقائد سياسي أليس هو الصورة التي يُكوّنها القادة عن هذا المقطع أو الحدث؟ و مثل ما يوضحه ميلار *Millar*: " بهدف اكتشاف أسس السياسة الخارجية لبلد ما، يجب اكتشاف السبب وراء اتخاذ بعض القرارات. هذا يعني سير فكر أولئك الذين اتخذوا القرارات و اكتشاف الصور التي يحملونها عن العالم و عن نظامهم السياسي، الكشف عن الأحداث التي شكّلت بالنسبة لهم عوامل و فهم الطريقة التي بواسطتها تم اعتماد و توظيف هذه العوامل"³⁵.

و في موضوع الصورة و التصوّرات في السياسة الخارجية، يمكن الإشارة إلى بعض الأعمال،

مثل:

أ/- نظرية الصورة الذهنية: التخيل: يربط علماء النفس بشكل دائم إلى حد ما خلال تحليلهم للصراع الدولي بين الإحلال و الإسقاط و بين فكرة " الصورة القومية "، و هذه الصورة تعني عملية انتقائية تتم عبر فترات زمنية طويلة و يجري خلالها رسم صورة عامة لسلوك مجتمع من المجتمعات في أذهان مجتمع آخر من خلال الملامح التي تعكسها لذلك المجتمع . المجتمع الأول . نظم التعليم و التراث الشعبي و وسائل الإعلام و غير ذلك من القنوات، و لذا فإن الصراعات الدولية ترتبط لدى

³⁴ غراهام إيفانز ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات :مركز الخليج للأبحاث، ط01، 1997، ص. 137.

³⁵ Ferry DE KERCKHOVE, op.cit, p. 507.

أصحاب هذه النظرية بهذه الصور الذهنية التي تحملها الشعوب عن بعضها البعض و التي قد تكون مشوّهة و أداة من أدوات التلاعب السياسي.

و يرى كينيث بولدينغ أن سلوك المؤسسات السياسية المعقدة يحدد من خلال قرارات تتضمن اختيار الوضع الأفضل من بين سلسلة من البدائل، و هذا الاختيار الأفضل هو في الحقيقة نتيجة لما في ذهن صانع القرار، و هذه الصورة التي في ذهن صانع القرار هي في الحقيقة نتيجة لكم من المعلومات تلقاها في فترات سابقة، و من هنا فإن الأمة تمثل مركبا من الصور الذهنية المتعددة بتعدد الأشخاص الذين يفكرون فيها، و هذا يعني أنه ليس للأمة صورة واحدة بل عدد من الصور، كذلك فإن هناك صورا لدى الآخرين حول قطاعات أو جماعات صغيرة داخل الأمة لا سيما أولئك الذين يؤثرون في اتخاذ القرار و أولئك الذين يتأثرون بتلك القرارات . الشعب ، و بالطبع فإن القطاع الثاني يزداد في الدول الديمقراطية و ينحسر في الدول الديكتاتورية. و يضع بولدينغ في هذا المجال الملاحظة الهامة التالية : " يجب علينا أن نؤكد أن الانطباعات القومية -الصورة الذهنية للقومية تشكل غالبا في مرحلة الطفولة و في نطاق الأسرة، و من الخطأ الاعتقاد أن الصورة التي لدى الجماهير هي صورة صنعتها أدوات القوة، بل العكس هو الصحيح، إذ أن الصورة هي من صنع الجماهير أو ما يسمى بالصورة الشعبية، و إن كانت أدوات القوة تساهم في دعم الصورة... غير أن هته المسألة أقل صحة في الدول الجديدة التي تسعى لبناء إطار قومي لها حيث تكون ثقافة الأسرة لا تتضمن عناصر الولاء القومي بمقدار ما تتضمن عناصر الولاء للأسرة ذاتها أو للمثل الدينية ".³⁶

ب/- الصور المتعكسة: *Mirror images* : تم تكريس [...] الجهود لدراسة ما

اصطلح على تسميته بالصورة المتعكسة، و يعود السبب في هذه الدراسات إلى فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة، و هذا المفهوم يستند إلى فرضية مؤدّاها أن شعوب الدول المنخرطة في مواجهة عدائية طويلة تطوّر كل منها صورا مشوّهة للطرف الآخر (إحدى فرضيات الدراسة)، فيرى كل طرف نفسه على أنه الأفضل و الأكثر انضباطا و حبا للسلام، و يرى العكس في الطرف الآخر.

³⁶ جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سبق ذكره، ص. 217.

و يرى أحد الباحثين هذه الصور المتعاكسة و قد أصبحت في فترة من الفترات أشبه بالواجب الأخلاقي الملقى على كل مواطن و يشجب أي فرد يحاول إعادة النظر في الصورة الذهنية التي يحملها شعبه عن الشعب الآخر ...

و من هنا فإن العلاقة المتسمة بالشك بين الطرفين تأخذ المسار التالي " عندما تزداد الشكوك من قبل أحد الطرفين فإنه يقوم باتخاذ خطوة دفاعية تكون بدورها أداة في إثارة الطرف الآخر فيقوم بدوره باتخاذ إجراء دفاعي، و هذا الإجراء يؤدي إلى تعزيز شكوك الطرف الأول ".

و يرى يوري برونفينبرنر أن المواطنين السوفييت و الأمريكيين يعتقدون بشكل رئيسي بصور متماثلة و لكنها متعاكسة إلى حد كبير تجاه بعضهم البعض مثل: هم المعتدون، حكومتهم تستغل الشعب، شعبهم غير متعاطف مع النظام، إنهم غير موثوق بهم، سياساتهم جنونية، غير أن هته الفكرة حتى في الإطار الأمريكي السوفييتي الضيق تعاني من بعض الثغرات أهمها أنها تستند إلى صور مشوهة في أذهان أفراد غير مدربين أو ليس لديهم القدرة على الحكم الصحيح على الظواهر.³⁷

ج- نظرية التحامل و التشويه: من المفيد الاطلاع على دراسات ألبورت و كلينبرغ و

آخرين حول بعض الظواهر مثل التحيز و التحامل و الصور المشوهة و الدور الذي تلعبه النظم الثقافية و وسائل الاتصال في تشكيل الاتجاهات داخل الجماعات، و معرفة ظواهر النزوع لدى الإنسان لتخفيف الإحباط و التناقض في العالم الذي يحيط به من خلال التصنيف الثنائي للأشياء كالقول: أبيض-أسود، جيد-سيء، صديق-عدو، كما يجب معرفة تطلعات الأفراد لأسباب ذاتية لتحقيق الأجداد في محاولة للتعويض عن حالات إخفاق خبرها في الطفولة، بل لا بد من التعرف على وجهة نظر أريك فروم الخاصة بنزوع الرجل المعاصر إلى التخلص من عبء الحرية لا سيما شعوره بالوحدة و الخوار في مواجهة الكيانات و القوى الاجتماعية العملاقة التي لا يستطيع السيطرة أو التحكم بها. و من هنا كما يرى . أريك فروم . فإن الفرد و بأسلوب مازوشي يحاول أن يذيب نفسه في هته القوى الكبرى، حيث يبدى الاستعداد بنفسه للخضوع للسلطة في دولته، و يرغب في أن تؤكد دولته نفسها على حساب الضعفاء خارج حدودها. و لكن للتذكير بأن أي مجموعة قيادية أو قطاع

³⁷ المرجع نفسه، ص. 218.

أكبر من الشعب ينحرف باتجاه شكل من أشكال السلوك العصبي *neuroticism* التي تتناولها هته النظريات فإن ذلك قد يكون له أثر عميق على سلوك الدول في المجتمع الدولي.³⁸

³⁸ نفس المرجع السابق، ص. 219.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية

المبحث الأول: المقاربة النفعية

المطلب الأول: المقاربة النفعية: عرض عام: تعتبر المقاربة النفعية الأكثر انتشارا و استخداما لدى المنظرين و ممارسي العلاقات الدولية. و يتم تدريسها في أغلب كليات العلوم الاجتماعية، و بشكل خاص في الولايات المتحدة أين يتم التركيز كثيرا على فضائل و مزايا نظرية الخيارات العقلانية. تفترض هذه المقاربة أنه بالإمكان التوصل في كل وقت لقرار أقصى في مواجهة مشكلة معينة. فعلى غرار الإستراتيجية التي نجدها في لعبة الشطرنج، فإنها تكمن خلف سلوك قائم على تعظيم الأرباح الناتجة عن قرار ما في أي وقت. و بالتالي، يركز المعيار الرئيسي للمسار القراري على التحليل العقلاني للتكاليف و الأرباح الخاصة بكل خيار بهدف التوصل إلى أحسن قرار، وفقا للمصالح و القيم المعطاة للخيارات التي تم أخذها بعين الاعتبار. إن المفهوم الأساسي للنظرية النفعية هو تعظيم المكاسب أو الأرباح، أي إمكانية تحديد الأهداف و الوسائل المناسبة للمعايير المثالية الخاصة بقرار " جيّد " بشكل عقلائي³⁹.

في العلاقات الدولية، تحتل النفعية مكانة مهيمنة لدى أنصار النظرية الواقعية: فالبحث عن القوة يشكّل هدف و أساس السياسة الخارجية في نفس الوقت، و كل الدول تبحث عن تعظيم قوتها. فمهما كانت طبيعة القرار الواجب اتّخاذها، فهو يهدف إلى زيادة الإمكانيات أو إلى التوقّع و التحذير من فقدان القوة و شهرة الدولة، و ذلك من خلال استخدام القدرات الإقناعية و الإكراهية التي يحوز عليها أصحاب القرار من أجل تحقيق الهدف المرجو بشكل أقصى.

و لكن ماذا يعني محاكاة و تشبيه سلوك ما بفعل ما؟ إلى أين نتجه عندما نعتبر بأن سلوك معيّن يميل بالضرورة باتجاه هدف أو مجموعة أفعال باعتبارها إرادية و عقلانية بالضرورة؟ لقد ساهمت كل من النظرية الاقتصادية، نظرية اتخاذ القرار و نظرية الألعاب في بلورة نموذج دقيق حول مفهوم الفعل العقلاني. إن دقة هذا النموذج ترتبط في كونه يسلم بأن الفعل لا ينحصر فقط في كونه نتيجة لخيار عقلاني يقوم به فاعل ما يتابع هدف محدّد. بالفعل، فإن اللجوء إلى مفهوم العقلانية يسمح بإضافة فكرة التجانس لمفهوم الإرادة. و هذا التجانس مزدوج: فهو تجانس في الهدف و الغايات و التي

³⁹ Charles-Philippe DAVID, *Au sein de la Maison-Blanche, la formulation de la politique étrangère des États-Unis*, op.cit, p. 16.

بتجاهها يتجه هذا الفعل، تجانس في عملية وضع المبادئ التي تسمح باختيار البديل الأحسن و الأفضل. فالعقلانية، " تتميز سلوكا، و الذي يكون في وضعية ما، متكيفا مع عملية متابعة الأهداف المحددة"⁴⁰.

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية لنموذج الفعل العقلاني: يمكن الإشارة إلى وجود أربعة مفاهيم أساسية لنموذج الفعل العقلاني هي⁴¹:

- الأهداف و الغايات: دالة المنفعة *la fonction d'utilité* للفاعل، أو التي ما زالت تسمى دالة التفضيل أو دالة الربح، تمثل الجاذبية المسماة كذلك المنفعة لمحمل الآثار الممكنة الناتجة عن فعل معين؛ فدالة المنفعة تترجم مصالح الفاعل و كذا القيم التي يأخذها كمرجعية له. ففي لحظة اتخاذ قراره فإنه يكون في متناول الفاعل دالة منفعة تسمح بتنظيم و ترتيب كل مجموعة من مجموعات الآثار الممكنة، و ذلك طبقا لقيمه و الأهداف التي حددها لنفسه.

- البدائل: فعندما يكون الفاعل العقلاني في وضع ما، فإنه يختار بين العديد من البدائل. ففي نظرية اتخاذ القرار، فإن هذه البدائل تكون ممثلة من خلال شجرة القرار. و من المؤكد أن بديل واحد قد يتضمن أكثر من فعل واحد، غير أنه من الواجب أن يكون البديل واضحا و محددا بما فيه الكفاية حتى يمكن تمييزه عن باقي البدائل.

- النتائج أو الآثار: كل بديل يرتبط بوجود مجموعة نتائج، أو آثار تستتبع عملية اختيار هذا البديل أو ذاك. و في هذا المستوى من التحليل فإن النظريات تتباين و تتمايز وفقا للدقة التي يفترض توفرها لدى الفاعل لقياس آثار و نتائج كل بديل يتم اختياره.

- الخيارات: يقوم الخيار العقلاني ببساطة على اختيار البديل الذي تكون نتائجه أحسن ترتيبا في دالة المنفعة الخاصة بالفاعل.

⁴⁰ Graham T. Allison et Philip D. Zelikowv, « L'essence de la décision. Le modèle de l'acteur rationnel », Cultures & Conflits [En ligne], 36 | hiver 1999 - printemps 2000, mis en ligne le 20 mars 2006, consulté le 30 septembre 2016. URL : <http://conflits.revues.org/579> ; DOI : 10.4000/conflits.579, pp. 4-5.

⁴¹ Ibid. pp. 7-8.

المطلب الثالث: المقاربة النفعية و مفهوم العقلانية: إن اللجوء إلى هذه الفئات الأربعة يسمح بتشكيل مفهوم الفعل العقلاني. فهذا الأخير يوجد في أصل و أساس النظرية الاقتصادية، نظرية اتخاذ القرار و نظرية الألعاب، و لكن كذلك علم السياسة. تعتبر تطبيقات نموذج الفعل الإرادي كبيرة و غنية. فبفضله استطاع المتخصصون في نظريتي اتخاذ القرار و الألعاب هيكلية مجمل القضايا التي يطرحها مفهوم الخيار. بالإضافة إلى ذلك فإن مسلّمة العقلانية هذه تمتلك قيمة تفسيرية مذهلة، حيث نجد *John C. Harsanyi* و هو أحد أكبر المنظرين للعقلانية، يعتبر أن " مفهوم السلوك العقلاني هو مبدأ تفسيري قوي جدًا لأنه يسمح بتفسير حالة الكثير من الأفعال الأميريكية، سلوك الأفراد على أساس الأهداف (أو الغايات) التي يريدون الوصول إليها ".

كيف يطبّق الباحث في العلوم الاجتماعية هذا المفهوم؟. يتابع *John C. Harsanyi* قائلا " من وجهة نظر الباحث في العلوم الاجتماعية، و الذي تكمن مهمته في محاولة تفسير و توقّع السلوك الإنساني، فإن أهمية مفهوم العقلانية ترتبط أساسا في أنه إذا سلك فرد معين سلوكا عقلانيا، فإنه بالإمكان تفسير سلوكه هذا كاملا انطلاقا من الأهداف التي رسمها لنفسه. فعندما نقول أن استراتيجية نابليون في هذه المعركة أو تلك كانت عقلانية، فإن هذا يعني إمكانية شرح خياره الاستراتيجي كاملا مع الإشارة إلى أن نابليون لم يكن بمقدوره تبني استراتيجية أحسن من وجهة نظر أهدافه العسكرية آنذاك ".

في السنوات الأخيرة، فإن الباحث الذي ساهم بشكل أكبر في زيادة و تعميق معارفنا للبنية المفاهيمية الخاصة بالسلوك العقلاني هو *Herbert Simon* فهذا الأخير يؤسّس تمييزا أساسيا بين " العقلانية الخالصة " « *La Rationalité Pure* » و " العقلانية المحدودة " « *La Rationalité Limitée* » .

➤. **العقلانية الخالصة:** إن اللجوء إلى مفهوم العقلانية الخالصة يساوي التسليم بأن فاعل ما يتوفر على دالة منفعة تسمح له بتنظيم، و بشكل متجانس، كل البدائل التي تواجهه و اختيار البديل الذي يجلب له أكبر منفعة. فإذا كانت الآثار المترتبة عن هذه البدائل غير محدّدة، فغن الفاعل سيقوم بنفس الشيء لكن من خلال اللجوء إلى معيار المنفعة المأمولة *Le Critère d'Utilité Espérée*. إن العقلانية الخالصة لا تفرض الأخذ بعين الاعتبار طبيعة أهداف

الفاعل؛ فمهما كانت هذه الأهداف، فإن العقلانية الخالصة تفترض ببساطة أن الفاعل على علم بكل البدائل الماثلة أمامه و أنه قام بقياس دقيق آثار كل بديل من تلك البدائل في اللحظة التي يختار البديل الذي من شأنه تعظيم منفعته.

➤. العقلانية المحدودة: على العكس مما سبق، فإن العقلانية المحدودة تعترف بالمحدودية الطبيعية للمعرفة و القدرة التحليلية التي يمتلكها الفاعل. و من هنا، فإن هذا الشكل من العقلانية يفترض و يريد تحديدا أكبر لكل مفهوم من المفاهيم الأربعة السابقة (الأهداف، الخيارات، النتائج، الخيارات) من خلال وضع و اقتراح مسلمات و معلومات عن الفاعل الخاص الذي تتم دراسته. و هكذا، بدل الإعلان عن لا عقلانية الفاعل الذي يخطئ في تحليل وضع ما، فإن العقلانية المحدودة تدمج و تدخل القيم، القناعات و الأحكام المسبقة الخاصة بهذا الفاعل، و ذلك في استقلالية عن مدى صحة تحليلاته⁴².

يشير *Herbert Simon* إلى الاختلاف بين العقلانية الخالصة و المحدودة بالطريقة التالية: بواسطة مفهوم العقلانية الخالصة، فإنه لتوقع الخيار الذي تم في وضع ما، " ... فإنه يكفي معرفة الأهداف التي يتابعها الفاعل و الخصائص الموضوعية للحالة المعنية. إنه ليس من الضروري معرفة أي شيء آخر عن هذا الفاعل". بالمقابل، فإنه لتحليل نفس هذا الخيار و لكن هذه المرة من زاوية العقلانية المحدودة " ... فيجب معرفة الغايات التي يتابعها الفاعل، و لكن كذلك المعلومة الموجودة بحوزته، التمثيلات التي يصنعها عن هذه الحالة و أخيرا قدرته على القيام باستنتاجات للمعلومة التي يمتلكها".

فمنذ عقود من الزمن، فإن الباحثون في علم السياسة قد اعتادوا على توظيف مثل هذه المقاربات الخاصة بمفهوم العقلانية في أعمالهم. فأنصار السلوكية و الأمبريقية عادة ما يعتمدون نماذج قائمة على مفهوم العقلانية المحدودة بينما منظرون آخرون، بما فيهم الكثير من أخصائيو القرار العقلاني، يلجؤون للنماذج القائمة على مفهوم العقلانية الخالصة.

و عندما يقدم الباحثون اقتراحات تخص العالم الحقيقي، فإن بعض المسلمات المتعلقة بتطبيق مفهوم العقلانية الخالصة، تعرف نوعا من التعقيد بشكل واضح أو ضمني. و هذا التعقيد قد يسبب من

⁴² Ibidem ;

خلال اللجوء إلى اقتراحات شكلية حول التفسير الذي يقدمه الاقتصادي أو الاستراتيجي للمشكلة القائمة، مثلاً أن الهدف الدائم للمؤسسة هو تعظيم الربح أو أن هدف الدولة هو دائماً زيادة القوة. و هكذا يمكن إكمال المفاهيم الأساسية للنموذج بمعلومات متعلقة بالفاعل بشكل خاص، بالطريقة التي يتمثل بها الواقع و نمط تفكيره⁴³.

المطلب الرابع: المقاربة النفعية في العلاقات الدولية: و يتم تعريف نموذج الفاعل العقلاني في العلاقات الدولية، أكثر فأكثر، من خلال معادلات مقدّمة أو مفترضة. ففي أبسط الحالات، أين لا نملك سوى الحد الأدنى من المعلومات، فإن الفاعل هو دولة مفاهيمية *Un Etat Notionnel* في ظل النظام الدولي الذي يعترف له بعقلانية خالصة (" ... الدولة كانت تريد ... "). و كلما يتم إدخال و إدماج معلومات إضافية و توضيحات حول الوضع القائم، يكون بإمكان الفاعل أن يصبح دولة نوعية *Un Etat Générique* (تصنّف حسب نظامها السياسي، مثلاً ديموقراطية) أو دولة معرفة *Un Etat Identifié* بوضوح في الزمان و المكان (" ... الولايات المتحدة كانت تريد ... ") و إذا كانت القيم أو الآراء التي يدافع عنها المسؤولون تلعب دوراً محدّداً، يصبح الفاعل دولة مشخّصة *Un Etat Personnifié* (" ... إدارة كليتون كانت تريد ... ")⁴⁴.

و في أبسط الحالات، فإن الفاعل هو إذن دولة بالمعنى الواسع للكلمة، الدولة المفاهيمية: الدولة أ. فمن الممكن شرح و توقّع الأفعال التي تقوم بها الدولة أ من خلال إخضاع الاعتبارات الموضوعية التي تواجهها هذه الدولة أ للمتغيّرات الأربعة المميّزة لمفهوم الفعل العقلاني.

فالمحلّل باستطاعته العمل من خلال أو انطلاقاً من حدث يتخيّله أو من خلال حدث حقيقي (موضوعي)، مثلاً: دولة مجاورة للدولة أ تقوم للمرة الأولى بتجربة نووية. فالسؤال الذي يطرح هو: ماذا سيكون، أو كان، رد فعل الدولة أ ؟. و للاختيار بين إجابة سلبية أو إيجابية، فإن الباحث في علم السياسة لا يكون بحاجة إلا للقليل من المعلومات الخاصة بالأهداف التي تلاحقها الدولة أ؛

⁴³ Ibid. p. 9.

⁴⁴ Ibidm ;

فيكفيه مثلاً، أن يعرف بأن هذه الدولة تبحث بالدرجة الأولى عن ضمان بقائها أو أنها تبحث، في الوقت ذاته، عن ضمان بقائها و زيادة القوة. فبواسطة سلسلة واحدة من المعلومات أو الافتراضات الإضافية، سواجه المحلل وضع حقيقي، مثلاً التجارب النووية الهندية. و هنا يكون بإمكانه تقديم تفسيراً:

➤. وفقاً للأهداف التي تتابعها الدولة (أمنها مثلاً)،

➤. أو وفقاً للظروف الموضوعية التي يجب أن تواجهها هذه الدولة (مثلاً التهديد

الذي يمثله الصين بالنسبة لها، أو حتى باكستان)،

➤. أو وفقاً لحسابات الاختيار بين الخيارات الممكنة⁴⁵.

إنه لمن المدهش ملاحظة كل العمل الذي يمكن القيام به من خلال الانطلاق فقط من مسلّمة أن الدولة تمتلك وظيفة موضوعية بسيطة و حقيقية مثل البحث عن الأمن أو القوة، محلّلين البيئة التي تواجهها الدولة و أخيراً، من خلال التفكير و التساؤل حول ما يمكن أن تقوم به الدولة أو قامت به.

إذا كان كل مفهوم من مفاهيم النموذج الأساسي أكثر فأكثر تحديداً، و ذلك إما بواسطة فرضيات إضافية، أو بمعطيات أخرى، فإن النموذج يرسو عند مفهوم الدولة النوعية *Un Etat Générique*، مثلاً ديمقراطية. فنعتبر أن ديمقراطية تتابع أهدافاً خاصة بها، مثلاً: أن تكون لها علاقات سلمية مع ديمقراطيات أخرى، و تميل إلى تفضيل بعض الخيارات مثل التعاون مع ديمقراطيات أخرى. و بفضل معلومات أكثر، يستطيع المحلل أن يبيّن الدولة المعرفة *Un Etat Identifié* و هذه الأخيرة، و بسبب ثقافتها السياسية، أو تاريخها الخاص فإنها تطوّر إدراكات و ميولات تقودها إلى تفضيل بعض الخيارات، مثل السلوك الهجومي على الدفاعي. فبعض الباحثين، و خاصة مؤرخو الدبلوماسية، يصفون أحياناً، و بطريقة مفصّلة، الظروف المحيطة بحدث ما، بشكل يصبح معه من الصعب جدّاً فصل العوامل الأكثر أهمية لتفسير ظاهرة ما. و الدولة

⁴⁵ Ibid. pp. 9-10.

المشخصة *Un Etat Personnifié* ، كليتون أو خروتشوف ما هي إلا تكملة منطقية لهذا التعريف و التحديد⁴⁶.

عموما، فإن المسألة الأساسية للسلوك الذي يسمح بتعظيم المنفعة على ضوء التفضيلات يولد اقتراحات بسيطة و يلعب دورا حاسما في التفسير الذي ينتجه هذا النموذج. و بشكل عام، يمكن أن نقول أن احتمال قيام دولة بهذا الفعل أو ذاك يتوقف:

- أولا، على القيم التي تؤمن بها هذه الدولة و على الأهداف التي تريد تحقيقها،
- ثانيا، على البدائل التي يمكن تصوّرها،
- ثالثا، على التقديرات التي تنتج من هذه البدائل،
- و أخيرا، على القيمة التي تعطيها هذه الدولة لكل سلسلة من النتائج. و من هذا المبدأ العام ينتج اقتراحين هما:

➤ إذا راجع فاعل ما تقديراته الخاصة بالتكاليف التي يسببها بديل ما باتجاه الزيادة، فإن احتمال اختيار هذا البديل يتناقص. و هذا الارتفاع و الزيادة في التكاليف يمكن أن يكون سببه انخفاض القيمة المعطاة لنتائج الفعل، أو إلى انخفاض احتمال حدوث و تحقق هذه النتائج.

➤ إذا راجع فاعل ما تقديراته الخاصة بالتكاليف التي يسببها بديل ما باتجاه التخفيض، فإن احتمال اختيار هذا البديل يتزايد. و هذا الانخفاض في التكاليف يمكن أن يكون سببه هو زيادة و ارتفاع القيمة المعطاة لنتائج الفعل أو إلى زيادة احتمال حدوث و تحقق هذه النتائج⁴⁷.

و عموما، يمكن التلخيص للقول أن هذه المقاربة تقوم على محاولة تفسير سلوكية الدولة تجاه حدث أو دولة أخرى عبر تحليل عقلائي للأهداف التي تعمل الدولة لها. فتقدم شرحا منطقيا للحسابات الدقيقة التي قد تكون الدولة قامت بها لاختيار سياسة معينة. و في إطار هذه المقاربة مثلا يعتبر هانس مورغانثو أن الولايات المتحدة قد دخلت الحربين العالميتين الأولى و الثانية نتيجة المخاطر المترتبة عن اختلال ميزان القوى في أوروبا في المرتين.

⁴⁶ Ibid. p. 11.

⁴⁷ Ibid. p. 12.

إذن، تعتمد هذه المقاربة على وضع معايير عقلانية يمكن أن تكون بمثابة ثوابت أو عوامل موضوعية لتقويم و تفسير السلوكية الخارجية للدولة أو لتفسير حدث معين. فصناع القرار حسب هذا النموذج يضعون في الميزان مختلف العوامل الموضوعية الإيجابية و السلبية التي تؤثر في دولتهم و يقومون بحساباتهم على هذا الأساس. و تستعمل هذه المقاربة التحليلية عادة في نظريات التفاوض و خاصة "الألعاب" المختلفة في التفاوض، و كذلك في نظريات الردع و خاصة الردع النووي.

و تمثل سلوكية الدولة كاختيار عقلائي الوحدة الأساسية في التحليل في هذه المقاربة. فالدولة تختار السلوكية التي تخدم أكثر ما يمكن أهدافها و مصالحها. و يحاول المحلل أن يفسر اختيار هته السلوكية بواسطة ربطها بالأهداف المحددة و بالتالي مجموعة من الاختيارات لخدمة هته الأهداف، و لصانع القرار تقويم واحد للنتائج المترتبة عن كل اختيار⁴⁸.

غير أن هذه المقاربة تبقى مجردة و لا تكشف لنا عن الأسباب التي تقف وراء القرارات المتخذة. فحقيقة أن قرار ما قد يبدو عقلانيا لا يتضمن بالضرورة أن المسار القراري نفسه قد اتبع المراحل التي تستجيب لمعايير العقلانية. بالفعل، فلا يجب الخلط بين النتيجة و المسار. فمثلا، كثيرا ما يتم الإشارة إلى مفهوم المصلحة القومية من أجل تفسير سلوكيات السياسة الخارجية، و هو المفهوم الذي يعرف بشكل موضوعي العوامل التي يقع على أصحاب القرار أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم. فتحت غطاء العقلانية الظاهرية التي ترافق تعريف ما يمثله مفهوم " المصلحة القومية "، يصبح من السهل تبرير استهداف بعض الغايات من خلال الافتراض أن الأمر يتعلق بالطريقة الأقصى لقيادة السياسة الخارجية قيادة جيدة. فبالرغم من اعتبارها " عقلانية "، قد يكون اتخاذ قرار ما هو إلا انعكاس لبعض الإدراكات التي تؤثر في تفكير أصحاب القرار في المسار الذي يقود إلى اختيار خيار ما⁴⁹.

⁴⁸ حول هذه المقاربة النفعية، أنظر كتاب ناصيف يوسف حتى في الفصل الخاص بالسياسة الخارجية و نظام صناعة القرار، تحت مسمى نموذج الفاعل العقلاني:

- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985.

⁴⁹ Charles-Philippe DAVID, *Au sein de la Maison-Blanche, la formulation de la politique étrangère des États-Unis*, op.cit, p. 17.

المبحث الثاني: المقاربة الإدراكية

المطلب الأول: تطور الدراسات في إطار المقاربة الإدراكية: ترتبط هذه المقاربة بشكل ما بمسار الدراسات التي تبلورت و ازدهرت في إطار ما سُمّي بالدراسات البسيكولوجية للظواهر السياسية، و التي أفضت في الأخير إلى بروز البسيكولوجية السياسية .

فبالرغم من أن علاقاتها و ترابطها بالفلسفة الاجتماعية قديمة جدًا، إلا أن البسيكولوجيا السياسية الحديثة لم تتبلور كتخصص أكاديمي مستقل إلا في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى و الثانية. فهي نتاج عملية تركيبية بين علم السياسة و البسيكولوجيا، و التي تمت صياغتها في إطار الروح المزدوجة التفاضلية و التشاؤمية التي ميّزت العصر العلمي. فبفضل التراكم السريع للمعارف، الثقة المتزايدة التي كانت تتمتع بها المناهج العلمية و تسارع التقدم التقني؛ بدا أن دراسة السلوكيات السياسية يمكن أن تتأسس على مناهج علمية.

لقد أدّت عوامل الارتباك السياسي المتنامي، لا عقلانية الحرب العالمية الأولى و طابعها المدمر، تطور الأنظمة الشمولية الحديثة بفضاعتها و الأهمية التي احتلتها وسائل الإعلام و استخداماتها المنظمة من أجل الدعاية؛ إلى التسبّب في بروز الحاجة القاهرة لعلم يكون أكثر منهجية حول العلاقات بين المسارات السياسية و المسارات البسيكولوجية.

في الولايات المتحدة الأمريكية، تمت عملية خلق علاقة ترابط بين البسيكولوجيا و علم السياسة بحيث تكون محل الاهتمام، في جامعة شيكاغو بفضل تشجيعات عالم السياسة تشارلز ميريام *Charles Merriam*. فقد وجّه هذا الأخير نداء واضحاً لصالح علم سياسة علمي حقا و الذي يستخدم البسيكولوجيا. و قد استجاب أحد تلاميذه لهذا النداء و هو هارولد لاسويل *Harold D. Lasswell* الذي جعلت منه كتاباته و دروسه الأب الأمريكي المؤسس للبسيكولوجيا السياسية باعتبارها تخصصاً جامعياً⁵⁰.

بالفعل، فخلال ثلاثينيات القرن الماضي، بدأ عالم السياسة الأمريكي هارولد لاسويل *Harold D. Lasswell* بالاهتمام بتحليل السياسة الخارجية من زاوية القيادة السياسية في إطار دراسته المعنونة " البسيكوباتولوجيا و السياسة *Psychopathology and Politics* ". بعد ذلك

⁵⁰ Morton Deutsch, « Qu'est-ce que la ce psychologie politique? », *Revue Internationale des Sciences Sociales*, Revue trimestrielle publiée par l'Unesco, Vol. XXXV, n° 2, 1983, p. 245. Pp (245-262).

بسنوات قليلة و في سنة 1935 بالضبط، و في كتاب جديد له بعنوان " *World Politics and Personal Insecurity* "، اختار هارولد لاسويل *Harold D. Lasswell* الاهتمام بموضوع المكانة التي يحتلها الشعور بغياب الأمن لدى القادة السياسيين في القرارات التي يتخذونها، و التأثير الذي يمكن أن يكون لهذا الشعور عليهم. و في سنة 1948، أعاد الكرة من جديد من خلال كتابه " القوة و الشخصية *Power and Personality* "، أين قدّم فيه تجديدا من خلال إدماج الفئات الفرويدية⁵¹ مع اعتبارات القوة لدى قادة الدول.

ساعدت كتابات هارولد لاسويل *Harold D. Lasswell* على تحديد و تعريف وجهة نظر بسيكولوجية خاصة من أجل معرفة و فهم السلوك السياسي، السياسة و السياسيين. أدّت وجهة النظر هته إلى بسيكولوجيا سياسية متمركزة بشكل كبير على المسارات البسيكولوجية، الفردية و الاجتماعية (الخوافز، الصراعات، الإدراك، الجوانب المعرفية، التعلّم، الجماعة، تشكيل السلوكيات و ديناميكية الجماعات)؛ هذا من جهة. و من جهة أخرى، حول الشخصية و البسيكوباتولوجيات الفردية التي اعتبرها كعوامل سببية تؤثر في السلوك السياسي⁵².

تأثرت البسيكولوجيا السياسية الأوروبية بالبسيكولوجيا السياسية الأمريكية بكل تأكيد، غير أنّها لم تكن أحادية الدلالة أو المعنى. فبفعل الصدى الكبير للأطروحات الماركسية في أوروبا، فقد تم استشعار دور المسارات البسيكولوجية و الشخصية بشكل نشط و حيوي. هكذا و في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه سنة 1931 مستلما مهامه كمدير لمعهد الأبحاث الاجتماعية في جامعة فرانكفورت، وجّه ماكس هوركهايمر *Max Horkheimer* دعوة لأعضاء هذا المعهد للقيام سريعا بدراسة العلاقات بين الحياة الاقتصادية لمجتمع ما، التطور النفسي للفرد و التحوّلات التي تطرأ في الميدان الثقافي. لقد ساهم العديد من مفكّري مدرسة فرانكفورت من الذين عملوا على بلورة " النظرية النقدية " من أمثال هوركهايمر، أدرنو، ماركيز، فروم و هابرماس *Horkheimer, Adorno, Marcuse, Fromm, Habermas* في إدماج الاقتصاد السياسي الماركسي و المنظور البسيكولوجي للنظرية الفرويدية⁵³.

⁵¹ تتوافق هذه الفئات و ترتبط بتقنيات التصنيف التي استخدمها فرويد في دراسته حول الجانب البسيكولوجي لدى الرئيس وودرو ويلسون سنة 1919 في كتابه " *Woodrow Wilson : A psychological study* " و الذي تم نشره لأول مرة سنة 1966.

⁵² Ibid. pp. 245-246.

⁵³ Ibid. p. 246.

بشكل عام، يمكن اعتبار أن موضوع البسيكولوجيا السياسية حسب مورتون دويتش *Morton Deutsch*، هو دراسة التفاعل بين المسارات السياسية و المسارات البسيكولوجية. فمثلاً تحدد القدرات المعرفية اتخاذ القرار السياسي و تؤثر في طبيعته، فإن البنية و المسار الخاص باتخاذ القرار كذلك تؤثر على القدرات المعرفية [...] فبعض أنماط البنى و المسارات السياسية تُشجّع تطوير بعض الخصائص لدى الأفراد البالغين مثل (الذكاء، الاستقلال الذاتي، التفكير، الفعل)، في حين فإن أنماط أخرى تُشجّع تطوير قدرات معرفية (عدم النضج، الاستكانة، التبعية، غياب الروح النقدية) و التي تشبه تلك التي نجدها لدى طفل خاضع⁵⁴.

لقد كان أحد أهم محاور و موضوعات البحث في إطار البسيكولوجيا السياسية بشكل عام، و الدراسات القرارية بشكل خاص هو الدراسات المخصصة للقادة السياسيين و دور القائد، لشخصية الرجال السياسيين، للبسيكويوغرافيا و البسيكوتاريخية⁵⁵.

كما أن موضوع المسارات السياسية يشكل ربما العنوان الأكثر أهمية للبسيكولوجيا السياسية، و الذي يدل و يشير إلى مختلف المسارات الفردية و الجماعية القائمة في إطار سلوكيات الكيانات السياسية، و التي تتأثر بها و تُؤثر فيها. و قد حظيت بعض هذه المسارات بدراسات معمّقة بشكل كافٍ مما يبرّر تقسيمها إلى عناوين فرعية متميزة و هامة. من بين هذه الفروع يمكن الإشارة إلى " التصوّر و الإدراك " (جريس 1976)؛ " اتخاذ القرار " (جانيس و مان 1977)؛ " الإقناع " (دوب *Doob* 1948، كاتز *Katz* 1954، نيمو *Nimmo* 1970)؛ " اكتساب المعارف " (داوسون و آخرون *Dawson* 1977)؛ " النزاعات " (دويتش *Deutsch* 1973، سنايدر و ديزينغ *Snyder, Diesing* 1977)؛ " التعبئة " (إيتزيوني *Etzioni* 1968).

الموضوع الثالث الأبرز من منظور الدراسات القرارية الذي أولته البسيكولوجيا اهتماماً خاصاً هو موضوع دراسات الحالة. و في هذا الإطار تم تخصيص عديد الدراسات لبعض القادة السياسيين مثل تشرشل و روزفلت و ديغول أو هتلر؛ بالإضافة إلى دراسات حالات اهتمت بالنزاعات في الشرق الأوسط؛ و دراسات " الصورة " التي يحملها قادة القوى الكبرى عن بعضهم البعض؛ و الأبحاث

⁵⁴ Ibid. p. 246.

⁵⁵ Ibid. p. 250.

حول اتخاذ القرار في حالات خاصة مثل أزمة كوبا. كانت تستهدف هذه الدراسات أساسا، و بشكل ذو معنى و دلالة، توصيف شخصية ما أو مرحلة لها أهمية تاريخية⁵⁶.

خلال مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين، عرفت الدراسات القرارية، بشكل عام، تطورا ملحوظا و ذلك بتأثير واضح من أعمال هارولد و مارغريت سبروت⁵⁷ *Harold et Margaret Sprout* حول تأثيرات البيئة و الوسط الاجتماعي، لتعرف الدراسات القرارية خطوة كبيرة نحو الأمام، و خاصة تلك المقاربات التي تستخدم البسيكولوجيا في تحليل السياسة الخارجية. لقد أشارت أعمال عائلة سبروت إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار للبيئة التي يظهر فيها قرار ما. هذا السياق أو " البيئة " بتعبيرهما، ينطلق من تحليل يأخذ في الحسبان الثقافة و التاريخ و الإيديولوجيا، الجغرافيا و المؤسسات السياسية الخاصة ببيئة قرارية معينة. فحسب اعتقادهما، فإنه من أجل الوصول إلى نتائج مُقنعة حول الحوافز القرارية التي تقف وراء السياسات الخارجية، يجب دراسة الأهداف الممكنة لأصحاب القرار، دراسة معارفهم و سلوكياتهم و إدراكاتهم؛ و التي تتوقف كلّها على السياق الذي تبرز في إطاره. فالبيئة التي قامت عائلة سبروت بوصفها، تُحدّد بشكل كبير ملامح الإدراك و العمليات المعرفية الخاصة بصاحب قرار ما عند اتّخاذه للقرار.

فمن خلال التركيز على الدور المحدّد للفرد من طرف البيئة، استطاعت عائلة سبروت أن تجعل من صناعة القرار في السياسة الخارجية موضوعا عمليا بوساطة متغيّرات إدراكية " جديدة ". هكذا و من خلال المحاور البحثية الجديدة التي استطاعوا إقامتها، كانت عائلة سبروت سبّاقة في إدماج المسار المعرفي *Le Processus Cognitif*، شخصية القائد السياسي، الديناميكية الخاصة بالجماعات المحدودة، و أخيرا الحدود المشتركة بين القائد و دراسة تركيبة الجماعات المحدودة.

بالنسبة لهارولد و مارغريت سبروت *Harold et Margaret Sprout* تُشكّل هذه " الأدوات " النظرية الأربعة القاعدة التي تقوم عليها دراسة السياسة الخارجية.

في سنة 1968، اعتبر جوزيف دي ريفيرا⁵⁸ *Joseph de Rivera* أن الجانب البسيكو-عاطفي لقائد ما يلعب دورا أساسيا في اتخاذ القرار في إطار العلاقات الدولية. من أجل إبراز ذلك،

⁵⁶ Ibid. p. 252.

⁵⁷ حول هذه الأعمال، أنظر:

- Harold et Margaret SPROUT, *Man-Milieu Relationship Hypotheses in the Context of International Politics*, Center of International Studies, Princeton, 1956.

⁵⁸ حول أعمال جوزيف دي ريفيرا، أنظر:

طبّق جوزيف دي ريفيرا *Joseph de Rivera*، و بطريقة منظمة، النظريات البسيكولوجية و السوسيو-بسيكولوجية على حالات ناتجة عن السياسة الخارجية. في نفس الإطار و في سنة 1969، قام ألكسندر جورج *Alexander George* بتنظيم و تنسيق دراسة و تحليل شخصية القادة السياسيين⁵⁹.

من خلال بلورة و تطبيق إطار نظري يستخدم المتغيرات ذات الطبيعة البسيكولوجية، يكون ألكسندر جورج *Alexander George* قد استعاد مفهوم *Operational Code* الذي طوّره لايتس⁶⁰ *Leites* ثمانية عشر سنة قبل ذلك. يجب الإشارة إلى أن آخر أعمال البروفيسور ألكسندر جورج *Alexander George* في السنوات الأخيرة، تُركّز على الديناميكية الموجودة بين الشخصية و فعالية أداء/نتائج الرؤساء الأمريكيين.

خلال مرحلة السبعينات من القرن العشرين، لمع اسم مارغريت هيرمان *Margareth Hermann* في حوليات عائلة المقاربات البسيكولوجية المستخدمة في تحليل السياسة الخارجية. حاولت هذه الباحثة باعتبارها عالمة بسيكولوجيا أن تُحسّن تقنية الاستقصاء التي تعتمد كزاوية تحليل مفهوم *Operational Code*.

بشكل عام، أنتجت مدرسة التفكير " الإدراكي " سلسلة من الكتب المميّزة، و من أشهرها كتابات أوول هولستي، إرفينغ جانيس، روبرت جرفيس، ألكسندر جورج *Ole Holsti, Irving Janis, Robert Jervis, Alexander George*، و في السنوات الأخيرة بول هارت، يوان فونغ كونغ، بول كوورت، ريتشارد نوشتادت و إرنست ماي *Paul't Hart, Yuen Foong Kong, Paul Kowert, Richard Neustadt, Ernest May*. حسب هؤلاء الكتاب، تؤثر الإدراكات بشكل عام على اتخاذ القرار من خلال أربعة أشكال⁶¹:

● الشكل الأول: أن الإدراكات تُعيد هيكلة الواقع من خلال تبسيطه و تشويهه؛

- Joseph DE RIVERA, *The Psychological Dimension of Foreign Policy*, Charles E. Merrill Publishing, Columbus, 1968.

⁵⁹ بخصوص دراسة ألكسندر جورج، أنظر:

- Alexander L. GEORGE. 1969. «The "Operational Code": A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision-Making», *International Studies Quarterly*, vol. 13, no 2, 1969, p. 190 222.

⁶⁰ حول هذا المفهوم، أنظر:

- Nathan LEITES, *The Operational Code of the Politburo*, New York, McGraw-Hill, 1951.

⁶¹ Charles-Philippe DAVID, *Au sein de la Maison-Blanche, la formulation de la politique étrangère des États-Unis*, op.cit, p. 27.

● **الشكل الثاني:** أن الإدراكات تميل إلى فرض الاتساق بين المعلومات الواردة و قيّم

أصحاب القرار، مُلغية في بعض الحالات ملاحظة و رصد بعض الحساسيات أو تعددية المعاني الهامة في تطور المعطيات؛

● **الشكل الثالث:** يمكن للإدراكات أن تقود إلى تبني إطارا مرجعيا *mindset* يجمع

بطريقة مُتسقة بين نوايا متعددة و متناقضة وفقا لمعتقدات و صور مُسبقة لدى أصحاب القرار، و الذين عندئذ يتجاهلون ما لا يريدون رؤيته؛

● **الشكل الرابع:** أن الإدراكات تُوضع و تُفهم مشكلة ما وفقا لتناظرات شخصية أو

تاريخية، و التي بدورها تُهيكل العبارات المرجعية لدى صنّاع القرار.

كما تعمل الثقافة القومية و كذا الإرث التاريخي على التأثير في فكر أصحاب القرار و تحدّد الطريقة التي بواسطتها يتم ترتيب المعلومات أو وضعها في فئات متباينة. فيمكن فهم و تفسير نفس المعطيات بطريقة مختلفة في ثقافات أخرى وفقا للتاريخ و الذاكرة الجماعية،... في إطار هذا السياق تكتسي المعطيات الثقافية و تمارس تأثيرا على سلوك الفاعلين (أفراد و دولا). بالنسبة لمورافشيك *L. Murawiec*: " ثقافة شعب ما ليست غير قابلة للتغيير. فهي تتغيّر مع كل جيل كما لو أنها ترى نقاطها المرجعية و نقاط هروبها وفقا لزاوية و أفق مختلفين كلما عرفت و فكّرت في التجارب الجديدة، و برز بداخلها مفكرون و فاعلون جدد. [...] إنها مثل جسم يمتص المواد التي يأخذها من بيئته، يعالج العناصر التي يتطلّبها من أجل إدماجها وفقا لبنيتها الخاصة به و يقصي الباقي. [...] الثقافة الماضية تؤثر في الثقافة المعاصرة. تنظم الثقافة و تضبط الإيقاعات، تهيكل إدراكات شعب بكامله بكل الاختلافات الزمنية و الاجتماعية و الفردية، [...] كل حضارة تنظّم بطريقتها العالم و الرجال و علاقاتهم. تبرز و تأتي المؤسسات بواسطة التقليد و التاريخ [...] و كما قال وليام فولكنر: الماضي لا يموت بتاتا، فهو حتى لم يمضي بعد ⁶²."

لقد تم تحديد ملامح مسار السياسة الخارجية الأمريكية، في جانب كبير منها، بواسطة التقليد و تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1776 و الذي يشكّل فيه مفهوم *La Destinée Manifeste* الخيط القائد. بالفعل، فإن الشعور بـ *La Destinée Manifeste* و الاستثنائية الأمريكية *L'exceptionnalisme Américain* راسخة بشكل عميق جدّا في العقلية الأمريكية منذ تاريخ

⁶² Murawiec, L., *L'esprit des nations : cultures et géopolitique*, Paris, Odile Jacob, 2002, pp.19-22.

وصول المعمّرين الأوائل في القرن السابع عشر. فعندما نزل في إنجلترا الجديدة سنة 1620 حجاج *Mayflower* فإنهم في الحقيقة كانوا هارين من بسط آل ستيوارت قبضتهم على السياسة و الدين في إنجلترا. لقد كان هؤلاء الحجاج الأوائل كالفينيين، و قد جاؤوا من أجل بناء " يوتوبيا كل الرجال " على هذه الأرض الجديدة و التي ستفضي بعد 150 سنة إلى ولادة الولايات المتحدة الأمريكية. ففي إطار هذه الروح سيعتبر المعمرون الأوائل هذه القارة الجديدة كإشارة ربانية من أجل بناء المجتمع المثالي الجديد، أي الأمة الاستثنائية المحظوظة بالعناية الإلهية⁶³.

خلّفت الدراسات التي تطوّرت و تبلورت من منظور إدراكي العديد من النماذج التفسيرية و الكثير من الاستنتاجات التي لا تزال أساسية في فهم عدد متنوّع و كبير من قرارات السياسة الخارجية، و لعل أبرز هذه الدراسات هي دراسات إرفينغ جانيس و ألكسندر جورج. تم تحليل البعد الإدراكي من طرف إرفينغ جانيس و ألكسندر جورج بشكل خاص. فقد ركّزا على التساؤل حول السلوكيات القرارية الخاصة بأصحاب القرار:

- بداية طرحا أسئلة حول الإدراكات و المعلومات المتوفرة التي تُهيئ هؤلاء للقيام بفعل ما؛
 - و لاحقا التساؤل حول الممارسات البسيكولوجية التي يتبنونها من أجل تحديد خياراتهم.
- أفضت هذه الأبحاث منذ سنوات إلى مقارنة إدراكية (معرفية) للقرار بالمعنى الضيق للكلمة، و التي تساهم في فهم أحسن للصعوبات التي تتم مواجهتها عند بلورة سياسة خارجية ما.
- المطلب الثاني: تعريف المقاربة الإدراكية:** يمكن أن تُعرّف هذه المقاربة على أنها دراسة السلوكيات أو المواقف التي يتبنّاها شخص ما، جماعة ما أو منظمة من أجل اختيار بديل ما، و ذلك بالنظر إلى قيمه و إدراكاته في سياق ميزته مجموعة من الشكوك التي تخلق قلقا كبيرا. تستهدف هذه السلوكيات في الغالب تقليص القلق الذي يتسبّب فيه نقص المعلومات و الطبيعة الجدّية للرهانات⁶⁴.

⁶³ Marientras, E., Les mythes fondateurs de la nation américaine, Paris, Ed. Maspéro, 1976, p.95.

من أجل اطلاع أوسع على تأثير التاريخ و التقليد في السياسة الخارجية الأمريكية أنظر:

- Gilles VANDAL, « L'exceptionnalisme comme fondement moral de la politique étrangère », in : Charles-Philippe DAVID (sous.dir), *Théories de la politique étrangère américaine. Auteurs, concepts et approches*, Montréal, Les Presses de L'Université de Montréal, 2012, pp. 67-116.

⁶⁴ Charles-Philippe DAVID, *Au sein de la Maison-Blanche, la formulation de la politique étrangère des États-Unis*, op.cit, pp. 27-28.

في واقع العلاقات الدولية و السياسة الخارجية، لا يمكن لأي قرار أن يكون عقلانيا بشكل موضوعي، لأنه لا يوجد أي نموذج أو معادلة أو مقياس مثالي للتقييم. يمكن أن نستشهد في هذا الإطار بالرئيس بوش الابن نفسه عندما يقول: " يصل إلى مكتب الرئيس، الكثير من القرارات التي تكون قاسية و صعبة و كل فريق يقدم حجج و براهين قوية [...] أصف الخيارات التي أزنها و المبادئ التي اتبعتها ".

هي معادلة مثيرة للاهتمام: الرئيس في مواجهة مع مواقف متنافسة تركز نظريا على نفس المعطيات أو المعلومات، و يجب عليه أن يقرر وفقا لمجموعة المبادئ. تقع هذه الأخيرة في قلب المقاربة المعرفية؛ حيث أنها تهرب و لا تدعي التفسير العقلاني، ترى أن أصحاب القرار يصدر عن أحكاما على المعلومات و الخيارات تبعا لاستعداداتهم القبلية (بتعبير آخر وفقا لمبادئهم). إذن يصبح الإدراك العامل المحدد الأول في القرار: فأمام معلومات و مواقف غير متسقة يعبر عنها مستشاروه، يتبنى صاحب القرار سلوكا يراه مرضي من وجهة نظره و يقوم هذا السلوك على إدراكات و فهم صاحب القرار للرهان⁶⁵.

كنتيجة لذلك، يريد التحليل القراري تفسير هذا السلوك على أنه يهدف إلى تقليص أو التخلص من هذا الشك (عدم الاتساق المعرفي). ما هي إدراكات و الاستعدادات المسبقة لدى صاحب القرار؟ ما هي الإستراتيجيات التي يستخدمها للقضاء على عدم الاتساق المعرفي، و الذي يمكن أن نعرفه على أنه وجود متزامن لأفكار متعارضة و يستحيل التوفيق بينها؟ تكشف المقاربة المعرفية عن الكثير من الأبعاد الهامة في الإجابات التي تقدمها: القيم، العقائد، الصور، المواقف، المزاج، الأحداث المؤسسية و التكوين القراري بشكل خاص. و هكذا فإن نوعية القرار تتحدد في جانب كبير منها في الفرق المتبقي بين الصورة و الواقع. و عليه توجد علاقة عكسية بين نوعية القرار و أهمية الحفرة أو الهوة الإدراكية *Le Fossé Perceptuel* " كما يلخصه بشكل جيد أحد الباحثين. و بالتالي يجب توحيد كل الجهود لتكييف الإدراك مع الواقع، غير أن هذا الحذر و الاحتياط يكون موضوعا لتفسيرات و عوائق و مصافي (إدراكية و بيروقراطية) و التي تكون في الغالب محرّفة. كما تكشف

⁶⁵ Charles-Philippe DAVID, « Les processus décisionnels : l'influence des facteurs cognitifs et bureaucratiques dans la formulation de la politique étrangère américaine ». In : Karine PREMONT (sous.dir), *La politique étrangère des grandes puissances. L'impossible convergence des intérêts*, Québec, Presses de l'Université de Laval, 2011, p. 121.

المقاربة المعرفية عن الطرق التي من خلالها يحرف أصحاب القرار مبدأ الحذر هذا و يعمقون و يزيدون من الهوة الإدراكية.

تحلل المقاربة المعرفية السلوكيات البسيكولوجية التي تسمح لأصحاب القرار بالحفاظ على تجانس قراراتهم من خلال استبعاد كل معلومة غير متسقة أو انقسام يُحدث اضطرابا. إنها تصف الإستراتيجيات القرارية التي تُخفي أو حتى تحل عدم الاتساق هذا⁶⁶.

هناك أربعة عوامل إدراكية تلعب، بشكل متواصل، دورا أساسيا في اتخاذ القرار⁶⁷:

✓ **العامل الأول:** يربط أصحاب القرار ذهنيا القرارات الواجب اتخاذها بمرجعيات الماضي (التناظرات التاريخية)؛

✓ **العامل الثاني:** يحاول أصحاب القرار جعل الإدراكات مُتسقة فيما بينها؛

✓ **العامل الثالث:** يتبنى أصحاب القرار مسارا و تفسيرات بسيطة تجعل الحلول أكثر جاذبية (الاقتصاد من خلال التبسيط)؛

✓ **العامل الرابع:** يتبنون سلوكا وقائيا حيال تغيرات عميقة قد تحدث في معتقداتهم من خلال تطبيق نفس الإدراكات من رهان لآخر (الاستقرار).

حسب المقاربة الإدراكية (المعرفية)، فإن القرار يتوقف على السلوكيات التي يتبنّاها أصحاب القرار. فمهما كان مستوى التحليل. فردي، جماعي أو تنظيمي. فإن العوامل الإدراكية تؤثر على بنية مسار اتخاذ القرار⁶⁸.

المطلب الثالث: السلوك الفردي من منظور المقاربة الإدراكية: يستند اتخاذ القرار في السياسة الخارجية قبل كل شيء على العوامل البشرية، و بالتالي ذاتية و غير محدّدة و غامضة، و التي تجعل في الغالب اختيار بديل ما عملية صعبة. يتعرض أصحاب القرار إلى تأثير العديد من العوامل مثل

⁶⁶ Ibid., pp. 121-122.

⁶⁷ حول هذه العوامل المعرفية الأربعة، أنظر:

- Joseph LEPCOLD, Alan LAMBORN, « Locating bridges: connecting research agendas on cognition and strategic choice », *International Studies Review*, vol. 3, automne 2001, pp. 3-29.

⁶⁸ Charles-Philippe DAVID, *Au sein de la Maison-Blanche, la formulation de la politique étrangère des États-Unis*, op.cit, p. 28.

إدراكهم للعالم، تكوينهم، ثقافتهم، إيديولوجيتهم، المجتمع و النظام السياسي الذي ينبعون منه، انشغالاتهم الانتخابية و ما يتمنون أن يحتفظ به التاريخ عنهم.

من أجل تقليص القلق و التوتر، يلجأ الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار إلى تبني ثلاثة أنماط من السلوكيات المعرفية⁶⁹ هي:

✓ **النمط الأول: قيمة-حل النزاع:** يمكن لهذا الشخص التقليل من أهمية المعلومة التي تحصل عليها من أجل حل النزاع بين قيمة أو عدة قيم أو معتقدات خاصة به، و هذا لامتلاك الشعور بالتحكم في الوضع، حتى إلى اللحظة التي تثبت الأحداث خطأ أو صحة قراره. هذا ما تُعرفه النظرية المعرفية تحت مُسمى **قيمة-حل النزاع** *value-conflict resolution*. هذا هو الحل الأكثر بساطة و على ما يبدو الأكثر فعالية، غير أنه كذلك الحل الذي يتسبب في أكبر الأخطار إذا عاند صاحب القرار بالرغم من إشارات واضحة على خطأ مساره، و هو بهذا العناد يهدد نوعية و عقلانية خياره (مثلا، سلوك الرئيس جونسون حيال النزاع في فيتنام).

✓ **النمط الثاني: قيمة-القبول بالنزاع:** يمكن لصاحب القرار القبول بحتمية الصراع بين قيمه و التعامل مع هذا النزاع، من خلال تبني قيادة مسؤولة و مرنة. و هو ما تسميه النظرية المعرفية **قيمة-القبول بالنزاع** *value-conflict acceptance* و التي تُحتم القبول بخيار صعب من بين قيمه، مع العلم بكل الحثيات و أمام حالات مُستقطبة. و عليه يقبل صاحب القرار أن تكون بعض قيمه الأساسية في نزاع و أن يبقى الشك قائما بخصوص الحل الواجب تقديمه (مثلا: إدارة أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران من طرف جيمي كارتر، أو موقف الرئيس بيل كلينتون حيال النزاع في البوسنة و الهرسك).

✓ **النمط الثالث: قيمة تجنب النزاع:** يمكن لصاحب القرار أن يرفض هذا النزاع و حتى تجاهله من خلال عدم الاعتراف له بأية أهمية، و التعبير عند هذه المناسبة عن حرج ما عندما يكون مجبرا على اتخاذ قرار. هذا الشكل الذي يسمّى **قيمة تجنب النزاع** *value-conflict avoidance* يميل إلى خلق جوّ مزعج ثمة هو تردّي الوضع و إفقار للمسار القراري (مثلا: سلوك الرئيس الأمريكي رونالد ريغان *Ronald Reagan* في كامل قضية إيرانغيت).

⁶⁹ Ibid. pp. 28-29.

المطلب الرابع: الإستراتيجيات النفسية لأصحاب القرار: يوجد تنوع كبير في السلوكيات النفسية التي يمكن أن يلجأ إليها أصحاب القرار من أجل تقليص أو التخلص من الشك و القلق الذي يسببه لهم نقص المعلومات و الحاجة للقيام باختيار صعب. يعرض ألكسندر جورج تسعة إجابات⁷⁰ يمكن ملاحظتها بشكل اعتيادي في مسار اتخاذ القرار و هي:

أ. **تبني موقف مماطل/متلكئ** *Attitude Dilatoire* و القائم على تأجيل ما لا نريد اتخاذ قرار نهائي بشأنه (موقف الرئيس كارتر أمام معضلته غير القابلة للحل و المتمثلة في السياسة الأمريكية تجاه شاه إيران).

ب. **تقوية و دعم جاذبية أحد الخيارات**، لأنه يجب إيجاد مخرج سريع أمام الضغوطات المتزايدة التي تُمارس على صاحب القرار. يقوم هذا الأخير بتقييم لمختلف الخيارات بشكل تزيد، إرادياً، في عينه الفوائد الكامنة في أحد الخيارات (التي يتبناها)، و بالمقابل ترفع من تكاليف الخيارات الأخرى (التي يستبعدوها و يرفضها). هذا السلوك أو الموقف الذي يسميه الإدراكيون « *Enflure – Bolstering* » يقود إلى استعمال خاطئ لجزء فقط من المعلومة مقصيين لذلك الجزء الذي يتعارض مع الخيار الذي تم تشجيعه (جون كينيدي و الفشل في خليج الخنازير سنة 1961).

ج. **اعتبار رغباته حقائق و وقائع أو ما يعرف بالتفكير الرغبي** *Wishful Thinking*، و ذلك عندما يتمنى صاحب القرار أن تنتهي حالة في غير صالحه و تترك المكان لظروف أحسن تكون في صالح ما يرغب به صاحب القرار (مثلاً كل حلقة حرب فيتنام تحت إدارة جونسون و احتلال العراق تحت إدارة جورج بوش الابن).

د. **اللجوء إلى قرار يعتبر مرضى ببساطة**، بدلاً من استهداف خيار أقصى (مثلاً القصف الجوي الأمريكي في ليبيا سنة 1986 كحل لمشكلة الإرهاب).

هـ. **وضع إستراتيجية قائمة على خطوات صغيرة (إستراتيجية الخطوة خطوة)**، حيث يتم اتخاذ القرارات بشكل متعاقب بدل أن تكون شاملة (هذا هو حال السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط).

⁷⁰ Charles-Philippe DAVID, *Au sein de la Maison-Blanche, la formulation de la politique étrangère des États-Unis*, op.cit, pp. 29-30.

و. احترام الإجماع السياسي، أين يعود صاحب القرار إلى رأي الأغلبية متجنباً اتخاذ القرار بنفسه مع كل ما ينطوي عليه ذلك من خطر فكر الجماعة الذي يمكن أن يتسبب فيه. (مثلاً التدخل الأمريكي في كوريا الشمالية سنة 1950 و عدم التدخل في رواندا سنة 1994).

ز. القناعة القوية جداً أن صاحب القرار أمام تشابه/تناظر تاريخي مُحدد. (مثلاً نظرية الدومينو المشهورة سنوات الستينات التي تم تشبيهها بمرض ميونخ *Le Syndrome de Munich* سنة 1938).

ح. اللجوء إلى مبادئ إيديولوجية جامدة مُبرراً السلوك القراري (مثلاً عقيدة "محاربو الحرية" التي تم تطبيقها على ميليشيات الكونتراس *Contras* تحت إدارة ريغان).

ط. توجيه الدعوة للالتزام الدقيق بالأخلاق، و هو ما يقود صاحب القرار إلى فرض رؤيته عن العالم، أي *Le Code Opérationnel* الخاص به، و الدفاع عن هذه الرؤية مهما كلفه ذلك (موقف الرئيس جورج بوش حيال أزمة الخليج و موقف الرئيس بوش الابن إزاء العراق). يمكن أن يساعد هذا المجموع من ردود الفعل صاحب القرار في مهامه القرارية، غير أن لها في الكثير من الحالات آثاراً سلبية على نوعية عقلانية اتخاذ القرار. يمكن لتبني أحد أو بعض هذه السلوكيات البسيكولوجية أن يكون مضرّاً و يمنع القيام بتقييم شامل للمشكلة. بشكل عام، يمكن تلخيص ردود فعل صاحب القرار من منظور معرفي من خلال الإشارة إلى الإستراتيجيات الأربعة الآتية:

الفرع الأول: الإستراتيجية الأولى: المصافي الفردية⁷¹ *Les Filtres Individuels*

تضم هذه الفئة من العوامل كل عناصر التحليل حول صاحب القرار و قدرته على الحكم على الأشياء. من بين أحسن الكتاب الذين يدرسون هذا البعد في السياسة الخارجية الأمريكية، نجد كل من ديبورا لارسن و ستانلي رانشون *Deborah Larson et Stanley Renshon*. حسب اعتقادهم و بغض النظر عن البنى و المسارات القرارية، فإن ما يهم هو النمط المعرفي للرئيس *Le Style Cognitif*، و الذي يشركون معه قدرة هذا الرئيس على إدماج المعلومة و ممارسة تقديره و

⁷¹ Charles-Philippe DAVID, « Les processus décisionnels : l'influence des facteurs cognitifs et bureaucratiques dans la formulation de la politique étrangère américaine », op.cit, pp. 123-126.

حكمه لاتخاذ قراراته. فهذا النمط الذي يكتسي خصائص مميزة عند كل صاحب قرار، مرتبط بشكل حميمي بالشخصية و المزاج: عوامل مثل إصرار صاحب القرار، الحدس، الغرائز، القيم، طريقة اتخاذه للقرار، الفضول، مشاركته في اتخاذ القرار؛ هي أبعاد مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار. لنأخذ مثلاً النمط المعرفي للرئيس بوش الابن لكي نشرح وفقاً لهذه الطريقة السياسة الخارجية الأمريكية.

كل المراقبين و من دون استثناء، يرجعون إلى *gut instinct* الخاص بالرئيس بوش لوصف النمط الرئاسي. يرتبط نمطه بإصرار و عناد أسطوري للوصول لأهداف يكون متأكداً من صحتها و صوابها. يعتبر سكوت ماكليان *Scott McClellan* مسؤول العلاقات مع وسائل الإعلام في إدارة بوش، " كان الرئيس بوش دائماً، قائداً غريزياً أو ذو ميول فطرية بشكل كبير أكثر منه قائداً عقلانياً [...] كان يقرّر بشكل متفاعل أو ردود فعل [...] مثلما كان عليه الحال مع العراق ".

تضاعفت العقائد الأساسية للرئيس بوش بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، و خاصة نظريته حول الخير و الشر، احتقاره و استخفافه بالديكتاتوريين، نظريته لشرق أوسط مغاير جذرياً بفعل الديمقراطية، و هي عقائد عمل مستشاروه على تغذيتها أو على الأقل لم يعارضوها. و بشكل خاص، شكّل حلم شرق أوسط ديمقراطي حسب سكوت ماكليان *Scott McClellan* الاعتقاد الأكثر قوة في دوافع الرئيس بوش (و هو شيء مفاجئ بالنظر إلى المكانة المخصصة للبراهين حول أسلحة الدمار الشامل). بالنظر إلى هذا الاعتقاد، من المفاجئ كذلك و بنظرة أولى، أن هذا الرئيس قد تحرّب النقاش حول مسألة ما سيحدث بعد احتلال العراق.

في الواقع، فإن نمطه الإدراكي يفسّر هذا الغياب لمثل هذا النقاش: كان الرئيس بوش قليل الفضول و التدقيق، يفضّل معرفة و نقاش المعلومات المرتبطة بهدف قلب نظام صدام فقط؛ فهو لم يقيم بأي جهد و لا أي استثمار لتخطيط مرحلة ما بعد الحرب، فهو بعد قليل القيمة و الدلالة حسب رأيه و نظامه القيمي. فلم يسبق أن اعترف الرئيس بوش بأنه أخطأ. " إنه قائد غير قادر على التعلم من أخطائه و كثير العناد لكي يتغيّر ⁷² ".

⁷² Scott McClellan, *What happened : inside the Bush White House and Washington's culture of deception*, New York, Public Affairs, 2008, p. 207.

شخصية الرؤساء حسب JAMES DAVID BARBER

حاول عالم السياسة JAMES DAVID BARBER في كتابه *The Presidential Character* الصادر للمرة الأولى سنة 1972، أن يشرح نجاحات الرؤساء الأمريكيين و إنجازاتهم من خلال شخصيتهم. قام بوضع مدونة تستند على التجارب الشخصية و الوظيفية للرؤساء، و كذا طريقة ممارستهم للسلطة و الحكم. نتج جراء هذا التقاطع، أربعة أنماط من الرؤساء هم: الرؤساء النشيطون-الإيجابيون (روزفلت، جون كينيدي، بوش الابن)، الرؤساء النشيطون-السلبيون (وودرو ويلسون، ليندون جونسون، ريتشارد نيكسون)، الرؤساء الساكنون (الكسالي)- الإيجابيون (دوايت إيزنهاور، جيرالد فورد، رونالد ريغان)، الرؤساء الساكنون (الكسالي)- السلبيون (كالفن كوليدج). قام باحثون آخرون بصياغة أدوات تسمح بالتوقع أو التنبؤ " بالنتائج المسبقة " للرؤساء، تسمح بتقييم قيادتهم أو كذلك استشعار شكل الإدارة التي سيشكلها الرئيس الجديد. في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أعمال « Fred Greenstein » *The Presidential Difference* و « Robert Dallek » *Hail to the Chief* أو كذلك « Thomas Preston » *The President and his Inner Circle*. يتم استعمال هذه الأطر التحليلية بشكل متكرر لفهم المسار القراري الخاص بالرؤساء.

في هذا الإطار، تتم مقارنة النمط الخاص بالرئيس بوش بالنمط الخاص بالرئيس ريغان، و الذي كان يجب بوش أن يستوحي الكثير منه: ففي بعض الحالات تجدهما لا يهتمان و في حالات أخرى مهتمان كثيرا، غير أن كلاهما كانت لهما القليل من التجربة في الشؤون الدولية، لكنهما كانا يعتمدان كثيرا على حدسهما لاتخاذ القرارات اللازمة.

يمكن تلخيص المصافي المميّزة لنمط الرئيس بوش كما اتفق عليها المتخصصون وفقا للعبارة الآتية: صاحب قرار مؤكّد، يكشف عن مواقف قليلة العقلانية، يترك نقاشات العمق و الاجتماعات الطويلة و كذا المداولات العميقة جانبا، له معرفة محدودة بالرهانات، مؤيّد لاعتقادات دينية، يظهر بالمناسبة تكبرا تخون مبالغته في ثقته بنفسه و قناعاته، و شديد التردد حيال فكرة إعادة النظر في قراراته لحد التعبير عن شكل من أشكال تجاهل الحقائق و الوقائع. فكما يقول هو نفسه، " يجب على الرئيس أن يتحرك مثلما يتحرك الكالسيوم في العمود الفقري ". كما أنه يقظ لدرجة قد تصل حد التسرع، يقدّم خطابات سهلة و قليلة التعقيد، مشجعا لنظرة إستراتيجية قليلا ما يتم اختبارها من خلال مسار تداولي، مجازف جريء لحد اللامبالاة، و من دون شك، يريد الرئيس بوش الابن نقيضا لما كان يمثله أبوه (متّخذا قرار غزو العراق، على عكس القرار الذي اتّخذه أبوه عشر سنوات من قبل و القاضي بعدم الانقلاب على الرئيس صدام). رسم جاكوب وازبرغ Jacob Weisberg لوحة

متعبة و شديدة، و التي لوحدها تكفي لتفسير إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية خلال رئاسة بوش الابن.

لم يكن بوش يريد نقاشات داخل مكتبه أو أن يسمع لرؤى متنوعة. كان النقاش يبدأ بالتعبير عن وجهة نظره و كان قلقا و غاضبا إذا تجرأ أحد على تحدّيه. لم يكن يرغب في أن يقدّم له مستشاره للأمن القومي مختلف الرؤى. لم يكن راغبا في قراءة المذكرات الطويلة [...] كان يعتبر أن دوره يتمثل في اتخاذ القرارات الكبرى و تفويض عملية تطبيقها. يرفض أي شكل من أشكال الاستبطان و الميكروتسيير و الغرق في التفاصيل.

يشير الصحفي روبرت درابر *Robert Draper* و الذي رافق الرئيس بوش خلال كل رئاسته، أنه لم يشاهد الرئيس يمسك و يراقب بنفسه بشكل حقيقي المسار القراري إلا خلال مناسبة واحدة، أي نهاية سنة 2006 لما تعلّق الأمر باتخاذ قرار بخصوص حجم التشكيلات العسكرية و أعدادها الواجب إرسالها إلى العراق لمنع حدوث حرب أهلية. بهذه المناسبة أعلن الرئيس بوش: " هذا التقييم سيكون تقييمي. أنا من سيديره ".

الفرع الثاني: الإستراتيجية الثانية: أشكال التبسيط⁷³ Les Formes de

Simplification: يعتبر اللجوء إلى النماذج الاستكشافية *Heuristique* التي تبسّط المعرفة و المعلومة لكي تعطى معنى و تجانس للخيارات القرارية، شيئا معتادا في السياسة الخارجية. هناك العديد من المحلّلين الذين درسوها: يمكن الإشارة بشكل خاص إلى الكتابات الكلاسيكية بقلم ألكسندر جورج⁷⁴ *Alexander George* و في الفترة الأخيرة بقلم فاليري هودسون *Valerie Hudson*. تدرس العلوم المعرفية تلك الميكانيزمات التي من خلالها يدخل الدماغ المعلومة و يقوم بفرزها ثم يقرّر ما هو مهم و ما ليس بهم، ما يجب عمله و ما لا يجب الاهتمام به. ترتبط هذه الميكانيزمات حميميا بالمزاجات و التجارب الفردية التي تغذّي العديد من المصافي الموجودة تحت تصرّف الفرد عندما " يقرّر ". هكذا فإن هذا الفرد لا يبدى ردّ فعل على " الواقع " و لكنه يقوم ببناء إجابته حيال إدراكه

⁷³ Ibid. pp. 126-128.

⁷⁴ حول دراساتهم، أنظر بشكل خاص:

- Alexander GEORGE, *Presidential Decision-Making in Foreign Policy*, Boulder, Westview Press, 1980.
- Valerie HUDSON, *Foreign Policy Analysis*, Lanham, Rowman et Littlefield, 2007.

لهذا الواقع. من بين المصافي الضرورية و التي غالبا ما يتم استخدامها بشكل واعي أم لا، نجد ثلاثة أنواع مهيمنة في السياسة الخارجية: **التحريف «Les Biais»** و التي تحوّل الواقع، **المبالغة «L'enflure»** و التي تعمل على إعطاء الصدارة و تولى أهمية قصوى لإدراك محرّف للواقع، **الفكر السحري «La Pensée Magique»** الذي يتصور يقينيات في الحالة التي لا يوجد فيها إلا التردّد و الشك و الريبة. سنقوم باختبار هذه الأشكال الثلاثة من خلال أمثلة تتعلق بالفريق بوش حول تبعات احتلال العراق.

❖ **1- التحريف «Les Biais»**: هي شكل من أشكال النظام الفكري أو المفاهيمي الذي يمكن من الحصول على " مختصرات " إدراكية لتبسيط الواقع. و عليه يقوم صاحب القرار بإعطاء أسباب بسيطة لبعض الظواهر أو بعض المشاكل. ما ينتج عنه " أخطاء التخصيص " أو التحريف. مثلا كان الرئيس بوش و مستشاروه يعتبرون دائما أن إسقاط الرئيس صدام سيوقف كل أشكال العنف في العراق (و قد رأينا ماذا حدث فيما بعد...). اعتبر الحاكم العام للعراق بول بريمر *Paul Bremer* أنه يجب إعادة بناء العراق من الصفر، و عليه اتخذ قرار حل القوّات العراقية المسلّحة، مشجّعا بذلك التمرد على نطاق واسع ضد المحتل الأمريكي. و أخيرا، كان وزير الدفاع دونالد رومسفيلد *Donald Rumsfeld* حريصا و مصرّا على الاحتفاظ بسلطته الكاملة على التدخل في العراق، معتبرا أن الإخفاقات الأمريكية في إطار مشاريع بناء الأمم *Nation-Building* في البلقان كان سببها المقاربات التي كانت توصي بها وزارة الخارجية. لا يوجد أي من مستشاري الرئيس و لا من بين الضباط ذوي الرتب العالية، من حاول أن يضع هذه التحليلات و التوقّعات الخاطئة بشكل كبير محل تساؤل أمام الرئيس. بالإضافة إلى أن الكل يعلم أن بوش لا يحب النقاشات و لا أن يخالف رأيه علنيا، و عليه فإن مواجهة و تحدى الأفكار المسبقة هي مهمة في غاية الصعوبة و التعقيد.

❖ **2- المبالغة «L'enflure»**: تعمل على دعم الانجذاب و التفضيل الشديدين تجاه إدراك ما للواقع على حساب الإدراكات الأخرى، بهدف عقلنة قرار ما. هكذا أسرّ المسؤول عن مخطّط تأمين و استقرار العراق الجنرال جاي غارنر *Jay Garner* للصحفيين، أن العراق مختلف كلية عن أفغانستان و أن بنية الحديثة و المعقّدة للحكومة فيه لا يمكنها إلا أن تسهّل

الانسحاب السريع للجنود الأمريكيين. غير أنه نسي أن يقول بأن العراق كان بلدا اشتراكيا و ليس بلد مستثمرين و مقاولين. كما أن مدير الاستخبارات المركزية جورج تينيت *George Tenet* و الذي صرّح للرئيس بوش بأنه متأكد تمام التأكد من وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق بهدف طمأنته، هو مثال نموذجي عن إجرام العدو و الذي يتأسس على إدراك و افتراضات و ليس على وقائع. تم تفسير هذا الإدراك المحرّف داخل الأوساط الاستخباراتية من خلال مسار المبالغة « *L'enflure* » الذي هيمن خلال العشرية المنقضية. افترضنا وجود هذه الأسلحة لأننا أقتعنا أنفسنا بأن هذه الأسلحة لا يمكنها أن لا توجد تحت حكم صدام؛ كان هذا هو منطق الأمريكيين.

❖ -3- الفكر السحري « *La Pensée Magique* » أو « *Wishful* »

« *Thinking* »: يستند هذا الشكل على اعتبار رغباته على أنها حقائق و وقائع، باختصار تصوّر و بناء قراراته على أساس رغبات تقية أو تفضيل التعامل إلا مع الأحداث التي كان يتوقعها. حسب كل من لو و كارل كانون *Lou et Carl Cannon* " رفض الرئيس بوش أن يواجه الواقع [...] و اتّجه نحو سياسة خارجية يملئها الفكر السحري [...] رافضا أن يرى الأمور كما هي ". يعرض النقص في تحضير مرحلة ما بعد الحرب في العراق، العديد من البراهين الدامغة عن الفكر السحري و " التنبؤات ذاتية التحقيق *Self-fulfilling* "، بتعبير آخر إدراكات نعتبرها حقيقية و لكنها لا تستند إلى أي أساس صلب. مثلا، التصريح الذي أدلى به نائب الرئيس ديك تشيني *Dick Cheney* عشية غزو العراق: " لدي قناعة عقلانية بأنه سيتم استقبالنا كمحرّرين "، أو عندما أسرّ للسيناتور ديك أرمي *Dick Arney* " ستكون مثل تحرير باريس ". نفس الأفكار قالها معارضون عراقيون مشهورون للرئيس بوش. و من شدة قناعة وكالة الاستخبارات المركزية بفكرة " الإنزال *Le Débarquement* " المنتصر للجنود الأمريكيين، أرسلت مئات الرايات حتى يستطيع العراقيون رفعها لاستقبال هؤلاء الجنود المحرّرين. في نفس الفكر و التصوّر اعتبر نائب وزير الدفاع بول وولفيتز *Paul Wolfowitz* أن البترول العراقي هو الذي سيسدّد فاتورة إعادة بناء العراق و أن الولايات المتحدة لن تكون في حاجة إلى أعداد كبيرة من الجيش الأمريكي بعد الغزو إلا للأعداد التي تطلبها إسقاط صدام. كما توقّع محلّو البنتاغون بأن القوات

العراقية ستنضم إلى الولايات المتحدة بعد سقوط صدام و تدعم الاحتلال، و تقوم المجموعة الدولية باستخلاف القوات الأمريكية، و أنه بالإمكان تشكيل حكومة عراقية سريعاً. لقد اتخذ الرسمىون الأكثر أهمية في الحكومة الأمريكية، قراراتهم على أساس رواية خيالية لمجموعة من الوقائع.

الفرع الثالث: الإستراتيجية الثالثة: فكر الجماعة: دراسات إرفينغ جانيس *Irving*

Janis حول فكر الجماعة *La Pensée Groupale* : ليس من النادر أن تفرض ظروفًا خاصة مسارا قراريا في إطار جماعة صغيرة و بشكل خاص في فترات الأزمة في السياسة الخارجية، و هو ما يعرض هذا المسار القراري إلى مخاطر تتعلق بعقلانية اتخاذ قرار ما. هذه هي أطروحة إرفينغ جانيس *Irving Janis* في دراسته المشهورة حول "فكر الجماعة *La Pensée Groupale*" أو ما تم التعارف عليه في الدراسات الأنجلوساكسونية بـ *group-think*.

يشير فكر الجماعة إلى مرض ينتج عندما يتفوق الضغط الذي يكون في صالح التوافق على أهداف الجماعة. فيصبح أعضاء الجماعة مهووسين بتجانسهم و الحفاظ عليه لدرجة اضطهاد و قهر خلافاتهم. عندئذ تصبح قدراتهم على تحليل الأحداث و على بلورة أحكام أخلاقية تضعف بشكل جدّي و قوي⁷⁵.

درس إرفينغ جانيس *Irving Janis* ستة حالات⁷⁶ عن الفشل التاريخي بهدف تحديد مصادر القرارات الخاطئة أو المغلوطة في جماعات أصحاب القرار الحكوميين المسؤولين عن السياسة الخارجية. كان موضوع هذه الدراسات هو:

- أ. جماعة المستشارين المقربين من نيفيل شامبرلان *Neville Chamberlain* و التي وافق أعضاؤها على سياسة التهدئة في مواجهة هتلر سنتي 1937 و 1938 بالرغم من "الإشارات" و الأحداث المتكررة التي تبين أن هذه السياسة سيكون لها آثارا مخزنة؛
- ب. جماعة ضباط البحرية الموجودين تحت مسؤولية الأميرال كيمل *Amiral Kimmel* و التي لم يأخذ أعضاؤها بعين الاعتبار التحذيرات و الإنذارات الكثيرة خلال حريف 1941، و التي اعتبرت أن بيرل هاربور تتهددها هجمات الطيران العسكري الياباني؛

⁷⁵ Jean-Frédéric MORIN, op.cit, p. 204.

⁷⁶ Morton DEUTSCH, op.cit, 254.

ج. جماعات مستشاري الرئيس ترومان *Truman* و التي وافق أعضاؤها على تكثيف الحرب في الجمهورية الشعبية الكورية بالرغم من تحذير قوي للحكومة الصينية التي اعتبرت أن الصين ستعارض بالقوة دخول القوات الأمريكية لهذا البلد؛

د. جماعة مستشاري الرئيس جون كينيدي التي وافق أعضاؤها قرار غزو كوبا (الإنزال العسكري في خليج الخنازير)، في حين أن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن العملية سيكون مصيرها الفشل و تنعكس سلبي على علاقات الولايات المتحدة مع دول أخرى؛

هـ. " جماعة فطور الثلاثاء " مع الرئيس ليندون جونسون *Lyndon Johnson* التي وافق أعضاؤها على تكثيف الحرب في فيتنام في الوقت الذي كانت فيه التقارير الواردة من مصالح الاستخبارات و معلومات أخرى تشير إلى أن هذه المبادرة لن تفضي إلى هزيمة الفيت-كونغ *Việt-cong* و فيتناميو الشمال و سيكون لها نتائج سياسية ليست في صالح أمريكا؛
و. المستشارين المقربين من الرئيس نيكسون و الطريقة التي أرادوا من خلالها التغطية على فضيحة ووترغيت.

أشار جانيس إلى ملاحظة في إطار مختلف هذه الحالات، و هي أن أحد الأسباب الرئيسية للقرارات السيئة هي الميل إلى البحث عن اتفاق (يسمّى " فكر الجماعة "). و استطاع أن يرصد ثمانية أعراض رئيسية لفكر الجماعة، حيث يمكن تحديد كل عرض من هذه الأعراض من خلال " مؤشرات " مختلفة نجدها في العديد من المصادر: الأرشيفات التاريخية، المحاضر الخاصة بالمحادثات و النقاشات التي نجدها لدى الملاحظين و مذكرات المشاركين.

" فكر الجماعة هو نمط في التفكير يستخدمه الأفراد عندما يكونون متورطين أو أعضاء في جماعة موحدة بشكل عميق، و عندما تتجاوز الرغبة في الاتفاق و الإجماع لدى أفراد الجماعة محفزاتهم في تصور حلول أخرى بشكل واقعي " ⁷⁷.

أعراض فكر الجماعة: يمكن الإشارة إلى ثمانية أعراض أساسية هي ⁷⁸:

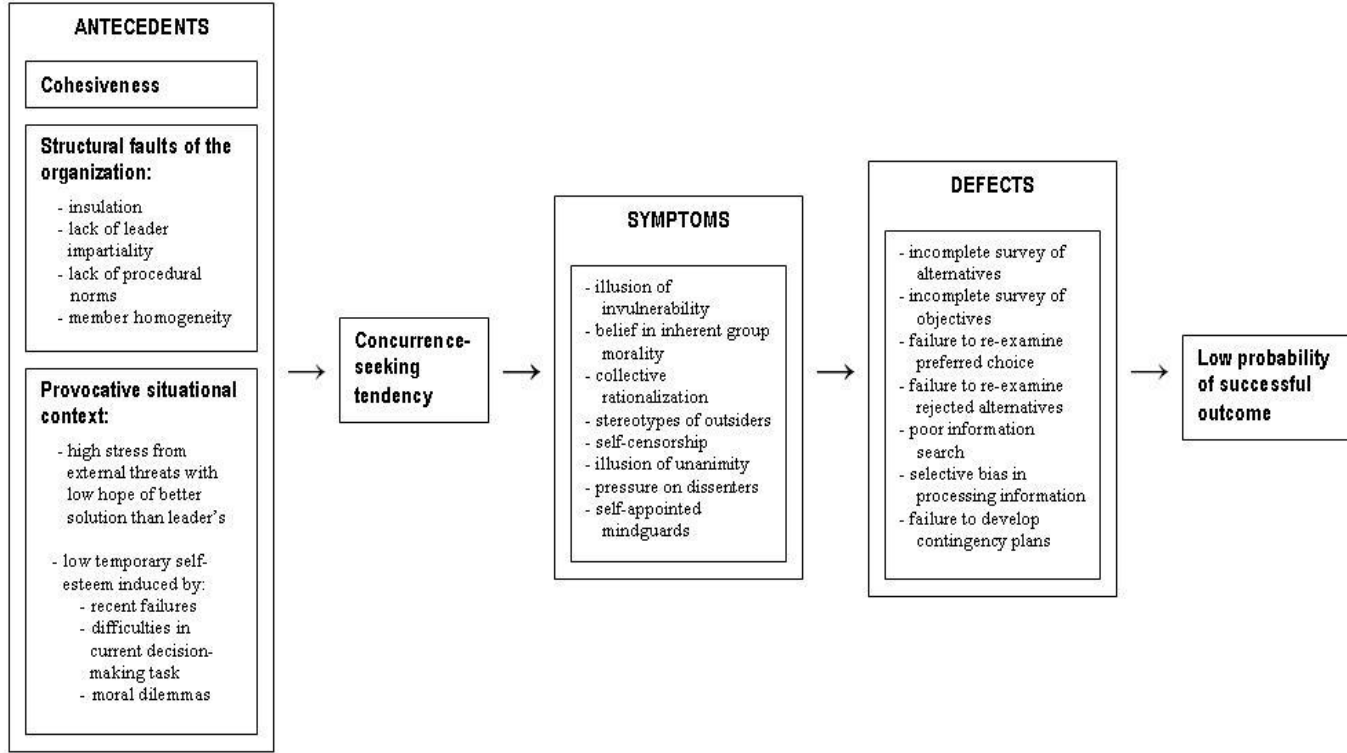
⁷⁷ Jean-Frédéric MORIN, op.cit, p. 205.

⁷⁸ من أجل تفصيل أكبر حول هذه الأعراض، أنظر:

- I.L. e Mann, L. (1977). *Decision-Making: A Psychological Analysis of Conflict, Choice, and Commitment*, New York, The Free Press

- **وهم الحصانة/المنعة** *L'illusion de l'invulnérabilité*: عندما تعتقد الجماعة أنها في حصانة و منعة من العقاب و المتابعة، فإنها تميل إلى اضطهاد الانشقاقات و الخروج عن موقفها، و هذا الوهم يتسبب في تفاؤل مفرط و يدفع إلى تبني مخاطر قصوى؛
- **العقلنة** *La Rationalisation*: تكون جماعة ما أكثر تماسكا عندما تبرّر أفعالها و سلوكياتها بشكل جماعي، و يقود جهد العقلنة هذا إلى إهمال التحذيرات التي من شأنها دفع أعضاء الجماعة إلى إعادة النظر في افتراضاتهم قبل العودة إلى قراراتهم السابقة؛
- **الاعتقاد المطلق في السمو و التفوق الأخلاقي الجوهري للجماعة**: و هو ما يقود إلى تجاهل الآثار الأخلاقية أو المعنوية لقراراتهم؛
- **تحويل المعارض إلى نمط (تنميط المعارض)**: عندما يتم اعتبار المعارض و النظر إليه بشكل مُتَحَيِّز أو من خلال أحكام مُسبقة، فإن الإثباتات أو التأكيدات التي تُكذّب قناعات الجماعة سيتم تجاهلها؛
- **ضغط عنصر التطابق و التشابه**: يتم ممارسة ضغط قوي على الأفراد الحاملين لبراهين قوية ضد الصور النمطية أو الأفكار الوهمية و التزامات الجماعة من أجل إجبارهم على الانحياز لإرادة الجماعة و أن لا يكونوا في خلاف معها، و إلا سيتم إبعادهم من خلال عزلهم عن النقاشات أو حتى معاقبتهم أو طردهم؛
- **الرقابة الذاتية**: يفضل أعضاء الجماعة الاحتفاظ بآرائهم المخالفة لأنفسهم أحسن من مغادرة سفينة القرار؛
- **وهم الاتفاق/الإجماع** *L'illusion de l'unanimité*: يتم إخفاء الانشقاقات و الاختلافات الداخلية عن الجماعة، و بالتالي ستبدو كأنها غير موجودة؛
- **حراس الفكر** *Les Gardiens de la Pensée*: يلتزم بعض أفراد الجماعة بشكل نشط بحماية الجماعة من أي انشقاق أو معلومة مناقضة/مضادة.

SCHEMATIC OF THE GROUPTHINK MODEL



I.L. e Mann, L. (1977). *Decision-Making: A Psychological Analysis of Conflict, Choice, and Commitment*, New York, The Free Press, p. 132.

يمكن تقديم تحليل من خلال رسم تبسيطي لأسباب و نتائج فكر الجماعة (أنظر الشكل الموالي). فانطلاقاً من تحليله للشروط و الظروف المناسبة أو التي تكون في صالح فكر الجماعة، يقترح جانيس عشر فرضيات⁷⁹ مقدمة للوصفات *Hypotheses Prescriptives* هي:

1. المعلومة حول أسباب و نتائج فكر الجماعة سيكون لها أثر ردعي سعيد. فوفرة المعلومات بفعل دراسات الحالة يمكن أن يقوّي عزم أعضاء الجماعة على الحد من هجمات الجماعة ضد فكرهم النقدي و تنمية أو زيادة رغبتهم في اختبار وصفات معارضة بشرط ... أن يكونوا على وعي بتكلفة ذلك (تكلفة الوقت و الجهد)، و أن هناك أضرار أخرى يجب كذلك الاهتمام بها قبل تبني إجراء عملي مُطَبَّع؛

2. عندما يحدّد لجماعة ما القيام بتخطيط الإستراتيجيات، يجب على المسؤول أن يكون محايداً و نزيهاً و أن لا يحدّد منذ البداية أين تتجه تفضيلاتهم و خياراته و لا النتائج التي يرحوها.

⁷⁹ Morton DEUTSCH, op.cit, pp. 256-257.

تعطى هذه الممارسة للمشاركين فرصة خلق مناخ قائم على حرية الاختبار و دراسة محايدة لسلسلة من الإستراتيجيات الممكنة؛

3. يجب على المسؤول أو القائم على الجماعة المكلفة بصياغة الإستراتيجيات منذ البداية أن يحدّد لكل عضو دورا تقييميا نقديا و تشجيع الجماعة على اعتبار أن التعبير عن الأهداف و الشكوك هو أمر ذو أولوية قصوى. يجب تعزيز و تدعيم هذه الممارسة، و من أجل ذلك يجب على المسؤول القبول بانتقاد أحكامه و آرائه الخاصة بهدف ردع و منع أعضاء الجماعة من أن يخفوا اختلافاتهم و يجمعوها؛

4. خلال كل اجتماع يُخصّص لتقييم مختلف الإستراتيجيات الممكنة، يجب على عضو أو عدة أعضاء أن يلعبوا دور محامي الشيطان. من أجل تجنّب أن يكون هذا الأخير متملّقا و إبطال مفعوله، يجب على المسؤول أن يحدّد لكل عضو من أعضاء الجماعة مهمة واضحة: يجب على كل واحد أن يقدّم حججه بطريقة ماهرة و مقنعة ما أمكن مثلما سيقوم به محامي جيّد لو كان مكافئهم، و رفض موقف أولئك الذين يدافعون عن وجهة نظر الأغلبية.

فمثلا عندما قام الرئيس جون كينيدي بتنظيم اللجنة الخاصة بإدارة أزمة الصواريخ في كوبا سنة 1962، عيّن أخاه روبرت كينيدي كمحامي الشيطان من أجل ضمان النقاش المتناقض اللازم. الأميرال ريكوفر *Amiral Ricover* و هو أحد رموز البحرية الأمريكية، كان يقول فيما معناه: " لن اتّخذ أبدا قرارا إذا لم يُقدّم لي في الوقت نفسه قرار معارض من الأقلية"⁸⁰.

5. خلال كل المرحلة التي يتم خلالها اختبار إمكانية تحقيق مختلف الإستراتيجيات الممكنة و فعاليتها، يجب على جماعة التخطيط أن تقسّم نفسها من حين لآخر إلى مجموعتين أو عدة مجموعات فرعية التي تجتمع بشكل منفصل مع رؤساء و مسؤولين مختلفين، ثم يجتمعوا جميعا من جديد من أجل حل الاختلاف في وجهات النظر.

6. كلما كانت المسألة محل الدراسة تستدعي علاقات مع منظمة منافسة أو جماعة خارجية، يجب تخصيص وقت طويل لحد ما (ربما دورة كاملة) لدراسة و اختبار كل التحذيرات الآتية من عند المنافسين و بناء السيناريوهات البديلة فيما يخص ما يريدون.

⁸⁰ Christian MOREL, « Décision hautement fiable et compromis », *Négociations*, 2013/2 (n° 20), p. 32. (pp. 31-39).

7. عندما يتم تحقيق إجماع تمهيدي حول ما يبدو على أنه الإستراتيجية الأفضل الممكنة، يجب على جماعة التخطيط تنظيم اجتماع "الفرصة الثانية" و التي يُفترض أن يقوم كل عضو خلال هذا الاجتماع التعبير ما أمكن و بشكل واضح عن كل الشكوك العالقة لديه و إعادة تصور مجمل المشكلة قبل تبني خيار نهائي.

8. يقوم أخصائي خارجي أو أكثر، أو زملاء مؤهلون ينتمون للمنظمة و لكن ليسوا أعضاء في الجماعة المحدودة المسؤولة عن التخطيط؛ بالحضور بشكل متتابع كل اجتماع و يجب تشجيعهم على التشكيك و الاعتراض على آراء أعضاء الجماعة المحدودة.

9. يجب على كل عضو من أعضاء جماعة التخطيط القيام بشكل دوري بمناقشة مداولات الجماعة مع زملاء يعملون في نفس المصلحة في المنظمة و يحظى بثقته و إخبار الجماعة بردود أفعال هؤلاء الزملاء.

10. من المفروض أن تكون المنظمة متوافقة مع الممارسة الإدارية التي تهدف إلى خلق العديد من الجماعات المستقلة للتخطيط و التقييم و الذين يعملون على نفس المسألة حيث تقود كل جماعة أعمالها مع رئيس مختلف.

يعتقد جانيس أن هذه الفرضيات على درجة كافية من الجاذبية لكي تكون موضوعا لدراسات و اختبارات من طرف أبحاث جديدة، لكنها لا يمكن اعتبارها كإجراءات جاهزة موجّهة للتصدي لفكر الجماعة.

الفرع الرابع: الإستراتيجية الرابعة: اللجوء إلى توظيف الذاكرة⁸¹: من بين أحد الإستراتيجيات المعرفية المعتمدة بشكل كبير، نجد اللجوء إلى التشابهات/ التماثلات التاريخية Analogies Historiques لإعطاء معنى و شرعية لقرار ما. تعمل المتناظرات التاريخية على إقامة تماثلات بين الأحداث بالمقارنة بينها، اعتمادا على تفسيرات ناتجة عن دروس التاريخ. ففي بعض الحالات يعتمد أصحاب القرار في مرجعياتهم على ما يسمونه مرض ميونيخ « Le Syndrome de Munich » لتبرير اللجوء إلى القوة و التنديد بكل أشكال التهذئة. هناك آخرون يتحدثون عن

⁸¹ Charles-Philippe DAVID, « Les processus décisionnels : l'influence des facteurs cognitifs et bureaucratiques dans la formulation de la politique étrangère américaine », op.cit, pp. 131-134.

مرض فيتنام « *Le Syndrome du Vietnam* » بهدف المطالبة بالحدز و توقّع كوارث في حال التدخلات العسكرية.

يعتبر هذا النوع من المنطق في الاستدلال و البرهنة كثير التكرار في عمليات اتّخاذ القرار و يستند على التجارب الشخصية، و لكن كذلك على طريقة فهم أصحاب القرار فيما يخص "دروس التاريخ التي تم تعلّمها". كما أن الاستعارات مضرّة لأنها تؤسّس أساطير لا تصمد عند عرضها على الواقع و الحقيقة: مثل الاعتقاد المضرّ في كونية القيم الأمريكية أو الاعتقاد في الحلول العسكرية⁸². و بشكل خاص، الحاجة لتصوير منافس على أنه عدو محلّف و الميل نحو أسره في كليشيهات بطريقة مبالغ فيها، تغذّي هذه المتناظرات التي تفيد في تبرير السلوك و توظيف الخطاب البلاغي *Rhétorique* (هكذا فإن صدام = هتلر صيغة مراجعة و مصحّحة). يؤكّد توماس ريكس *Thomas Ricks* أن: " المقارنات مع النازيّين و الهولوكوست تمارس في الغالب تأثيرا مخادعا في العديد من النقاشات ". يضمن هذا المسار القائم على " الشيطنة " مخاطر فعلية، و خاصة تلك المرتبطة بجعل عملية اتّخاذ القرار أسيرة منطق الحرب، لأنه يتم الحكم على المواجهة على أساس أنها لعبة صفرية من دون أي مخرج دبلوماسي. يمكن أن تكشف مسلّمات التحليل على عدم صحتّها و أن تطبيقها على حالة معاصرة يمكن أن ينطوي على إشكال حقيقي. يعتبر اللجوء إلى الذاكرة التاريخية تمرينا حاملا للكثير من المخاطر.

⁸² Robert DALLEK, « The tyranny of metaphor », *Foreign Policy*, n°182, nov 2010, p. 78-85

أقام الكثير من المستشارين و منهم كوندوليزا رايس *Condoleeza Rice* مقارنات تاريخية بين

LE SYNDROME DE MUNICH ET LE SYNDROME DU VIETNAM

« *Le Syndrome de Munich* » هو تسمية تشير إلى خوف القادة من المخاطر التي سيتعرضون لها في حال لم ينخرطوا في نزاع ما، و الذي من الممكن أن يكون له نتائج كارثية على دولهم. مرجعية « *Le Syndrome de Munich* » هي مجموع أحداث 1938، عندما خضعت كل من الحكومة البريطانية و الحكومة الفرنسية لإرادة هتلر، و هو ما قاد إلى الحرب العالمية الثانية. في أغلب الحالات، يستعمل القادة هذه المتناظرة عندما يرغبون في إقناع الرأي العام أو منافسيهم السياسيين بالحاجة إلى التدخل في نزاع خارجي. على النقيض من ذلك، فإن « *Le Syndrome du Vietnam* » يشير إلى مخاوف الرأي العام حيال الانخراط في نزاع قد يؤدي إلى تورط دولتهم و يكلف أرواحا كثيرة و أموالا باهضة من دون نتائج فعلية. بكل تأكيد فإن « *Le Syndrome du Vietnam* » مرتبط بحرب فيتنام التي خسر فيها الأمريكيون أكثر من 50 ألف جندي من دون الانتصار في الحرب، و خاصة من دون النجاح في وقف تقدم الشيوعيين في المنطقة. تستخدم هذه المتناظرة من طرف القادة السياسيين لتجنب الانخراط عسكريا في نزاع خارجي.

العراق و ألمانيا. " حيث أسرت لبعض الأصدقاء خلال تلك الفترة، أنها كانت على قناعة بأن مرحلة ما بعد الحرب ستشبه نجاح الاحتلال الأمريكي لألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ". و يغالي جورج تينيت *George Tenet* مضيفا: " كانت مسلمة عمل حكومة الولايات المتحدة أن [احتلال العراق] سيكون مثله مثل احتلال ألمانيا، هو بلد في متناولنا و باستطاعتنا إعادة رسمه كما نريد ".

من جانبه كتب الرئيس بوش: " لقد قمت بدراسة تاريخ ما بعد الحرب في ألمانيا و اليابان ". فهو يحاول أن يستخرج دروسا من قراءات لردود الفعل و سياسات إدارة ترومان، و كأنه يريد استنساخ هذا النموذج من النجاح. و عليه قام بقراءة مذكرات وزير الخارجية لتلك الفترة *Dean Acheson* « *Present at the Creation* » لترسيخ اعتقاده القائم على وجود تطابق و تماثل بين حالات 1945 و 2003. ثم أوضح في ديسمبر 2005: " مثل اليوم كان هناك الكثير من المتشائمين الذين قالوا أن اليابانيين لم يكونوا مستعدين بعد للديمقراطية. لحسن الحظ فإن الرئيس ترومان قد حقق هدفه ".

على أقل تقدير، فإن هذه الرؤى مدهشة و ساذجة أو شديدة الانفعال كما يمكن أن يقول البعض، و ذلك بالنظر لانعدام الكفاءة التي صاحبت عملية احتلال العراق مقارنة بالحالة الألمانية أو اليابانية ستين سنة من قبل. فالعراق كما ذكر بذلك المتخصصون ليس لها قواسم مشتركة مع الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية. في الواقع، فإن المحتل الأمريكي قد وجد الأحداث تتجاوز كلفة بعد الغزو سنة 2003، بسبب الأثر المضر لفكر ساحر تزواج مع متناظرات خادعة و التي تفسر الإخفاقات في العراق. ففي اللحظات الأولى لهذا الاحتلال العراقي، لم يكن هناك الكثير من أفراد الاستخبارات

المركزية الذين كان بإمكانهم التحدّث باللغة العربية. إذن ليس من المدهش أن الولايات المتحدة الأمريكية عجزت عن إدارة بلد لا تفهمه.

بالرغم من ذلك، هناك الكثير من العارفين و الجامعيين و العسكريين أو قدامى السفراء الذين اعتبروا أن غزو العراق سيضع إدارة الرئيس بوش في صعوبة، و أنه إذا كانت هناك فعليا متناظرة فإنها تلك التي تشبه أكثر لحالة فيتنام أكثر من تشابها مع ألمانيا (في فيفري 2002، توقع السفير الأمريكي في الكويت حدوث تمرد يعقب الغزو: " ألا تعرفون شيئا عن تاريخ العراق؟ صاح متسائلا). أما العسكريين على الأرض فقد توقّعوا في إطار تحضيراتهم للغزو، حملة منظمة من المقاومة من جانب العراقيين تتراوح مدّتها من ثلاث إلى خمس سنوات. غير أن تنبؤاتهم التي كانت أكثر دقة و صحّة من التماثلات/التشابهات التي كانت لدى صنّاع القرار، فقد سقطت في آذان صمّاء. بعد سقوط نظام صدام، استمر بول وولفيتز *Paul Wolfowitz* في الادّعاء القائم على فكرة استحالة حدوث حرب عصابات في العراق، بسبب افتقادها لدعم خارجي و مساندة من السكّان. على غرار مهندس الحرب في فيتنام روبرت ماكنمارا *Robert McNamara*، أخطأ كذلك مهندسها في الحالة العراقية بشكل كبير.

بشكل عام، يمكن تقديم التصدّر النظري الآتي بخصوص الذاكرة و التاريخ و توظيفهما في السياسة الخارجية أو طرق تأثيرهما في أي مسار قراري:

1- الزمن الماضي و دراسة السياسة الخارجية: مقارنة وسائلية

أ/- ميكانيزمات التوظيف السياسي للماضي: أنتج التاريخ بشكل دائم، رؤى عن العالم تتضمن عنصرا سياسيا لا يمكن تجنّبه، و ذلك أكان توظيفه واعيا أو غير واع⁸³. إذ تقتضي محاولات التساؤل عن مكانة و أهمية الماضي في السياسة الخارجية، أن نأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي بواسطتها يقوم الفاعل السياسي أو صاحب القرار ببناء الماضي.

غير أن هذا البناء لا يكون أبدا توصيفا عقلانيا كاملا و علميا، و لكن هذا البناء يكون في شكل تمثّلات خاصة *Des Représentations Particulières*، تحتل فيه العواطف و التجارب

⁸³ Giovanni LEVI, « le passé lointain. Sur l'usage politique du passé », In : François HARTOG et Jacques REVEL (sous.dir), *les usages politiques du passé*, Paris : éditions de l'Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, 2001, p. 26.

الشخصية مكانة محورية. و عليه فإن المنظومة العاطفية و تراكمات التجربة الشخصية من شأنها أن تجربنا الكثير عن الكيفيات، و حتى الخلفيات التي تقف وراء الخيارات التي يتبناها صاحب القرار في تعاطيه و تفاعله مع الماضي، و ربما أحسن مثال على ذلك هو الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران *François Mitterrand* و علاقاته الخاصة بالجزائر من منظور ذاكراتي كما سنراه لاحقا.

حتى نخطط بالأبعاد الخاصة بتوظيف الماضي في إطار السياسة الخارجية، من اللائق التركيز أو الإشارة إلى التوتر الذي ينشأ بين خيار الماضي *Le Choix du Passé* من جهة، و بين ثقل و أهمية الماضي⁸⁴ *Le Poids du Passé*:

■ -أ-1- الأفق الأول: خيار الماضي: يُبرز هذا الخيار أن أي سياسة خارجية تُحدّد

رؤية ما للماضي و تفسير ما للتاريخ. و هنا يمكننا الحديث عن عمليات إعادة بناء الماضي. بتعبير أدق، فالأمر هنا يرتبط بتوظيف إرادي، هادف و واعي من أجل استخدامات سياسية و حتى سياسية ممكنة لهذا الماضي، مما يجعل من عملية إعادة بناء التاريخ بشقّي الطرق الممكنة مسألة شبه حتمية. لذلك يمكن أن نفهم مجمل العلاقات المتوترة في العادة بين المؤرّخ و السياسي و بين الذاكرة و التاريخ.

■ -أ-2- الأفق الثاني: ثقل و أهمية الماضي: يبيّن هذا الأفق أن أية سياسة

خارجية هي بدورها تتشكّل و تتحدّد من خلال الماضي، فهي مُشَبَّعة و مُثَقَّلة بهذا الماضي. لا يتعلق الأمر هنا بفاعل سياسي يختار العودة و التركيز على هذا الحدث التاريخي أو ذاك، كما هو الحال في الأفق الأول الذي يعكس ديناميكية واعية و هادفة. إن الأمر هنا يرتبط بفاعل سياسي يقع تحت تأثير الماضي فيجد نفسه أسيرا له و مجبرا على تحمّل ثقله. لسنا هنا أمام عملية إعادة بناء الماضي و لكننا أمام بصماته و آثاره الدالة عليه. فالاقتراب من الماضي وفقا لهذا الأفق، يتأسّس على افتراض قائم على اعتبار الماضي متغيّرا تفسيريا لسلوك و قرارات الفاعل السياسي. يمكن ترجمة تأثير الماضي على السياسة الخارجية من خلال ثلاثة حالات⁸⁵:

⁸⁴ حول هذه العلاقة بين خيار الماضي و ثقل/أهمية الماضي، أنظر المزيد في:

- Marie-Claire LAVABRE, *Le fil rouge. Sociologie de la mémoire communiste*, op.cit, p. 31.

⁸⁵ Valérie ROSOUX, « Les usages du passé dans le cadre de la politique étrangère », *Colloque La politique du passé*, Université Paris1, septembre 2003, p. 2.

✓ الحالة الأولى: تأثير الأحداث المفصلية: تبرز هذه الحالة أولاً، عندما يظهر أن أحداثاً

تتميز برسوخ بنيتها و كثافة حضورها فتصبح لها القدرة على تحديد إدراك الواقع. إنها أحداث تساهم في وضع موشور يتم من خلاله فهم و تحليل كل حالة جديدة. لنأخذ على سبيل المثال أثر حادثة ما مثل هزيمة ديان بيان فو. في نوفمبر 1954، يمكن تفسير تشدد السياسة الفرنسيين خلال التمرد الجزائري في جانب منه من خلال التجربة التي عايشوها في الهند الصينية. [...] فالعديد من الضباط الفرنسيين كانوا يصفون الفلاقة " الفيت *Les Viets* ". بتاريخ 5 ماي 1954، كتب فرانسوا ميران *François Mitterrand* في جريدة ليبراسيون *Libération* أن ما يحدث في الجزائر يُدَّكر " بوحشية المسار الهندوصيني ". في مارس 1960، أكد الجنرال ديغول *De Gaulle* من جانبه أنه " لن يكون هناك ديان بيان فو " في الجزائر. باختصار، تفرض هزيمة ديان بيان فو نفسها كسابقة يجب تجنبها بأي ثمن.

✓ الحالة الثانية: تأثير إرث الماضي القومي: يتمظهر ثقل و تأثير الماضي كذلك عندما لا

تكون ذكرى حدث لوحدها فقط، و لكن إرث الماضي القومي باعتباره كذلك هو الذي يُؤثّر و يزن بثقله على قيادة السياسة الخارجية. إن أحد الأمثلة النموذجية عن ذلك يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية-الألمانية. فمن خلال التعليق على رد الفعل القوي من قبل الإسرائيليين عقب صفقة أسلحة بين ألمانيا و العربية السعودية . في الوقت الذي كانوا يصمتون عن الصفقات الفرنسية و الأمريكية ، أوضح ريوفان يارون *Reouven Yaron* : " في أعيننا، تختلف ألمانيا عن أمم مثل أمريكا أو فرنسا. يجب أن تعلموا أن نتائج الهولوكوست سيتم الاستمرار في استشعارها خلال عشرينات من الزمن [...]". لا يمكن للعلاقات بين إسرائيل و ألمانيا أن تكون " عادية " بالمعنى الحرفي للكلمة. إن ما يمكن تقبُّله من دولة أخرى لن يكون أبداً بشكل آلي فيما يتعلق بألمانيا ". في سبتمبر 1999، عاد هلموث كول *Helmut Kohl* إلى هذه النقطة عندما ذكّر خليفته غيرهارد شرودر *Gerhard Schröder* أنه و بالنظر إلى حقيقة الماضي، فإن النبوة التي ثلّثم ألمانيا هي نبوة التواضع: " سواء كان هذا يعجبنا أو لا، فإن كل كلمة من جانبنا سيتم النظر إليها بحساسية أكبر مما لو كان آخرون يتكلمون ". فكما تُبيّنه هذه التصريحات، فإن فاعلو السياسة الخارجية لدولة مثل ألمانيا لا يمكنهم تجاهل الماضي القومي للحظة واحدة.

✓ الحالة الثالثة: تأثير الماضي الشخصي للفاعلين: يمكن أخيرا إدراك تأثير و أهمية الماضي

عندما يتم تفسير قرارات السياسة الخارجية بالماضي الشخصي للفاعلين. عمليا، لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن الشخص الذي يُجسّدها. إنها دائما قابلة للاختراق، في حدود معينة، من قبل الذكريات المرتبطة بالأفراد القائمين عليها. كيف يمكن أن نتصور أن السنوات الستة التي قضاها الرئيس الجزائري الأول أحمد بن بله في السجون الفرنسية لم تُلَوّن نظرتة للمتروبول السابقة بعد استرجاع الاستقلال؟ كيف يمكن التقليل من آثار و بصمات الماضي الرسمي لفرانسوا ميتران *François Mitterrand* خلال السنوات الأولى من حرب الجزائر و التي تكون قد تركتها على القادة الجزائريين الذين كانوا مدعوين للحوار معه ثلاثين سنة بعد ذلك؟ كيف يمكننا تجاهل التزام ليونيل جوسبان *Lionel Jospin* ضد حرب الجزائر أو مساهمة جاك شيراك *Jacques Chirac* في نفس هذه الحرب، عندما يتعلق الأمر بتحليل سلوك هؤلاء إزاء الماضي الكولونيالي الفرنسي؟.

ب/- خيار الماضي في السياسة الخارجية: على عكس الذاكرة الاصطناعية، فإن الذاكرة الإنسانية لا تعود إلى الماضي بطريقة محايدة و موضوعية، بل تمارس عودة على درجة عالية من الانتقائية و التحيز.

ب-1- طبيعة الذاكرة الرسمية: ليست الأشياء بذاتها هي التي تدخل إلى الذاكرة، و لكن تمثّلات هذه الأشياء و الحوادث. فالذاكرة لا يمكن أن تكون انعكاس تام و دقيق للماضي، بل هي أثر دال عليه، لذلك اعتبر القديس أغسطين أن الذاكرة هي حاضر الماضي. نحن مجبرين على ملاحظة أن الذكريات لا يتم الاحتفاظ بها كلية، و لكن يُعاد بناؤها و مراجعتها وفقا للظروف⁸⁶.

بالفعل، فأني ذاكرة سواء ذاكرة الأفراد أو الأمم، تختار دائما بعض العناصر على حساب عناصر أخرى. فالطريقة التي يُثير بها الجنرال ديغول *De Gaulle* الماضي غداة حرب الجزائر هي طريقة ذات دلالة خاصة في هذا الإطار. فالرئيس الفرنسي تجاهل بشكل منظم في خطابه استعمل الإشارات التي يمكن أن تُذكر بالانقسامات الفرنسية، سواء تعلق الأمر

⁸⁶ Valérie-Barbara ROSOUX, « Poids et usages du passé dans les relations Franco-algériennes », op.cit, p. 453.

بالاحتلال النازي أو بتصفية الكولونيالية، مُفضّلاً الاكتفاء بما يُشكّل " تذكيراً مفيداً للروح العامة ". يتطلب هذا الشكل من التمثّل قدراً من الإخفاء و الصمت و ما يماثله من الاستحضار و الاستدعاء. كما أن لعبة الظلال و الأنوار التي تمت إقامتها بواسطة الأسطورة الإجماعية في الجزائر بعد حرب التحرير، تقع في نفس المسار. فعندما يُقدّم القادة الجزائريون تاريخ شعب مُوحد و واحد خلف جبهة التحرير الوطني ضد الكولونيالية، فإنهم يتناسون و يتجاهلون الخصوصيات الجهوية (مثل المسألة البربرية) و الصراعات العنيفة التي قسّمت الجزائريّين (سواء تعلق الأمر بالمواجهات بين جبهة التحرير الوطني و المصاليّين أو بالمصير الذي خُصّص للحركى). فهنا يتم نسيان و إخفاء كل أثر دال على الانقسام.⁸⁷

و عليه فالذاكرة هي انتقائية بامتياز و هو ما يعطيها طابعاً متغيّراً و انتقائياً، و لكن ليس وفق مضامين سلبية بل وفق مضامين وظيفية/عملية ذات بعد وسائل في أي لجوء منظم و هادف للماضي⁸⁸. و هذه الطبيعة و الخاصية ناتجة من كون أن الذاكرة لا يمكن اختصارها في إعادة و/أو حفظ عادي للماضي، و لكنها تعمل باستمرار على إعادة تنظيم و بناء هذا الماضي.

ب-2- آليات عمل الذاكرة الرسمية: الذاكرة الرسمية بدورها تستند على ميكانيزم تصحيحي تكييفي للماضي مع الحاضر. فوفقاً لأهداف سياسية تقع في الزمن الحاضر، تختار و تنتقي الذاكرة الرسمية العناصر التاريخية التي تعتبرها فعّالة. فالظروف . على المستوى الداخلي و الدولي . هي التي تفسّر لماذا يلجأ الفاعل في السياسة الخارجية إلى القيام بتحويل، تغيير و تعديل تدريجي لتمثّلات الماضي.

اعتباراً بما سبق، ليس هناك من يستطيع التخلّص من ما حدث أو أن يمنع ما أصبح من الحدوث. غير أن معنى ما حدث لا يمكن تجميده و تثبيتته للأبد⁸⁹. لذلك فإن القائمين على الذاكرة الرسمية يرون الماضي على أنه مساعد مريح و ملائم لغاياتهم أكثر من كونه رواية جامدة و غير قابلة للتغيير⁹⁰.

⁸⁷ Ibid. p. 453.

⁸⁸ Marie-Claire LAVABRE, op.cit, pp. 35-36.

⁸⁹ Paul RICOEUR, La mémoire, l'histoire, l'oubli, op.cit, p. 496.

⁹⁰ Valérie-Barbara ROSOUX, « Poids et usages du passé dans les relations Franco-algériennes », op.cit, p. 453.

لا يمكن أن تكون هذه المراجعة و إعادة التركيب أو البناء ممكنة، إلا إذا أعدنا النظر و وضعنا محل تساؤل الفكرة القائمة على اعتبار أن المستقبل وحده هو المفتوح و غير محدّد، و أن الماضي بطبعه مغلق و محدّد. فالمقصود ليس التشكيك وإعادة النظر في الأحداث بذاتها، و لكن معنى الأحداث غير محدّد بشكل نهائي، وفقا لذلك يمكن كتابة: " *On ne sait jamais de quoi hier sera fait* " ⁹¹

وفق هذا التصرّو فإن الماضي و طرق العودة إليه يضع في متناول الفاعل السياسي احتمالات غير محدودة للمعاني الممكن إعطاؤها للماضي وفقا لما يتطلبه الظرف التاريخي القائم، و بالتالي إمكانات غير محدودة كذلك بيد صانع القرار تضاف إلى مجمل الموارد اللازمة لصياغة و تنفيذ سياسة خارجية ما. لا يكون الرجوع إلى الماضي غاية بحد ذاتها إلا في حالات نادرة. كما أن الذاكرة ليست إيجابية أو سلبية بذاتها: فهي تابعة و تتحدّد وفقا للنهاية التي يراد الوصول إليها. و هنا تبرز أهمية التركيز على مختلف الغايات و النهايات التي يريد الفاعل في السياسة الخارجية الوصول إليها.

تجد الجزائر و فرنسا نفسيهما أمام أفقين أو منطقتين أو ديناميكيتين هما: ديناميكيات التقارب و هو ما يرتبط بإشكالية التطبيع النهائي و الكلّي للعلاقات الفرنسية-الجزائرية، أو ديناميكيات التباعد و هو ما يطيل و يُعمّق في أزمة العلاقات الثنائية بين الدولتين.

يسمح تحليل هاتين الديناميكيتين بالإحاطة و بفهم آليات و منطق عمل الذاكرة الرسمية. فالدول المهتمة بإحداث تقارب، يمكنها اللجوء إلى ثلاثة ديناميكيات متميزة تخص الماضي:

- العمل من أجل تضميد جراح الذكريات الأليمة و المرتبطة بالماضي النزاعي؛
- تعميق التركيز على الذكريات المتعلقة بالماضي المتناغم مع الدولة الأخرى و الاعتراف بالذاكرة الرسمية للخصم القديم؛
- الأفعال ذات الدلالات الرمزية القوية، و التي من شأنها أن تكشف و تعبّر عن إرادة لفهم و الاعتراف بالماضي. العظيم/المؤلم. للآخر.

⁹¹ Alain BROSSAT, *Le Stalinisme, entre histoire et mémoire*, Paris, Editions de l'Aube, 1991, p. 107

في إطار هذه الديناميكية، يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة التي سنأتي على تفصيلها لاحقاً. فغداة نهاية حرب الجزائر، أعلن الجنرال ديغول *De Gaulle* أن التعاون " هو الطموح الأكبر لفرنسا"، [...] و عندما يتحدث الجنرال ديغول *De Gaulle* بخصوص استقلال الجزائر، فإنه يحاول التقليل من حدة العنف الذي صاحب المواجهات بين الجزائريين و الفرنسيين، قائلاً: " لم يتم نسج العديد من الروابط فقط على مدار مائة و اثنين و ثلاثين سنة من الحياة المشتركة، ليس فقط ذكريات المعارك الكبرى أين صارح أبناء هذا و أبناء ذاك جنباً لجنب من أجل حرية العالم، و لكن شكل من الجاذبية الخاصة و الأولية". [...] في سنة 1969، حيّا موريس شومان *Maurice Schumann* شجاعة الجزائر التي يصفها " بالشريك الأكثر طبعي و الأقرب على عديد الأصعدة " من فرنسا. في سنة 1980، جون-فرانسوا بونسييه *Jean-François Poncet* يصر كذلك على عمق الروابط التي تجمع ضفتي المتوسط، قائلاً: " في الماضي المشترك بيننا، في هذه التمزّقات نفسها، تم شحذ رابط حيّ، ضيق و مُطالب و الذي لم يستطع أي اختبار قطعه ". سنة بعد ذلك، أشار فرانسوا ميران *François Mitterrand* لديمومة العلاقات التي تربط بين البلدين اللذين استحما في نفس البحر " المهد المشترك للحضارة"⁹².

غير أن خيار الجزائر و فرنسا بالعمل على إحداث تقارب بينهما من خلال توظيف للديناميكيات الثلاثة المذكورة أعلاه، يتوقف على تطوير سياسة اعتراف ترمي إلى تجاوز كل العوائق التاريخية و النفسية و السياسية المرتبطة بحرب استقلال الجزائر، و التي من شأنها أن تفتح آفاقاً كبيرة لمستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين أساسها الاحترام المتبادل. لذلك و في إطار هذه الدراسة، سيتم تناول مفهوم الصراع من أجل الاعتراف باعتباره مفهوماً مفتاحياً و تفسيريّاً للكثير أو لأغلب مواقف السلطات الجزائرية منذ الاستقلال في علاقاتها مع القوة الكولونيالية، و لو أن هذا الصراع من أجل الاعتراف لا يسمّى نفسه كذلك في كل مسارات هذه العلاقة الاستثنائية جداً.

⁹² Valérie-Barbara ROSOUX, « Poids et usages du passé dans les relations Franco-algériennes », op.cit, p. 455.

المبحث الثالث: المقاربة التنظيمية و المقاربة البيروقراطية

المطلب الأول: المقاربة التنظيمية: تمت بلورة النموذج التنظيمي في السياسة الخارجية من طرف غراهام أليسون عندما كان طالب دكتوراه في جامعة هارفارد. لقد كان حينها يحاول شرح السلوكيات الأمريكية و السوفييتية خلال أزمة الصواريخ في كوبا سنة 1962. من أجل ذلك، طوّر بمساعدة فريق من الباحثين المهتمين بالبيروقراطية ثلاثة نماذج تفسيرية للسياسة الخارجية. قام بتقديمها للمرة الأولى سنة 1969 في مقال صادر بمجلة *American Political Science Review*. ثم سنة 1971 قام بنشر أطروحته تحت عنوان: « *Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis* » و التي قام فيها بعرض تفصيلي لكل نموذج تحليلي. و بسرعة تحوّل هذا الكتاب إلى مرجعية كلاسيكية في تحليل السياسة الخارجية، و بشكل عام في علم السياسة. في سنة 1999 قام أليسون بنشر نسخة جديدة و قام بمراجعتها فيليب زليكوف *Philip Zelikow* على ضوء الأرشيف الذي نشرته الإدارتين الأمريكية و الروسية بعد نهاية الحرب الباردة. أدّت عملية إعادة نشر هذا الكتاب في نسخته الجديدة إلى إعادة بعث النقاشات النظرية حول النماذج التفسيرية الثلاثة، و منها النموذج التنظيمي⁹³.

الفرع الأول: الإستراتيجيات التنظيمية: قام غراهام أليسون باستلهام مباشر لنموذجه التنظيمي من أعمال هربرت سايمون *Herbert Simon* حول العقلانية المحدودة و جيمس مارش *James March* حول المنظمات. يرفض أليسون أن تكون السياسة الخارجية ثمرة الحسابات العقلانية التي تقوم بها سلطة مركزية. عوضا عن ذلك، فإنه يقدّم السياسة الخارجية باعتبارها ميكانيكا تنظيمية مشابهة لتلك التي تمت بلورتها المفاهيمية في إطار النظرية السبرنيطيقية.

بشكل خاص، يعتبر النموذج التنظيمي أن البيروقراطيات تلجأ لإستراتيجيتين من أجل تنفيذ عهدتها و إدارة التعقيد الذي يميز الحالات التي تبرز أمامها.

1. الإستراتيجية الأولى: اللامركزية: بالفعل، فالوظيفة العمومي هو تكتل مشكّل من العديد

من الوحدات التنظيمية المستقلة نسبيا عن بعضها البعض. فبمجرد بروز مشكلة ما، يتم تجزيته آليا إلى مجموعة صغيرة من المهام يمكن لهذه الوحدات التنظيمية تأديتها⁹⁴. مثلاً، في حالة بروز فيروس قاتل و انتشاره في الخارج، تقوم الحكومة بتعبئة العديد من الوزارات حسب

⁹³ Jean Frédéric MORIN, op.cit, p. 194.

⁹⁴ Ibid. p. 194.

صلاحيات كل وزارة. بعد ذلك تقوم كل وزارة بتقسيم المهام الواجب أدائها و إسداء مسؤوليتها لمختلف الوحدات التابعة لها. مثلا في إطار وزارة الشؤون الخارجية:

- - الوحدة الأولى: ستكون مسؤولة عن تقديم المساعدة التقنية للحكومات الأجنبية؛
- - الوحدة الثانية: ستكون مسؤولة بمراجعة المعلومات التي يتم تناقلها و التأكد من صحتها؛
- - الوحدة الثالثة: ستكون مسؤولة عن ممارسة الضغوط داخل المنظمة العالمية للصحة؛
- - الوحدة الرابعة: ستكون مسؤولة عن ضمان مساعدة قنصلية للمسافرين؛
- - الوحدة الخامسة: ستكون مسؤولة عن التحكم في أعداد و سيولة اللاجئين و مراقبتها؛
- - الوحدة السادسة: ستكون مسؤولة عن تشجيع التعاون العلمي الدولي؛
- - الوحدة السابعة: ستكون مسؤولة عن إدارة التجارة الصيدلانية.

و بالمثل ستقوم باقي الوزارات المعنية باحتواء انتشار هذا الفيروس و آثاره.

2. الإستراتيجية الثانية: إجراءات عملياتية دائمة *Les Procédures*

Opérationnelles Permanentes POP: يفترض النموذج التنظيمي أن الإستراتيجية الثانية التي تتبناها البيروقراطية لإدارة التعقيد هي الارتكاز على الإجراءات العملية الدائمة. هذه الإجراءات هي قواعد تُوصف السلوك الذي يجب على وحدة تنظيمية إتباعه إذا برز مستجد ما. هذه الإجراءات متوفرة في كل ميادين عمل الحكومة انطلاقا من كتابة الخطابات البروتوكولية إلى الرد على الهجمات الإرهابية. فعندما يكون واجبا على وحدة تنظيمية القيام بمهمة معينة، يتم إدماج هذه الأخيرة مباشرة في حالة تم توقُّعها في سَجَل الإجراءات العملية الدائمة و مباشرة يتم تبني رد الفعل الموصى به في هذا السَجَل و تطبيقه. يتم معالجة و فهم كل حالة كما لو أن الوحدة البيروقراطية قد استبقت و توقَّعت حدوثها فعليا. يسمح هذا النمط العملي من تقليص زمن رد الفعل و التخطيط المسبق لتنسيق معيّن. من جانب آخر، تعمل هذه الإجراءات على رفع و زيادة جمود البيروقراطيات و مقاومتها للتغيير. فخارج لحظات الأزمة التي يمكن أن تتسبب في تحولات كبرى، فإن الجمود هو المهيمن و مسارات التعلم بطيئة. حتّى في المنظمات التي تقوم بالنقد الذاتي و التي تحاول تحديد نفسها، فإن الإجراءات العملية الدائمة تمارس ضغطا على

الممارسات لدرجة أن التغييرات تبقى صعبة التحقيق. و الرئيس الأمريكي روزفلت نفسه أشار إلى هذه القدرة على التحمل و الصمود التي تميز البيروقراطية الأمريكية:

" إن وزارة الخزانة على مستوى كبير من الضخامة و اللامبالاة و متمسكة جدًا بإجراءاتها الروتينية لدرجة أكاد أعتبرها غير قادرة على القيام بما أريد و الوصول إليه [...] غير وزارة الخزانة لا تمثل شيئًا مقارنة بوزارة الخارجية. إذ يتوجب عليكم محاولة تغيير أنماط الفكر و السياسات و ممارسات دبلوماسيو المسار المهني و عندها ستعرفون المعنى الحقيقي لما نسميه مشكلة. لكن وزارة الخزانة و وزارة الخارجية عند وضعهما مع بعضهما لا يمثلان شيئًا مقارنة بالبحرية. تغيير أي شيء في البحرية يشبه ضرب سرير من الريش. تضربونه باليمين و تضربونه باليسار لغاية التعب الكامل لتلاحظ في الأخير أن هذا السرير اللعين قد استعاد تمامًا نفس الشكل الذي كان عليه قبل ضربه ".⁹⁵

الفرع الثاني: الآثار السلبية للإجراءات التنظيمية: يمكن أن تتسبب استمرارية الإجراءات

العملية الدائمة *POP* في نتائج درامية. فيمكن لإستراتيجيات مُجرّبة في سياق خاص أن تبدو غير فعالة و عقيمة في سياق آخر. إذ تبين أن التكتيكات العسكرية الأمريكية التي تم تطويرها في الحرب الكورية غير صالحة و غير مناسبة ضد حرب العصابات الفيتنامية. و بنفس القدر، فإن الإجراءات الاستخباراتية التي تم وضعها خلال فترة الحرب الباردة لم تسمح للحكومة الأمريكية بالتوقع و الوقاية من الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001. من المؤكد أن المنظمات تبدى ردود فعل إزاء إخفاقاتها من خلال تطوير محافظها (جمع محفظة) الخاصة بـ *POP* ، لكن و لأن السياق في تغير مستمر فإن *POP* يمكن أن يكون هناك تفاوت مقارنة بوقائع و حقائق اللحظة.

في إطار بعض الظروف، يمكن أن تتسبب *POP* حتى في انفجار نزاعات مسلّحة. حسب بربارا توشمان *Barbara Tuchman* لعبت *POP* دورا مفتاحيا في انفجار الحرب العالمية الأولى. فالإنذار النهائي النمساوي قاد إلى التعبئة العسكرية الروسية، و هذه الأخيرة بدورها قادت إلى الإنذار

⁹⁵ Ibid. pp. 195-195.

النهائي الألماني ضد بلجيكا، و هذا الإنذار الألماني أدّى إلى إعلانات الحرب الفرنسية و البريطانية⁹⁶. تقريبا لم يكن بالإمكان وقف و كبح هذه السلسلة من ردود الفعل بسبب *POP*. فالجيش النمساوي رفض فكرة مجرد حصار بلغراد، و الجيش الروسي من جانبه رفض فكرة التعبئة الجزئية، و الجيش الألماني رفض فكرة حرب محدودة في الجبهة الشرقية لأنه لم يكن مستعدّا بما فيه الكفاية. فكل طرف كان يعتقد أن هجوما سريعا من شأنه إعطاء أسبقية إستراتيجية أساسية و قد تم بلورة و وضع *POP* وفقا لهذا التصوّر و الاعتقاد. كما أشارت إليه باربارا توشمان *Barbara Tuchman*:

" بمجرد أن تم الضغط على زر التعبئة، انطلقت كل الميكانيكا اللازمة لاستدعاء و تجهيز و نقل مليوني رجل بشكل آلي. فالاحتياطيون توجّهوا إلى المستودعات التي تم تحديدّها، تلقوا البدلات العسكرية، و المعدّات و الأسلحة، شكّلوا سرايا عسكرية، ثم فرقا عسكرية و الذين التحق بهم الفرسان و سائقو الدرجات و المدفعية و الوحدات الطبية و قطارات الإطعام[...] أين شكّلوا شعبا عسكرية و بهذه بدورها شكّلت فيالق لينتهي الأمر بتشكيل الجيوش المستعدة للتحرك و القتال[...] و بمجرد صدور الأوامر، تم كل شيء مثلما كان متوقّعا له حسب توقيت زمني محدّد بدقة كافية لكي يسمح بمعرفة كم محور الشحنات الثقيلة سيمر فوق جسر محدّد خلال مدة زمنية محدّدة"⁹⁷.

بالطبع، لا تؤدّي *POP* بالضرورة إلى نتائج على هذه الدرجة من الدرامية كما كان عليه الحال مع الحرب العالمية الأولى. على العكس من ذلك، ففي بعض الظروف، يمكن لها أن تساهم في نزع فتيل النزاعات. فلأنّها منتظمة و مستقرة، ترسل *POP* إشارات واضحة للدول الأخرى و ترفع من مصداقية التهديدات. ليست *POP* نفسها هي السبب في الحرب العالمية الأولى، بل الأخرى يرتبط السبب بنظام و الذي في إطاره سمحت الدول لـ *POP* بإدارة هذه الدول نفسها.

عندما يكون قادة الحكومات واعين بشكل جيّد بقوة تأثير هذه *POP*، عندئذ يمكن لهم إجبار البيروقراطية على الانحراف عن السيناريوهات المتوقّعة و تشجيع مستشاريهم على تصور حلول أكثر

⁹⁶ Ibid. p. 196.

⁹⁷ Ibid. p. 197.

إبداعاً. و هذا بالضبط ما قام به الأخوان جون و روبرت كينيدي بمناسبة أزمة الصواريخ في كوبا. فمن أجل منع تدهور الوضع باتجاه حرب نووية، فقد تأكدوا و حرصوا على أن تُبدى البحرية الأمريكية ليونة و مرونة غير معهودة في فرض الحصار البحري و أن لا يرد سلاح الجو الأمريكي عند إسقاط أحد طائراته⁹⁸.

يمكن للقادة الذين يعتبرون أن المشاكل التي يواجهونها تتطلب *POP* جديدة أن يخلقوا و يبتكروا تنظيمات جديدة كلية بدلا من محاولة إصلاح تلك القائمة أو الموجودة. هذا ما شجّع في جانب منه إدارة بوش على خلق مجلس الأمن الداخلي سنة 2002، بعدما كشفت تفجيرات 11 سبتمبر 2001 عن نقائص التنظيمات الموجودة و المسؤولة عن الجوانب الاستخباراتية. كما أقامت إدارة بوش المؤسسة من أجل تحدى الألفية سنة 2004، و ذلك بسبب عدم ثقتها حيال إجراءات الوكالة من أجل التطوير الدولي.

بالمجمل، لا تمثل *POP* خطراً إلا في حالة القادة السياسيين غير الواعين بالميكانيزمات التي تحكم البيروقراطية أو حول مسائل ليست على درجة من الأهمية بحيث تشدّ انتباههم. هكذا، فإن نموذج أليسون التنظيمي ليس له إلا نطاقاً محدوداً. من المؤكّد أن له صلة مباشرة بدراسة عملية بلورة القرارات التقنية نسبياً، غير أنه غير كافٍ لفهم مسار اتخاذ القرار بخصوص المسائل الحيوية في السياسة الخارجية. و هذا هو من دون شك السبب الذي يجعل استخدام هذا النموذج في الدراسات القرارية محدودة و نادراً. بالمقابل فن النموذج البيروقراطي الذي وضعه أليسون كذلك قد ألهم العديد من الدراسات⁹⁹.

المطلب الثاني: المقاربة البيروقراطية

الفرع الأول: تحليل السياسة الخارجية من منظور البيروقراطية: بدلا من التركيز على صانعي قرارات السياسة الخارجية، يؤكّد نموذج السياسة البيروقراطية على الدور الذي يلعبه العديد من البيروقراطيين من ذوي العلاقة بعملية صنع السياسة الخارجية. فنظراً لأن هناك تغييرات واسعة و مستمرة في الحكومات و في الأحزاب السياسية في الكثير من الدول، و لافتقار السياسيين عادة للخبرة اللازمة في مجال السياسة الخارجية، فإنهم غالباً ما يستعينون بموظفي الخدمة المدنية الدائمين للحصول على النصائح و المعلومات اللازمة. و من ثم يزداد دور هؤلاء البيروقراطيين في السياسة الخارجية. زد

⁹⁸ Ibidem.

⁹⁹ Ibid. pp. 197-198.

على ذلك أن هؤلاء البيروقراطيين هم المسؤولون عن تنفيذ السياسة الخارجية، و لذلك يكون بإمكانهم التأثير على تطبيقها إما بالتباطؤ في التنفيذ أو ربما برفض التنفيذ على الإطلاق¹⁰⁰.

تساهم هذه المنافسة البيروقراطية في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية في التقليل من قيمة الدراسات التي تهتم بالدراسات القرارية. فعلى المستوى النظري، ساهمت التحليلات القرارية القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية في التقليل من قيمة صورة السياسة الخارجية. فمذ أكثر من ثلاثين سنة (أو خمسين سنة) تفسّر لنا هذه التحليلات أن السياسة الخارجية ليست نتاج حسابات عقلانية تحسن الربط بين خيار الأهداف و الوسائل مع التكاليف و الأرباح المتوقعة من فعل معين، و لكنها نتيجة عشوائية لمساومة معقدة داخل جهاز الدولة بين فواعل غير متجانسة تبحث عن تحقيق أهدافها الخاصة بها. أجهزة إدارية، مستشاري صاحب القرار، جماعات الضغط،... إلخ كل واحد بلعب لعبته حول صاحب القرار و في محيطه¹⁰¹. لكن و بالرغم من هذه الملاحظات إلا أن التحليل وفقا للمنافسة البيروقراطية يبقى أساسيا و مفيدا لفهم الكثير من المسارات القرارية التي قد تتعذر من خلال مقاربات أخرى.

فمذ سنوات الستينات، عمل العديد من الباحثين على وصف الطبيعة التفاوضية لعلمية صنع القرار الحكومية. و قد اهتمت هذه الدراسات بشكل خاص بتعقيدات صنع قرارات السياسة الخارجية. صوّر كل من صامويل هنتنغتون و وارنر شيلينغ و روجر هيلسمان *Samuel P. Huntington, Warner Schilling, and Roger Hilsman* السياسة كنتيجة للتفاوض و المساومة بين المشاركين الرئيسيين. و مع ذلك، كان غراهام أليسون *Graham Allison* هو الذي عزّز أهمية و دور الطبيعة التفاوضية للسياسة الحكومية في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية. [...] قام مورتون هالبرين *Morton Halperin* باستكمال العمل الذي قام به أليسون بمعية هذا الأخير¹⁰². حيث قام الإثنين بالجمع بين نموذج العلمية التنظيمية و نموذج السياسة الحكومية في صياغتهما

¹⁰⁰ لويد، جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1989، الطبعة الأولى، ص.8.

¹⁰¹ Marie-Claude SMOUTS, « Que reste-t-il de la politique étrangère », *Pouvoirs*, n°88, 1999, p. 5. (pp.5-15).

¹⁰² Jerel A. ROSATI, «Developing a Systematic Decision-Making Framework: Bureaucratic Politics in Perspective», *World Politics*, Vol. 33, No. 2 (Jan., 1981), pp. 234-235. (pp. 234-252)

لنموذج السياسة البيروقراطية¹⁰³. لذلك يعتبر الاثنان من أكبر المؤيدين لمناهج تحليل القرار من منظور بيروقراطي.

فمنذ تقديمه للمرة الأولى، حقق نموذج السياسة البيروقراطية رواجاً كبيراً في الكثير من الأوساط. فوفقاً لروبرت ب. هافا الابن *Robert P. Haffa, Jr.*، "أصبح منهج أليسون التحليلي لنظرية اتخاذ القرار في الآونة الأخيرة واحداً من أكثر المفاهيم انتشاراً في جميع العلوم الاجتماعية". فقد تم توظيفه من طرف الكثير من الأعمال و لاسيما تلك التي تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية و تحليلها.

يصف نموذج السياسة البيروقراطية صنع القرار فقط كما يحدث في إطار السلطة التنفيذية. فأليسون و هالبرين ليسا معيّنين بقرارات السلطة التشريعية أو المؤسسات الخارجية الأخرى: "هنا نركز فقط على جزء من هذه العملية التي تشمل البيروقراطية و الرئيس و هو يتعامل مع هذه البيروقراطية"¹⁰⁴.

الفرع الثاني: دراسة جيريل روزاتي حول الاقتراب البيروقراطي في تفسير قرارات

السياسة الخارجية: بهدف عرض نموذج السياسة البيروقراطية، يشير جيريل روزاتي لأربعة اقتراحات يراها أساسية¹⁰⁵:

❖ 1/- الاقتراح الأول: بالنسبة لأية قضية، يضم الفرع التنفيذي للحكومة العديد من الأفراد و

المنظمات مع اختلافات واضحة في الأهداف الخاصة بكل طرف؛

❖ 2/- الاقتراح الثاني: لا يوجد فرد أو منظمة متفوقة أو مهيمنة؛ و الرئيس إذا كان معنياً

فهو لا يعدو سوى طرف مشارك بالرغم من أن تأثيره هو الأقوى؛

❖ 3/- الاقتراح الثالث: القرار النهائي هو "نتيجة أو محصلة سياسية"، محصلة للتفاوض و

التوفيق بين مختلف المشاركين في اتخاذ القرار؛

❖ 4/- الاقتراح الرابع: في غالب الحالات، توجد فجوة كبيرة بين القرار الذي تمت بلورته و

تنفيذه.

¹⁰³ حول هذا العمل أنظر:

- "Bureaucratic Politics: A Paradigm and Some Policy Implications," in Raymond Tanter and Richard H. Ullman, eds., *Theory and Policy in International Relations*, (Princeton: Princeton University Press, 1972).

¹⁰⁴ Jerel A. ROSATI, op.cit, p. 236.

¹⁰⁵ Ibid. pp. 236-237.

باختصار، هناك عاملان مسؤولان بشكل أساسي عن هيكل صنع القرار في إطار السلطة التنفيذية هما:

- 1/ العامل الأول: مستوى الاهتمام الرئاسي و المشاركة؛

- 2/ العامل الثاني: مستوى الاهتمام و الانخراط الفردي و التنظيمي.

انطلاقاً من هذين العاملين، يعتبر جيريل روزاتي أنه بالإمكان توليد ثلاثة فرضيات تحدّد وجود ثلاثة هياكل مختلفة لصنع القرار:

أ/- الفرضية الأولى: تكون "الهيمنة الرئاسية" سائدة و متغلّبة عندما تكون المشاركة الرئاسية عالية؛

ب/- الفرضية الثانية: تكون "الهيمنة البيروقراطية" سائدة و متغلّبة عندما تكون المشاركة الفردية و التنظيمية عالية، و تكون المشاركة الرئاسية منخفضة؛

ج/- الفرضية الثالثة: تكون " الهيمنة المحلية/الموضعية *La Dominance Locale* " سائدة و متغلّبة، عندما تكون المشاركة الفردية/التنظيمية و المشاركة الرئاسية منخفضتان¹⁰⁶.

من المحتمل أن يحدث واحد على الأقل من هياكل صنع القرار هذه داخل الفرع التنفيذي لأي قضية. و بما أن الحكومة تتعامل مع مئات القضايا في وقت واحد ، فقد تكون جميع الهياكل الثلاثة فعالة بشكل مستمر. على الرغم من أنه قد يتم تطبيق هيكل معين لصنع القرار على قضية ما ، فقد تظهر آثار البنى الأخرى ؛ و من هنا يستخدم مصطلح "الهيمنة". يتم وصف هياكل صنع القرار الثلاثة في الشكل الموالي:

		المشاركة الرئاسية	
		منخفضة	مرتفعة
المشاركة الفردية و التنظيمية	مرتفعة	هيمنة بيروقراطية	هيمنة رئاسية
	منخفضة	هيمنة محلية/موضعية	هيمنة رئاسية

¹⁰⁶ Ibid. p. 247.

سياق القرار: يمكن أن يكون للإطار الخارجي أو البيئة آثار مهمة على بنية صناعة القرار. [...] لذلك، يمكن أن يكون السياق عاملاً محدداً رئيسياً في سلوك اتخاذ القرار ، وعلى وجه الخصوص في بنية القرار.

يعتمد نوع هيكل القرار إلى حد كبير على الطبيعة الحرجة أو غير الحرجة للصدفة. تتضمن المتغيرات السياقية مستوى التخطيط المسبق للوصول إلى القرار ، و الوقت المتاح للتداول و الاختيار ، و أهمية القيم كما يراها صانع القرار. لقد افترض تشارلز هيرمان أنه خلال فترات الأزمات التي تنطوي على عناصر المفاجأة و قليل من الوقت و التهديد، "سوف يتخذ المسؤولون الحكوميون رفاعو المستوى القرار أو (القرارات)". و هكذا ، عندما تكون القضية حرجة للغاية ، من المرجح أن يكون الرئيس و أقرب مستشاريه مشاركون بشدة. وبالمثل ، بالنسبة للحالات الروتينية المتعلقة بالحالات غير الحرجة ، سيكون الرئيس و مستشاروه الأقل اشتراكاً في عملية صناعة القرار. "تلعّب البيروقراطية دورها الأكبر في الشؤون اليومية ، [...] ". و نتيجة لذلك ، يمكننا تقديم الفرضيات التالية:

د/- الفرضية الرابعة: كلما كانت المشكلة أكثر أهمية، كلما زاد احتمال حدوث بنية قرارية من نمط "الهيمنة الرئاسية" *Presidential Dominance* في اتخاذ القرار.

و/- الفرضية الخامسة: كلما كانت المشكلة أقل أهمية ، زاد احتمال حدوث بنية قرارية من نمط "الهيمنة المحلية" *Local Dominance* في اتخاذ القرار.

ي/- الفرضية السادسة: تبرز بنية قرارية من نمط "الهيمنة البيروقراطية" *Bureaucratic Dominance* في اتخاذ القرارات، عندما تكون القضية ذات أهمية متوسطة - ليست حاسمة بما فيه الكفاية لجذب انخراط الرئيس ، و لكنها مهمة بما يكفي لإشراك عدد من الأفراد و المنظمات.

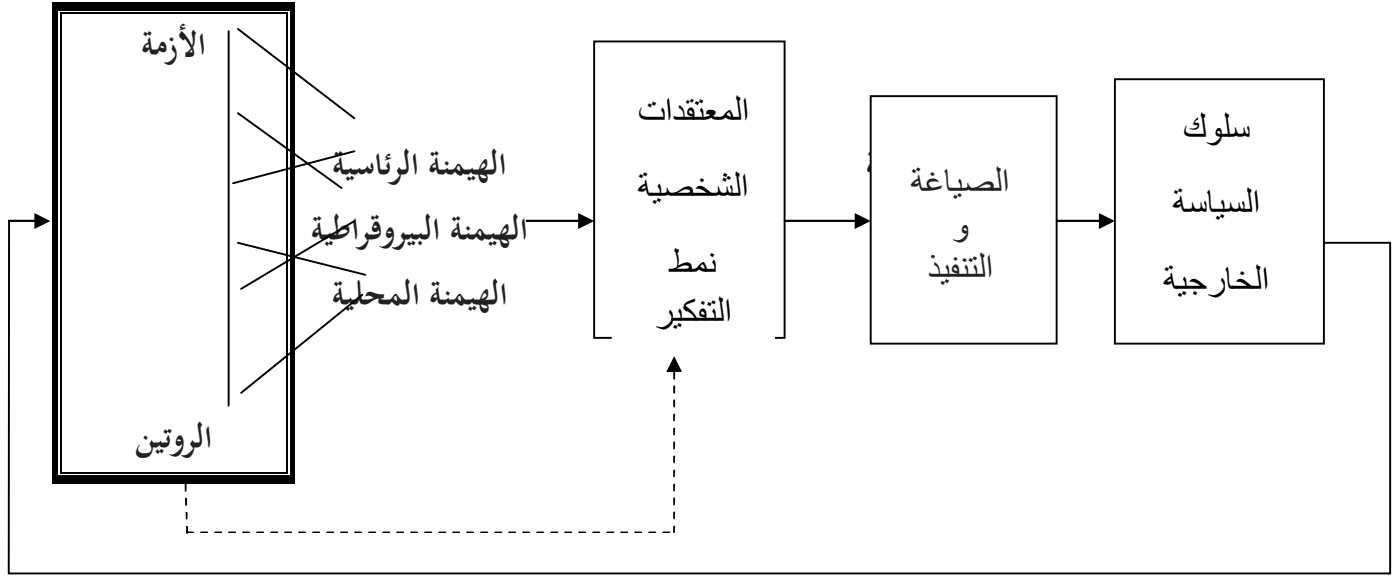
مسار القرار: يعتمد نموذج السياسة البيروقراطية على علاقة خطية بسيطة من خطوتين بين بنية القرار، عملية/مسار اتخاذ القرار، و السلوك الخارجي. بتعبير آخر، تحدّد بنية الوحدة القرارية المسار القرار، و لاحقاً، يحدّد المسار بدوره نتيجة القرار أو المخرجات القرارية. غير أن وجود بنية قرارية لا يحدّد فقط الطبيعة الكاملة أو الصحيحة للقرار¹⁰⁷.

بشكل عام، و حسب اعتقاد جيريل روزاتي، لا ينطبق نموذج السياسة البيروقراطية على سلوك صنع السياسات كما يتم تصويره على نطاق واسع. [...] افترضت أن ثلاث بنى لصنع القرار - الرئاسية ،

¹⁰⁷ Ibid. pp. 247-249.

و الهيمنة ، و الهيمنة المحلية هي بنى ممكنة ، اعتمادًا على درجة المشاركين [...] فمن خلال تفاعل السياق و البنية و المشاركين و العملية، يتم صناعة نتيجة القرار. (يلخص الشكل 2 العلاقة

مخرجات القرار المسار القراري المشاركون في البنية القرارية السياق القراري القرار



ملخص العلاقات المقترحة بين المكونات القرارية لمشكلة واحدة حسب جيريل روزاتي

الفرع الثالث: السياسة البيروقراطية و الثقافة التنظيمية: تدافع مقارنة إيديولوجية للسياسة الخارجية عن الطرح القائم على اعتبار أن الأفكار يمكن أن تكون مدعومة من خلال مأسستها و الثقافة التنظيمية التي يتم تطويرها داخل المنظمة أو المؤسسة. بمجرد أن يتم إقامتها، تصبح المؤسسات المكلفة بمهمة عبارة عن ميكانيزم سبي أساسي من أجل تحويل الأفكار إلى سياسات. لاحظ سيكينك Sikkink: " أنه من النادر أن تزدهر الأفكار الجديدة في العالم الحديث خارج الشبكات المؤسسية. تتجسد الأفكار داخل المؤسسة في بيان هدفها، و تعريفها الذاتي، و برنامج البحث أو التدريب، الذي يميل بدوره إلى إبراز الأفكار و توسيعها". جميع المؤسسات لديها بعض الأفكار أو الأفكار التأسيسية. و مع ذلك ، فإن المؤسسات المكلفة بمهمة أو "التبشيرية" الموصوفة في الأدب الفكري متميزة بطريقتين:

1/- الطريقة الأولى: لدى المؤسسات التبشيرية مجموعاً متجانساً من التفضيلات حول الوسائل و الغايات. ففي مؤسسة تبشيرية، لا يوجد خلاف كبير داخل الوكالة حول الهدف المنشود أو الطرق التي يتحقق بها هذا الهدف.

2/- الطريقة الثانية: تحاول المؤسسات التبشيرية منع إدخال أهداف معيارية أو مادية إضافية لتجنب تضارب القيم أو التسويات. يسمح هذا لأعضاء المؤسسات التبشيرية بالحفاظ على شدة تفضيلاتهم على الوسائل والغايات ؛ كما يمنع المنظمة من الانخراط في تسويات حول الأهداف المتنافسة¹⁰⁸.

يمكن للأفكار القوية أن تخلق مجموعة من المعتقدات المقنعة التي تجمع بين تفضيلات المديرين (رؤساء الوكالات) والموظفين أو العاملين (البيروقراطيين من المستوى الأدنى). [...] توحى المقاربة النيو-مؤسسية للتنظيم السياسي، و براديجم السياسة البيروقراطية، و الدراسات الخاصة بالثقافة التنظيمية أن إدماج و نشر الأفكار داخل المؤسسات و المنظمات ليس بالأمر السهل الذي يمكن تصوّره.

لاحظ علماء المنظمات السياسية اختلاف دمج الأفكار في المؤسسة. فالمنظمات أو الوكالات التي تفضل الوضع الراهن أو تخشى فقدان السلطة ستقاوم إدخال أي أفكار جديدة في مزيج السياسة، و استخدام أي وسيلة متاحة لها لتجنّب الأفكار غير المستساغة. يمكن أن تشمل هذه الوسائل التلاعب بجدول الأعمال، حجب المعلومات، استثناء الوكالات الجديدة من التشاور، أو الضغط النفسي من أجل تحقيق التوافق. و غالباً ما يقوم السياسيون بتشكيل منظمات حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بنفوذهم حتى بعد أن يخسروا مناصبهم. فقد تحرّب البيروقراطيات التي تم تأسيسها المؤسسات الجديدة من خلال الضغط على الوكلاء السياسيين بشكل علني، مثل المشرّعين أو جماعات المصالح.

في الشؤون الخارجية ، تعد السياسة البيروقراطية بارزة بشكل خاص لسببين:

***- السبب الأول:** يحظى الفاعلون الأساسيون في السياسة الداخلية بسلطة و تأثير أقل في الشؤون الخارجية. فالسياسة الخارجية هي بيئة لمجموعة مصالح محدودة. في حين أن مجموعات المصالح هي جهة فاعلة مهمة في معظم نماذج صنع السياسة الداخلية، فإن مجموعات المصالح في السياسة

¹⁰⁸ Daniel W. DREZNER, « Ideas, Bureaucratic Politics, and the Crafting of Foreign Policy », *American Journal of Political Science*, Vol. 44, No. 4 (Oct., 2000), p. 735. (pp. 733-749)

الخارجية أصغر، و أقل تنظيمًا، و أقل ثراءً، و بالتالي أقل تأثيراً. و بالمثل، فإن الكونجرس و أعضائه لديهم حافز انتخابي ضئيل للاهتمام بالشؤون الخارجية، و لديهم معلومات أقل و أداة قليلة للتأثير على معظم مجالات العلاقات الخارجية. و هذا يثير صورة الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك البيروقراطيات الأخرى.

*- السبب الثاني: على النقيض من العديد من مجالات صنع السياسة الداخلية، نادراً ما تملك مؤسسات السياسة الخارجية سيطرة احتكارية على قضية ما. يجب أن تتعاون الوكالات مع بعضها البعض من أجل تنفيذ السياسة. لقد صاغ النموذج الكلاسيكي للسياسة البيروقراطية نموذجًا للسياسة الخارجية كنتيجة للمساومة بين المنظمات المتعددة الأطراف ذات الأجندات المختلفة. يجب على أي مؤسسة غير رسمية جديدة أن تتفاوض مع الجهات الفاعلة التقليدية السابقة.

الفرع الرابع: الأبعاد الرئيسية للمضغوطات البيروقراطية: بالإمكان التركيز على أربعة أبعاد

رئيسية هي:

1/- الميولات المحافظة و المصلحة التنظيمية: تمثل المصلحة المحددة بواسطة المهمة التي يرقيها الموظفون و الميزانيات المخصصة لها أساس أي منظمة، بتعبير آخر، فإن العادات لا تموت أبداً. يعتقد الباحثون في المقاربة البيروقراطية أن المهمة لا تتغير بمرور الزمن، و هو ما يفسر رفض التكيف. " فأقوى جماعة مصالح في واشنطن هي الوضع القائم ¹⁰⁹ " كما تقول إيمي زيغار Amy Zegart المتخصصة في منظمات السياسة الخارجية الأمريكية. و تصل بشكل خاص إلى نتيجة مفادها إفلاس أجهزة الاستخبارات في مواجهة التهديد المتعاظم للقاعدة في فترة التسعينات (و دائماً منذ تلك الفترة حسب الباحثة).

يمكن ملاحظة هذا الإفلاس كذلك في حالة العراق. فلم يكن لدى وكالة الاستخبارات لا عيون و لا آذان منتشرة في هذا البلد تسمح لها بفهم ما يحدث هناك حقيقة. فالمعلومات التي كانت بحوزتها تجاوزت فترة صلاحيتها و المعلومات التي كانت تحصل عليها و تستعملها كان مصدرها اللاجئون العراقيون، الذين كانوا يحملون برنامجاً سياسياً مشكوكاً فيه. كما أن الإفلاس و الفشل في التكيف من قبل المجتمع الاستخباراتي واضح للعيان: " ففي الأشهر التي سبقت الحرب في 2003، كانت وكالة

¹⁰⁹ Amy Zegart, *Spying Blind : The CIA, The FBI, and the Origins of 9/11*, Princeton, Princeton University Press, 2007, p. 59

الاستخبارات تتوفر على ضابط واحد فقط في حالة نشاط في بغداد "، كما ورد في كتاب الصحفي جيمس ريزن¹¹⁰ *James Risen*. في اللحظة التي قرّرت فيها إدارة الرئيس بوش غزو العراق، مبررة بشكل كبير هذا القرار بالوجود المفترض لأسلحة الدمار الشامل؛ كانت وكالة الاستخبارات المركزية متأخرة بسنوات في تحليل الوضع. هكذا فإن البرنامج النووي العراقي كان قد انتهى في الواقع مع نهاية حرب الخليج الأولى سنة 1991¹¹¹.

لماذا هذه الهوة الفاصلة؟ في الوقت الذي كان يقوم فيه العلماء بإعلام وكالة الاستخبارات بالتخلي النهائي عن البرنامج النووي، كان المحللون و أصحاب القرار في الوكالة يرفضون تصديق هذا و لا يأخذون بعين الاعتبار لهذه التأكيدات التي كانت تأتيهم من العلماء العراقيين. و عليه استمروا في ترك حالة من الشك و الغموض التي كانت تدعم و تخدم مواقف مستشاري الرئيس بوش في أفكارهم (الفكر السحري و فكر الجماعة) القائمة على أن العراق يمتلك بكل تأكيد هذه الأسلحة. فلم يحدث و أن تم تقاسم حقيقة قلة المعلومات عن العراق مع أصحاب القرار. إلا في حالات نادرة (المذكورة أو الكتاب الذي نسي على طاولة نائب مستشارة الأمن القومي الذي أشرنا إليه سابقا)، لم يتم مناقشة مسألة الشكوك أبدا، بل في أغلب الحالات تم إخفائها. لم يكن من مصلحة الوكالة و مسؤوليها إبداء معارضة علنية و صريحة لأصحاب القرار، على اعتبار أن الحرب ستحدث في كل الأحوال. بل وصل الحد إلى التزام الصمت أمام وصول معلومات على درجة عالية من الشك، حتى و لو كان هناك بعض أعضاء الاستخبارات من كان على علم بذلك و حدّر قادة الوكالة¹¹².

و عليه تأسست حالة من الرقابة الذاتية و كأن الوكالة كانت تمارس الرقابة على نفسها خلال السنة التي سبقت الغزو، لقد كان المجتمع الاستخباراتي مشلولاً بفعل تبعات هجمات 11 سبتمبر 2001. بالرغم من أن بعض محلّلي وزارة الخارجية قد عبّروا عن تحفظاتهم الجدّية حيال وجود برنامج نووي: " لم تعر إدارة بوش بما فيها بول أي اهتمام لآرائهم ". هناك سببين يفسّران تفوّق الأحكام المسبقة في حالة الاستخبارات و العراق و لماذا تم إهمال الشكوك:

¹¹⁰ James Risen, *Etat de guerre : histoire secrète de la CIA et de l'administration Bush*, Paris, Albin Michel, 2006, p. 101.

¹¹¹ Charles-Philippe DAVID, « Les processus décisionnels : l'influence des facteurs cognitifs et bureaucratiques dans la formulation de la politique étrangère américaine », op.cit, p. 137.

¹¹² *Ibidem*;

❖ السبب الأول: في عمومها، كانت الإدراكات المسبقة للمحلّلين ذات ميولات محافظة (

باختصار، في حالة الشك من الأحسن تصديق وتأكيّد ما كان معقولاً و مقبولاً)؛

❖ السبب الثاني: أراد المحلّلون العاملون في إطار الوحدات الاستخباراتية تأمين ظهورهم حتّى لا

يتعرضوا لعقوبات و يفقدوا على إثرها مناصب عملهم¹¹³.

و كما لحّضت ذلك Amy Zegart فإن " المنظمة هي عامل محدّد "¹¹⁴. خلصت لجنة التحقيق الخاصة بالاستخبارات و أسلحة الدمار الشامل في مارس 2005 إلى " الميولات المؤسّساتية المحافظة للمجتمع الاستخباراتي " مضيفاً " أظهرت المنظمات الكثير من الشلل و الجمود ". كما يبدو أن التحوّث من سحب هذه الملفّات منهم، قد ساهم في ضعف الوكالة أمام أصحاب القرار السياسي. أصبح من المتعارف عليه في السياسة الخارجية الأمريكية، تأكيد أن الوكالات و الأقسام توجد في حالة فزع عند مواجهة الخطر *risk adverse*. فمن بين الانتقادات التي تحظى بقبول واسع في واشنطن تبقى مقولة أن " من النادر جدّاً أن يكون لوزارة الخارجية أفكار جديدة "¹¹⁵.

2/- التقسيم و المنافسة التنظيمية: يمكن الإشارة كذلك إلى إحدى الصور السلبية الأخرى و الصحيحة جدّاً: " تاريخ العداء و سوء الظن بين وكالة الاستخبارات الأمريكية و مكتب التحقيقات الفدرالي طويل جدّاً و مدهش [...] إنهما يتفاهمان كما يتفاهم الكلب و القط ". أشارت لجنة التحقيق حول أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل كبير إلى نقص التنسيق في تبادل المعلومات و العمل المشترك، على أنه السبب الرئيسي في نجاح الهجمات. لقد كانت الوكالتين في حالة تنافس دائم، و هذا هو حال كل المنظمات التي تساهم في صياغة السياسة الخارجية. بالنسبة للمنظمات، فإن ممارسة الرقابة شبيهة بالمال كما قال الصحفي المشهور Theodore White: " إن هذه المنظمات لا تشبع أبداً! فهناك سيل من الأمثلة و قد كانت مهدّمة للسياسة الخارجية لبوش، الذي كانت حكومته مفتتة بفعل سوء الظن و الخلافات "¹¹⁶.

¹¹³ Ibid. pp. 137-138.

¹¹⁴ Amy Zegart, op.cit, p. 196.

¹¹⁵ Charles-Philippe DAVID, « Les processus décisionnels : l'influence des facteurs cognitifs et bureaucratiques dans la formulation de la politique étrangère américaine », op.cit, p. 138.

¹¹⁶ Ibid. pp. 138-139.

يُحكي بوب وودوارد *Bob Woodward* التوترات الكبيرة بين وزارتي الخارجية و الدفاع، و التي أدّت في أغلب الأوقات و كأننا أمام سياستين أمريكيتين تجاه عراق ما بعد الحرب. لم يكتفي الرسمىون في البنتاغون و خاصة بول فولفويتز *Paul Wolfowitz* و نائبه دوغلاس فيث *Douglas Feith* " بإدارة لعبة خاصة بهما "، لكن و من أجل أن يكونا متأكّدين من وصول القرارات الميدانية إليهما، وصل بهما الحد إلى نشر جواسيس لمراقبة الجنرال غارنر *Garner* المسؤول عن تأمين و استقرار العراق.

في الحقيقة، السياسة الخارجية هي صراع دائم و ثابت بين المنظمات لربح أو الحفاظ على تأثيرهم و دورهم في اتّخاذ القرار. هذه الصراعات و الانقسامات لا تحدث بين مختلف الأقسام، و لكن داخل نفس القسم. هكذا نجد أن رومسفيلد *Rumsfeld* لم يكن يثق كثيرا في رؤساء المسؤولين عن هيئة الأركان (فضلا عن الجنرالات) و قام بإسكاتهم خلال عدة سنوات، رافضا أن يقدّموا آراء للرئيس تكون مستقلة عن رأيه الشخصي (بالرغم من أن قانون الإصلاح *Goldwater-Nichols* 1986 يوصيهم و يسمح لهم بذلك)، كما أشار إلى ذلك أحد الجنرالات فإن " هيئة الأركان قد استسلمت أمام رومسفيلد *Rumsfeld* [...] " من دون شك كان من أهم نتائج هذه لوضعية، خلق الظروف المناسبة للفشل في العراق بعد 2003: " هي المهمة العسكرية الأقل تخطيطا من بين المهمات العسكرية الأمريكية منذ الصومال 1993، أو حتى منذ لبنان 1983؛ بنتائج خطيرة جدّا على الأمة مثلها مثل النتائج التي أسفرت عن أخطاء فيتنام"¹¹⁷.

تأسف وزير الخارجية باول من كون أن المحافظين الجدد وحدهم تمكّنوا من احتلال المناصب العليا في البنتاغون، و هو ما مكّنهم من تطبيق أفكارهم التي طوّروها منذ سنوات و التي كانت وزارته تعارضها. كل هذا يخفّف من فكرة التحليل العقلاني لاتّخاذ القرار. هكذا فإن هذه الخلافات و الانشقاقات التنظيمية تفسّر أن مسؤولي هاتين الوزارتين قد قاما، بشكل منفرد أو كل على حدا، بإعداد مخطّطات متناقضة لعراق ما بعد صدام خلال صيف 2002. أحدهما يريد تفكيك الحكومة العراقية كلية (وزارة الدفاع) أما وزارة الخارجية فكانت ترغب في الحفاظ على الدولة العراقية . من دون أدنى تنسيق أو تشاور أو محاولة تقريب وجهات نظر كل طرف¹¹⁸.

¹¹⁷ Ibid. p. 139.

¹¹⁸ Ibid. pp. 139-140.

من جانب آخر، كانت العلاقات بين وزارة الخارجية و مكتب نائب الرئيس أسوء مما كانت عليه مع وزارة الدفاع. نفس الشيء بالنسبة لأعضاء الاستخبارات الذين كانوا يحاولون إقامة اتصالات مع المتمردين العراقيين، كانوا يرون محاولاتهم هاته عرضة للتوبيخ و التعنيف من طرف ممثل البنتاغون، و ذلك بالرغم من تعليمة مدير الاستخبارات التي تسمح لهم بذلك. و ببساطة لم يكن هناك اتصال بين القادة العسكريين و المدنيّين القائمين على هذه المهمة، مضاعفين بذلك حالة الانقسام و التشرذم و التشييت بين المنظمات.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك اختلافات كبيرة جدًا في إدراكات و تصوّرات القوات البرية مع القوات البحرية في طريقة محاربة المتمرّدين. فبدل أن يؤدّي الانتصار في العراق إلى تهدئة و تقليل المنافسة، فإنه على العكس من ذلك قد عمّقها و زاد من مستوياتها، و خاصة فيما يتعلق بالدور الذي يجب أن يلعبه اللاجؤون و السلطة التي يحصلون عليها في بغداد، و الذين كانت تتعامل معهم وزارة الخارجية بشكل سيّئ. و لأن البنتاغون فرض نفسه منذ البداية، ترك له الدبلوماسيون المجال حرّا و " حتّى المسؤولين ذوي الرتب العليا في الخارجية كانوا يجدون صعوبة في إخفاء فرحتهم و سرورهم حيال الصعوبات المتزايدة التي كانت وزارة الدفاع تواجهها"¹¹⁹. لقد تحوّلت المنافسة المألوفة بين أقوى أطراف السياسة الخارجية الأمريكية إلى حرب عصابات، و من سخرية القدر أن يحدث ذلك لحظة بداية ترسّخ التمرد في العراق. هكذا فإن كل قرار من القرارات و كل تحوّل من التحوّلات في صياغة العراقية لإدارة بوش، يمكن تفسيرها بالتأثير الماكر لعلاقات القوى البيروقراطية حسب الخبر¹²⁰ *John Davis* الذي قام بدراستها. إذن بالإمكان تحميل مسؤولية هذه القرارات المشؤومة و المضرة للتقصير في إدارة هذه المنافسة.

لم يكن دور المنافسة التنظيمية بارزا في الحالة العراقية فقط. فيما يتعلق بالرهان الكوري الشمالي و إمكانية امتلاك السلاح النووي، وصل الحد بمكتب نائب الرئيس منع الدبلوماسيين الأمريكيين المبعوثين من قبل وزير الخارجية باول للقاء الرسمى الكوريين الشماليين سنة 2003. فالمساعدون لنائب الرئيس و الذين كانوا يعتبرون أنهم يتحدثون باسم السلطة الرئاسية، بلغ بهم الأمر إلى أن قاموا

¹¹⁹ Ibid. p. 140.

¹²⁰ John DAVIS, « Infighting in Washington : The impact of bureaucratic politics on US Iraq policy », in: John Davis (ed.), *Presidential policies and the road to the second Iraq war*, Aldershot, Ashgate, 2006, p. 92-122.

بكتابة التعليمات للدبلوماسي لكي تعوّض تلك التي أمر بها وزير الخارجية. فيما يخص مسألة استجواب سجناء غوانتانامو و استعمال التعذيب، لم يتم استشارة أي مسؤول رسمي من وزارة الخارجية من طرف المجموعة القرارية الخاصة التي أنشئت لتبرير طرق استجواب غير قانونية في الحقيقة. و يعترف الكولونيل لورانس ويلكرسون *Lawrence Wilkerson* نائب وزير الخارجية بول: " ما رأيته خلال أربع سنوات يتعدّى كل الحماقات [...] بينما أدّت الكوابل الاتّصالية بين مكتب نائب الرئيس و المديّتين في البنتاغون إلى قرارات تركت باقي البيروقراطية في ظلام ". نفس الوضعية كانت قائمة مع مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس *C. Rice* و التي تم تهميش وكالتها من طرف الفاعلين الآخرين (في نهاية 2003، كان روسفيلد *Rumsfeld* لا يردّ حتّى على مكالماتها)¹²¹.

3/- مواقف بيروقراطية محرّفة: تؤثّر ثقافة المنظمات كثيرا على آراء و مواقف ممثليها و لذلك فإن البيروقراطيين يجدون أنفسهم تابعين لتحريفات ترسم و تحدّد المواقف التي يتّخذونها حول مختلف الرهانات. فالמושور البيروقراطي *Le Prisme Buraucratiq* يعمل على جعل المقولة المكرّسة من قبل غراهام أليسون " يُفسّر الموقف الذي تدافعون عنه من خلال المكانة أو المنصب الذي تشغلونه " ذات معنى لكن ليست صحيحة في كل الأحوال. لذلك، يجب أثناء التخطيط للسياسة الخارجية و رسمها الانتباه من أجل تقليص أو القضاء نهائيا على مخاطر المواقف المحرّفة كثيرا. لكن و للأسف، فإن الحقيقة هي أن هذه العادة متجذّرة بشكل جيّد في المسار القراري و مثال العراق يُبرز ذلك جيّدًا¹²².

باعتبارها مستشارة الأمن القومي الأمريكي، كانت كوندوليزا رايس قد وافقت في نوفمبر 2001 على الأمر الرئاسي الذي قام ببلورته ديك شيني بخصوص معاملة الأسرى " غير المقاتلين " الذين أُلقي عليهم القبض في أفغانستان، و خاصة تشكيل اللجان العسكرية. في أوت 2005، و باعتبارها وزيرة الخارجية الأمريكية، أشرفت رايس على مواجهة ضد نائب الرئيس السيّد ديك شيني من أجل تغيير قراراته السابقة، و هي المواجهة التي انتصرت فيها. ما هي المواقف التي يجب أخذها بعين الاعتبار عد

¹²¹ Ibid. pp. 140-141.

¹²² Charles-Philippe DAVID, « Les processus décisionnels : l'influence des facteurs cognitifs et bureaucratiques dans la formulation de la politique étrangère américaine », op.cit, p. 141.

كوندوليزا رايس؟ هل هذه المواقف يملئها فقط المنصب الذي تشغله؟ التساؤلات و الأمثلة من هذا النمط كثيرة جدًا¹²³.

4/- التلاعب و التحكيم البيروقراطي: يصف و يحلل أخصائي " اللعبة البيروقراطية " الكاتب مورتون هالبرين¹²⁴ *Morton Halperin* كل التقنيات و الطرق التي من خلالها يمكن للموظفين و أصحاب القرار التأثير في هذه اللعبة. فمناورات الوشاية، تشكيل تكتلات، التسريبات في وسائل الإعلام و الاتصال، و تهميش بعض المشاركين تعادل في الإستراتيجيات الموضوعة من حيث العدد. فههدف السياسة الخارجية ليس فقط التأثير في الدول الأخرى، و لكن أولا و قبل كل شيء هو أن تضم إلى قضيتك بيروقراطيات الحكومة التي تنتمي إليها. فهذه الطريقة يشرح فولفووتر *Paul Wolfowitz* و بشكل بريء جدًا أنه " و لأسباب متعلقة أساسا ببيروقراطيات حكومة الولايات المتحدة، فإننا اتفقنا على الرهان الوحيد الذي كان الجميع متفقا بشأنه [من أجل تبرير غزو العراق]، أي أسلحة الدمار الشامل ". فبعيدا عن أن تُشكّل وفاقا، فإن الجماعة القرارية من المحافظين الجدد (المجموعة حول ديك شيني و رومسفلد) قد نجحت بشكل خاص في معاكسة و مواجهة أو التقليل من تأثير الجماعة الواقعية التي كانت تدعم الوزير باول *Powell*¹²⁵.

¹²³ Ibidem ;

¹²⁴ من أجل تفصيل و اطلاع أعق على كتاباته في هذا المجال، أنظر:

- Morton HALPERIN, Priscilla CLAPP, *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*, Washington, Brookings Institution Press, 2^e edition, 2006.

¹²⁵ Charles-Philippe DAVID, « Les processus décisionnels : l'influence des facteurs cognitifs et bureaucratiques dans la formulation de la politique étrangère américaine », op.cit, p. 143.

المبحث الرابع: المقاربة المجتمعية¹²⁶ *L'approche Sociétale*

المطلب الأول: المقاربة المجتمعية و تحليل السياسة الخارجية: حسب المقاربة

المجتمعية، فإن ما يهم في تحليل السياسة الخارجية لدولة ما هي الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تُحدّد هامش المناورة لدى صاحب القرار. فليس يهم كثيرا هوية القادة، أو نظم المعلومات القائمة أو المسارات القرارية التي يتم تبنيها، فالمتغير المحدّد من أجل فهم طبيعة القرارات المتخذة هو السياق الوطني، الذي يختلف بالطبع من بلد لآخر. إلا أن تحليل العوامل المناسبة لتفسير و شرح سلوك ما في السياسة الخارجية يختلف حسب الكتاب و المدارس الفكرية.

هكذا، فإن النظرية " النقدية " ذات الولاءات الماركسية تعتبر أن السياسة " الليبرالية " و التدخلية للولايات المتحدة الأمريكية تُخفي المصالح الأنانية لقوة إمبريالية دعمت و أيدت خلال فترة الحرب الباردة العديد من النظم التسلطية في العالم الثالث. هكذا، فإن السلوكيات الأمريكية هي انعكاس للمحفّزات الاقتصادية القائمة على إرادة التحكم في ثروات العالم.

بتعبير آخر، و حسب النقديين، فإن مستوى و نمط التطور لدى مجتمع ما يفسّر سلوكه الخارجي. و من خلال تبسيط أكثر لتحليل المشكلة، يركّز بعض الكتاب على عامل محدّد مثل وجود و تأثير المركّب العسكري-الصناعي على اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

و عليه، تبدو هذه الأخيرة مُتوقّعة و منتظرة، على اعتبار أن القادة يبحثون أساسا عن الدفاع عن الوكلاء أو الفاعلون الاقتصاديون الذين يهيمنون على البنية الاجتماعية و السياسية لبلدهم (و هو ما يتماشى مثلا مع معنى الاتهام الحرب من أجل البترول الذي يفسّر المحفّزات الأمريكية بمناسبة حرب الخليج الأولى و الثانية).

هناك مدارس فكرية أخرى تُحلّل السياسة الخارجية وفقا لعوامل مثل الجغرافيا. في إطار هذا المسعى، فإن قرارات دولة ما هي محصلة لموقعها الجغرافي و إطلالها أو جوارها لموارد طبيعية. تفسّر أطروحة الجيوبوليتيك و الجيوإستراتيجية التاريخ الدولي من خلال سلسلة المواجهات المتعاقبة و الحتمية في بعض الحالات بين الدول التوسعية و تلك التي تدافع عن الوضع القائم.

¹²⁶ Ibid. pp. 20-22.

بالمقابل، يركّز فريق آخر من الكتاب على **العوامل الإيديولوجية** (القومية، الكولونيالية، النزعة المحافظة، الليبرالية) و **الديمغرافية** (حجم و تركيب شعب ما، الهجرات) أو كذلك **العوامل التكنولوجية** (تسارع التطور التقني و تغيّرات العلاقات بين الإنسان و الطبيعة) التي تتدخل لتوجّه السياسة الخارجية.

تقارن بعض الأعمال البحثية المجتمعات فيما بينها، و ذلك بهدف تحديد الأهمية النسبية لبعض المتغيّرات في بلورة السياسة الخارجية. من بين هذه المتغيّرات، نجد الطابع الديمقراطي أو الشمولي للنظام السياسي¹²⁷، النمط الدبلوماسي الموروث عن التاريخ و الثقافة و تقاليد البلد المعني، و القدرات العسكرية و الاقتصادية التي تحوزها هذه الدولة أو تلك.

ينطلق تحليل مجمل هذه العوامل من نفس المبدأ التحليلي أو التفسيري: السياسة الخارجية لدولة ما، و بشكل أوسع و أشمل، نمط اتخاذ القرار فيها تتحدّد من طرف البيئة الداخلية و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لهذه البيئة، و التي تجعل إلى حد ما مواقف الدول على الساحة الدولية متوقّعة.

المطلب الثاني: نقائص المقاربة المجتمعية: المشكلة الرئيسية لدى هذه المقاربة أنها لا

تستطيع تفسير المسارات غير المنتظمة و المتناقضة، و لا القرارات التي تبدو غير متوافقة مع الافتراضات النظرية، و لا تفسير التغيّرات الكبرى (التي تكون في الغالب غير متوقّعة) التي تحدث في العالم.

فالفكرة القائمة على إمكانية التنبؤ بقرار في السياسة الخارجية من خلال ملاحظة المظهر العام لمجتمع ما فقط، تؤدّي إلى تغليط كبير في دراسة الواقع. بالرغم من أن الفهم الجيّد للظروف الاجتماعية هو ضروري إذا كنّا نريد القيام بتحليل دقيق لأبعد الحدود للعالم الخاصة بالسياسة الخارجية و كذا لتأثير القرارات على تطور مجتمع ما، فسيصبح إذن فهم إدراك و أحكام أصحاب القرار أمام الخيارات التي تُنتجها هذه الظروف أكثر ضرورة و أهمية.

تبدو المقاربة المجتمعية مقارنة اختزالية *Réductrice* على أكثر من صعيد عندما تتجنّب تحليل المسارات القرارية من أجل الاكتفاء بعموميات نظرية، و التي لا يمكن إثبات صحتها أبداً أو يتم تكذيبها غالباً من طرف الأحداث.

¹²⁷ حول هذه الدراسات، أنظر: لويد، جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مقتي و محمد السيّد سليم، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1989، الطبعة الأولى.

في الواقع، فإن المحلل الذي يحاول شرح و تفسير التحوّلات الهامة لمجتمع ما و انعكاساتها على السياسة الخارجية يجب عليه اللجوء لنموذج اتخاذ القرار. فتفسير السياسة الخارجية من خلال المنظور الدولاتي أو المجتمعي فقط، لا يكفي لفهم القرارات و تطور العلاقات الدولية.

المبحث الخامس: المقاربة النسقية¹²⁸ *L'approche Systémique*

تُحظى هذه المقاربة بانتشار واسع في أقسام العلوم السياسية. تُقوم هذه المقاربة بتحليل السياسة الخارجية من خلال أفق نسقي. فبنية النظام الدولي، و التي تتحدّد نفسها من خلال سلسلة من العناصر مثل طبيعة توازن القوى، تحدّد مجال التحرك الدبلوماسي للدول. في هذا الإطار، يتم شرح و تفسير توجه السياسة الخارجية بواسطة الطريقة التي خلالها تندمج الدولة في " النظام ". و عليه يصبح الأمر غامضاً عند النظر داخل المجتمع و اختبار المسارات القرارية. إذن سيكون إعادة موضوعة دولة ما في بيئتها الدولية من أَل الإحاطة بخياراتها السياسية-الإستراتيجية و الاقتصادية و فهمها. فعلى غرار المقاربة المجتمعية، يكفي إذن فهم السياق من أجل تسليط الضوء على طبيعة القرارات المتخذة.

تضم المدرسة النسقية الكثير من الأتباع، و منهم الكثير من الواقعيين مثل كينيث والتز و روبرت جليين و جون ميرشايمر، و الذين تبّنوا هذه المقاربة من أجل جعل تطور العلاقات الدولية موضوعاً قابلاً للفهم. فنظرياتهم حول استقرار و تغيّرات النظام الدولي تساعد على إبراز الدور الأساسي الذي تلعبه بنية (ثنائية، متعددة، أحادية) هذا النظام في تحديد و تعريف سياسة خارجية ما. في غالب الحالات، يجب على السياسة الخارجية أن تتطور تحت ضغط و تأثير عوامل بنيوية مثل التحالفات العسكرية التي تحدّد هامش المناورة لدى دولة معينة هكذا، فإن دبلوماسية الدولة و علاقاتها الاقتصادية تملّوها بشكل كبير ظروف و شروط انتمائها للنظام.

كما تفسّر المقاربة النسقية كذلك الظاهرة المتزايدة و المتصاعدة للاعتماد المتبادل، و التي تنسج على المستوى الاقتصادي شبكة عنكبوتية تربط الدول فيما بينها. فهذه الأخيرة تتبنّى ردود فعل تتراوح بين التعاون بهدف إقامة و تأسيس نظم أمن و استقرار، و بين ردود فعل حامية باحثة عن التوقع و التمترس خلف حدودها أو داخل قطب تجاري يكو في صالحها.

تمارس مجموع الظروف السياسية-الإستراتيجية و الاقتصادية ضغطاً ثابتاً و مستمراً على بلورة السياسة الخارجية و على المسار القراري. فإذا كان هذا المسار القراري تحت تأثير قيود نسقية من أشكال متعددة (تغيّرات في التوزيع العالمي للقدرات، صعود و أفول مواطن القوة، نمط الاستقطاب الدولي، التحالفات العسكرية، ...) فمن المبالغ فيه الاعتقاد أن الدول هي بالضرورة خاضعة لهذه

¹²⁸ Ibid. pp. 22-23.

القيود في كل الأوقات، أو أنها لا تستطيع بمفردها التخلص منها و تغييرها عند الضرورة. فالتحليل النسقي يُقلّل من القدرة التي تحوزها الدولة للتأثير في البنية نفسها التي تتحرّك فيها. و إنه لمن المثير للاهتمام الإشارة إلى أن المنظرون النسقيون لم يفسّروا حقيقة لحد الآن التغيّرات الأساسية التي تسبّبت فيها نهاية الحرب الباردة و ظهور عالم أحادي القطبية.

تلعب المسارات القرارية دورا رياديا في تحوّلات النظام الدولي مثلما تُثبتُهُ عديد التدخلات الأمريكية منذ الهجمات الإرهابية سنة 2001. فالطريقة التي من خلالها يتم بلورة و تصوّر القرارات الكبرى في العلاقات الدولية لها تأثير مباشر أكبر على مجمل تطور النظام مما يمكن أن نتصوّره منذ البداية. فمحصّلة القرارات المتّخذة في العلاقات الدولية تقود تدريجيا إلى تغيير مظهر و عمل النظام. و هنا نجد معطى هاما تتجاهله المدرسة النسقية و قليلا ما يتم تحليله من طرف طلاب العلوم السياسية. بالنسبة لأصحاب القرار، تُعرّف البيئة و تحدّد المعالم الضرورية التي يقع في إطارها المسار القراري لكل دولة. فمن خلال التعبير عن مختلف إرادات السياسات الخارجية، تمارس القرارات تأثيرا على المعالم النسقية مثل قوة التحمّل، المرونة و توزيع السلطة داخل البنية. بهذا المعنى، من النادر أن تكون الكلمة الأخيرة للنظام عندما نريد حقيقة فهم التغيّرات في السياسة الدولية.

خاتمة

هكذا، يقع المسار القراري في سياق المرجعيات النظرية المقترحة من طرف دراسات السياسة الخارجية. و المفاهيم المحورية مُلخّصة في الجدول الموالي:

مستوى التحليل الجزئي	تأثيرات السياسة الخارجية	طبيعة القرارات
المقاربة النفعية	التهديدات، العقوبات، التحفيزات	تعظيم المصالح
المقاربة الإدراكية	الصور	الإشارات
المقاربة البيروقراطية	تفتيت السلطة	المساومة التنظيمية
مستوى التحليل الكلي		
المقاربة المجتمعية	القدرات، الخصائص القومية، التطور الاقتصادي، النظام السياسي	الضغوط السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الديمغرافية الداخلية
المقاربة النسقية	البيئة (السياسية الإستراتيجية، الاقتصادية)	الضغوط الدولية

كما يمكن تقديم المقارنة الآتية:

النموذج التحليلي	النموذج المعرفي	النموذج التنظيمي	
شامل: البحث عن كل المعلومات اللازمة و البدائل المتعلقة بالمشكلة	استنباطي: يقبل المعلومات و البدائل المتفقة مع النسق العقيدي.	متتابع: التركيز المبرمج سلفا على مجموعة محدّدة من المتغيّرات.	البحث عن المعلومات و البدائل
حساب شامل لكل المنافع و التكاليف و الاحتمالات المترتبة على كل بديل.	حساب محدود و متتابع و قياس على العقائد، أي إعطاء وزن أكبر للمعلومات و البدائل المتّسقة مع النسق العقيدي.	حساب محدود بناء على الخبرة السابقة و مبرمج في شكل إجراءات عمل معتادة.	تقييم المعلومات و البدائل
يتم حساب المخاطرة بصرف النظر عما إذا كان المتوقع مكسب أم خسارة.	يتم قبول المخاطرة بناء على العقائد.	تجنب المخاطرة و التركيز على الهدف المباشر.	المخاطرة
تعظيم المنافع Maximizing	قياس على العقائد Analogizing	البديل المقبول Satisficing	قاعدة القرار

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- 1- السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.
- 2- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 1985.
- 3- لويد، جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1989.
- 4- ناصيف يوسف حتّي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985.
- 5- غراهام إيفانز، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط01، 1997.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1/- قائمة الكتب باللغة الأجنبية

1. BARTHE Sébastien, « Le leadership et le style présidentiel », in : Charles-Philippe DAVID, *Théories de la politique étrangère américaine. Auteurs, concepts et approches*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, 2012.
2. BARTHE Sébastien, DAVID Charles-Philippe, « La théorie générale de la politique étrangère. L'impossible mission d'objectivation », in : Charlie MBALLA, Nelson MICHAUD (sous.dir), *Nouvelle politique étrangère*, Canada, Presses de L'Université du Québec, 2016.
3. BROSSAT Alain, *Le Stalinisme, entre histoire et mémoire*, Paris, Editions de l'Aube, 1991.
4. DAVID Charles-Philippe, « Les processus décisionnels : l'influence des facteurs cognitifs et bureaucratiques dans la formulation de la politique étrangère américaine ». In : Karine PREMONT (sous.dir), *La politique étrangère des grandes puissances. L'impossible convergence des intérêts*, Québec, Presses de l'Université de Laval, 2011.
5. DAVID Charles-Philippe, *Au sein de la Maison-Blanche, la formulation de la politique étrangère des États-Unis*, 2e édition, 2004, Québec: Presses de l'Université Laval.
6. DAVIS John, « Infighting in Washington : The impact of bureaucratic politics on US Iraq policy », in: John Davis (ed.), *Presidential policies and the road to the second Iraq war*, Aldershot, Ashgate, 2006.
7. ELISE Marientras, *Les mythes fondateurs de la nation américaine*, Paris, Ed. Maspéro, 1976.

8. HALPERIN Morton, CLAPP Priscilla, *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*, Washington, Brookings Institution Press, 2^e edition, 2006.
9. HOLSTI Ole, *Making American Foreign Policy*, New York, Rutledge Taylor and Francis Group, 2006.
10. JERVIS Robert, *Perception and Misperception in International Politics*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1976.
11. LAURENT Murawiec , *L'esprit des nations : cultures et géopolitique*, Paris, Odile Jacob, 2002.
12. Lavabre Marie-Claire, *Le fil rouge. Sociologie de la mémoire communiste*, Paris, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1994.
13. LEVI Giovanni , « le passé lointain. Sur l'usage politique du passé », In : François HARTOG et Jacques REVEL (sous.dir), *les usages politiques du passé* , Paris : éditions de l'Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, 2001.
14. McCLELLAN Scott, *What happened : inside the Bush White House and Washington's culture of deception*, New York, Public Affairs, 2008.
15. MORIN Jean Frédéric, *La politique étrangère. Théories, méthodes et références*, Paris, Armand Colin, 2013.
16. RICOEUR Paul, *La mémoire, l'histoire, l'oubli*, Paris, Seuil, 2000.
17. RISEN James, *Etat de guerre : histoire secrète de la CIA et de l'administration Bush*, Paris, Albin Michel, 2006.
18. VANDAL Gilles, « L'exceptionnalisme comme fondement moral de la politique étrangère », in : Charles-Philippe DAVID (sous.dir), *Théories de la politique étrangère américaine. Auteurs, concepts et approches*, Montréal, Les Presses de L'Université de Montréal, 2012.
19. ZEGART Amy, *Spying Blind : The CIA, The FBI, and the Origins of 9/11*, Princeton, Princeton University Press, 2007.

2- قائمة الدوريات باللغة الأجنبية

1. DALLEK Robert, « The tyranny of metaphor », *Foreign Policy*, n°182, nov 2010.
2. DE KERCKHOVE Ferry, « La nature de l'analyse décisionnelle et sa place dans la théorie des relations internationales », *Etudes Internationales*, vol. 3, n°4, 1972, pp. 493-515.
3. Deutsch Morton, « Qu'est-ce que la ce psychologie politique? », *Revue Internationale des Sciences Sociales*, Revue trimestrielle publiée par l'Unesco, Vol. XXXV, n° 2, 1983, pp 245-262.
4. DONNEUR André, BEYLERIAN Onnig, « La politique étrangère : états des travaux scientifiques », *Etudes Internationales*, vol. 15, n°4, 1984, pp. 815-845.
5. DREZNER Daniel W., « Ideas, Bureaucratic Politics, and the Crafting of Foreign Policy », *American Journal of Political Science*, Vol. 44, No. 4 (Oct., 2000), pp. 733-749.
6. KORANY Bahgat, « Les modèles de politique étrangère et leur pertinence empirique pour les acteurs du tiers monde : critique et contre-proposition », *Revue Internationale des Sciences Sociales*, UNESCO Paris, vol. XXVI, n°1, 1974, pp. 73-103.
7. MOREL Christian, « Décision hautement fiable et compromis », *Négociations*, 2013/2 (n° 20), pp. 31-39.
8. ROSATI Jerel, «Developing a Systematic Decision-Making Framework: Bureaucratic Politics in Perspective », *World Politics*, Vol. 33, No. 2 (Jan., 1981), pp. 234-235.

9. ROSOUX Valérie-Barbara, « Poids et usages du passé dans les relations Franco-algériennes », *L'Annuaire français des relations internationales*, Vol. 2, 2001, p. (451-465).
10. SMOUTS Marie-Claude, « Que reste-t-il de la politique étrangère », *Pouvoirs*, n°88, 1999, pp.5-15.

الملتقيات العلمية

1. ROSOUX Valérie-Barbara, « Les usages du passé dans le cadre de la politique étrangère », *Colloque La politique du passé*, Université Paris1, septembre 2003

المراجع الإلكترونية

1. ALLISON Graham T. et ZELIKOWV Philip D., « L'essence de la décision. Le modèle de l'acteur rationnel », *Cultures & Conflits* [En ligne], 36 | hiver 1999 - printemps 2000, mis en ligne le 20 mars 2006, consulté le 30 septembre 2016. URL : <http://conflits.revues.org/579> ; DOI : 10.4000/conflits.579, pp. 1-46.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
01	<u>مقدمة</u>
02	<u>الفصل الأول: مدخل مفاهيمي</u>
02	<u>المبحث الأول: السياسة الخارجية و اتخاذ القرار</u>
02	المطلب الأول: تعريف القرار و اتخاذ القرار
07	المطلب الثاني: اتخاذ القرار و السياسة الخارجية: صعوبات التعريف
09	<u>المبحث الثاني: النظام القراري و نظرية اتخاذ القرار</u>
09	المطلب الأول: النظام القراري
11	المطلب الثاني: نظرية اتخاذ القرار
14	<u>المبحث الثالث: أنماط الإدارة القرارية و قضية الملائمة</u>
14	المطلب الأول: تعريف أنماط الإدارة القرارية
15	المطلب الثاني: نمط الإدارة القرارية الأكثر ملائمة
18	<u>المبحث الرابع: مفاهيم معرفية أساسية</u>
18	المطلب الأول: مفهوم <i>Le Code Opérationnel</i>
21	المطلب الثاني: النسق العقيدي و الإدراك عند صاحب القرار
21	الفرع الأول: النسق العقيدي
22	الفرع الثاني: الإدراك و التصوّرات
29	<u>الفصل الثاني: المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية</u>
29	<u>المبحث الأول: المقاربة النفعية</u>
29	المطلب الأول: المقاربة النفعية: عرض عام
30	المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية لنموذج الفعل العقلاني

- 31 المطلب الثالث: المقاربة النفعية و مفهوم العقلانية
- 33 المطلب الرابع: المقاربة النفعية في العلاقات الدولية
- 37 المبحث الثاني: المقاربة الإدراكية
- 37 المطلب الأول: تطور الدراسات في إطار المقاربة الإدراكية
- 43 المطلب الثاني: تعريف المقاربة الإدراكية
- 45 المطلب الثالث: السلوك الفردي من منظور المقاربة الإدراكية
- 47 المطلب الرابع: الإستراتيجيات البسيكولوجية لأصحاب القرار
- 48 الفرع الأول: إستراتيجية المصافي الفردية
- 51 الفرع الثاني: إستراتيجية التبسيط
- 53 الفرع الثالث: إستراتيجية فكر الجماعة
- 59 الفرع الرابع: إستراتيجية اللجوء إلى توظيف الذاكرة
- 96 المبحث الثالث: المقاربة التنظيمية و المقاربة البيروقراطية
- 96 المطلب الأول: المقاربة التنظيمية
- 96 الفرع الأول: الإستراتيجيات التنظيمية
- 71 الفرع الثاني: الآثار السلبية للإجراءات التنظيمية
- 73 المطلب الثاني: المقاربة البيروقراطية
- 73 الفرع الأول: تحليل السياسة الخارجية من منظور البيروقراطية
- 75 الفرع الثاني: دراسة جيريل روزاتي حول الاقتراب البيروقراطي في تفسير قرارات السياسة الخارجية
- 78 الفرع الثالث: السياسة البيروقراطية و الثقافة التنظيمية
- 80 الفرع الرابع: الأبعاد الرئيسية للضغوطات البيروقراطية
- 87 المبحث الرابع: المقاربة المجتمعية
- 87 المطلب الأول: المقاربة المجتمعية و تحليل السياسة الخارجية
- 88 المطلب الثاني: نقائص المقاربة المجتمعية
- 90 المبحث الخامس: المقاربة النسقية

92

خاتمة

93

قائمة المراجع

96

فهرس المحتويات